

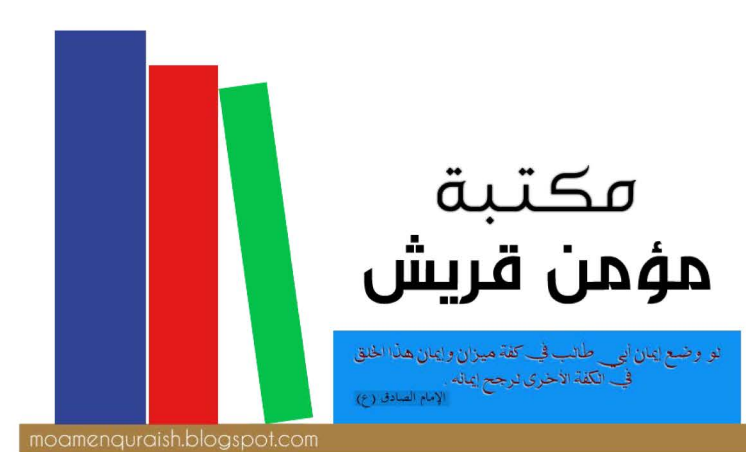


الثورة الإسلاميّة في إيران
ظروف النشأة والقيم القياديّة

منوچهر محمدي

تعريب: حيدر نجف




مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

الثورة الإسلامية في إيران

ظروف النشأة والقيم القياديّة

اسم الكتـــاب: الثورة الإسلاميّة في إيران ظروف النشأة والقيم القياديّة

المـــؤلـــــف: منوچهر محمدي

تعــــــريـــب: حيــدر نجــف

النــاشــــــر: دار المعـارف الحكميـة

إخـراج الكتـــاب: Idea Creation

عـدد الصفـحـات: 154

القيـــــــــاس: 14.5*21.5

تــاريـخ الطبـــع: تموز ٢٠٠٩

الثورة الإسلامية في إيران

ظروف النشأة والقيم القياديّة

منوچهـر محمـــدي

الطبعة الأولى

[١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م]



دار المعارف الحكمية

Dar Al maaref Alhikmiah

العنوان: حارة حريك - الشارع العريض - سنتر صولي - ط٢ شمالي
تلفاكس: ٠١ - ٥٤٤٦٢٢ - Email: almaaref@shurouk.org

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

مدْخل

الثورة في الحقيقة أقوى أساطير زماننا وأطولها عمراً. وقبل أن تكون عرضاً لسلسلة من الأحداث التاريخية، فهي تعبّر عن رمزٍ، ومبدإ، وطموح، وشرح لقيم ومبادئ مختارة، وتركيب غامض من التصوراتٍ والمشاعر الإيجّابية، الغَرض منه الوصول الى مقاصد خاصة متنوّعة. ويطرح مفهوم الثورة في المجتمعات المعاصرة حتى على شكل موضة أو مادة مخدِّرة.

فالثورة الفرنسيّة طرحت على عصرها مفردات وأفكاراً جديدة، وأضحت أشبه بسحر، وعقيدة، ووفاء.

وبقي المناخ الثوري الناجم عن الثورة الفرنسيّة سائداً على القرن التاسع عشر، وانتشر في العالم كله. وتغلغل إلى آراء ماركس كفكرة مفضّلة؛ بحيث لم يقتصر تفكيره في كتاباته على تفسير العالم كما هو، بل وامتد ليشمل تغيير العالم تغييراً ثورياً. بالإضافة إلى ذلك، انطلقت في كل أنحاء العالم وبتأثير من هذا المناخ انتفاضات وحركات عديدة، وظهر في الساحة مجموعة من الرجال والنساء ممّن نذروا أنفسهم للثورة بصورة مهنية.

وكانت الثورة كذلك أسطورة القوميين البرجوازيين وحلمهم كما الحركات المناهضة للاستعمار والاستبداد، وكانت كذلك الهدف المنشود للجماعات

السرّية الإرهابية، والجماعات الشيوعية، والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والحركات الفوضوية.

وكان من شأن انتصار الثورة الروسيّة سنة ١٩١٧م أن منح الثورة قوةً وحركةً وأملاً جديداً، وجعلها طاقةً عالمية تصاعدت ألسنتها هذه المرة من سان بطرسبورغ.

والثورات الاجتماعيّة مع أنها من الأحداث النادرة في التاريخ، ولا ترقى لأكثر من القرنين الأخيرين، غير أنها خلقت أحداثاً مصيرية في التاريخ، وتركت آثاراً عميقة في التطورات السياسيّة ــ الاجتماعيّة للإنسانية.

ومنذ انتصار الثورة الفرنسيّة سنة ١٧٨٩م وحتى الآن ،أدّت الثورات الكبرى إلى تغييرات جذرية في الحكومات والمؤسّسات، والبُنى الطبقية، والعلاقات الدولية، والأيديولوجيات السائدة؛ حيث منحت هذه الثورات شعوبها ولاداتٍ وحيواتٍ جديدة، جعلت قدراتها واستقلالها تصح مقارنته بما كان عليه قبل الثورة، بل وواضح التفوّق على البلدان المماثلة أيضاً. فلقد أصبحت فرنسا الثورة فجأةً قوة غالبةً وفاتحةً في القارة الأوروبية، كما أفرزت الثورة الروسيّة قوة عسكرية واقتصادية عظمى.

وحوَّل استمرار السياق الثوري، بعد الحرب العالمية الثانية، الصين المتضعضعة المضطربة إلى بلد متَّحد قوي، ومكّنت الثورات الاجتماعيّة الحديثة بلداً مستعمراً مثل كوبا، وفيتنام، ونيكاراغوا من تحطيم أغلال التبعية الحديدية، وخلقت الثورة الإسلامية خلال المدة الوجيزة التي مضت على انتصارها من العجائب ما لم يخلقه -على حد تعبير ديليب هيرو- أيُّ بلد في العالم طوال الأعوام الستين الماضية[1].

ومكمن الأهمية في الثورات هو أنها تحرّر الطاقات الهائلة المودعة في

---

(١) D. Hiro, **Iran: Under the ayattollahs,** P.1.

صميم المجتمعات والشعوب. وغالباً ما تترك الثورات آثاراً عميقة، لا في المسار التاريخي لبلدانها فحسب، بل وفي المجتمعات الإنسانية المحيطة بها أيضاً، بل وتحرز نجاحاتٍ على الصعد المختلفة لا تكاد تُصدَّق ولا يمكن التكهّن بها. وبعبارة أخرى: تجعل الثورات المستحيل ممكناً.

وفي بعض الحالات تترك الثورة بصماتٍ دولية عظيمة في النماذج والمثل والأدوات، وخصوصاً إذا كان المجتمع الثائر كبيراً، ويعيش في بلد كبير، فإن عظمة هذه الآثار وعمقها سيبدو أكبر طبعاً.

سيْطر الجيش الوطني لفرنسا الثائرة على الجزء الأكبر من أوروبا. وحتى قبل الاشتباكات والهزائم العسكرية بمدة طويلة، شغلت المثل الثوريّة الفرنسيّة كالحرية، والمساواة، والأخوة أذهان الذين نشدوا الحريات الوطنية والاجتماعيّة دوماً.

لقد كان هناك شعور بتداعيات الثورة الفرنسيّة من جنيف حتى سانتودومينغو، ومن إيرلندا إلى أميركا اللاتينيّة والهند، وقد تركت بصماتها الواضحة على أفكار المنظّرين اللاحقين من قبيل بابوف، وماركس، ولينين، وصولاً إلى مناهضي الاستعمار في القرن العشرين.

وأذهلت الثورة الروسيّة الغربَ الرأسماليَّ، وبثّت الحركة والهياج في الشعوب التي كانت آنذاك في طور التكوين، من خلال البرهنة الموضوعية على أن الدولة الثوريّة تستطيع في جيلين تحويل بلدٍ زراعيّ متخلّف إلى ثاني قوة صناعيّة ــ عسكريّة في العالم.

ومثلما كانت الثورة الروسيّة نموذجاً لافتاً في النصف الأول من القرن العشرين، كانت الثورة الصينيّة حالة جذّابة في نصفه الثاني، استطاعت إثبات أن الحزب اللينينيّ بوسعه عبر مساعيه العسكرية ــ الاقتصاديّة توجيه مجتمع ذي غالبية ريفية نحو أن يكون قوة كبرى تطرح أفكاراً جديدة مضادة للمدينة. لقد

كان من شأن كل هذا إحياء الآمال في نفوس الوطنيين الثوريين أواسط القرن العشرين. وقد خلقت الثورة الإسلامية صوراً من العظمة والدهشة زعزعت خلال مدةٍ وجيزةٍ كلّ النظريّات العلميّة، والعلاقات الدولية، والتصنيفات العالمية، وقلبت جميع التكهنات التي أطلقها المحلّلون هنا وهناك[1].

أضف إلى ذلك أنّ الثورات الكبرى لا تترك انعكاساتِها على الذين يرغبون في تقليدها من سائر المجتمعات فحسب، بل تؤثّر كذلك على المضطرين للتفكير في الأخطار والتهديدات الناجمة عن الثورة. وهي التهديدات التي تظهر عقب الثورات نتيجة زرعها للروح والاقتدار الوطني في النفوس.

وتكمن السمة التاريخية ــ العالمية للثورات في أنها تترك آثاراً جليّة تتجاوز الحدود الجغرافية لبلدها. وتحرّر هذه الآثار طاقاتٍ هائلة تفضي إلى تصاعد أمواج عنيفة من الثورة وضد الثورة، سواء داخل ذلك المجتمع الثائر أو في المجتمعات الأخرى[2].

وهكذا تستحقّ الثورات السياسيّة ــ الاجتماعيّة اهتماماً خاصاً. ولا يعود هذا الاهتمام لمجرّد أهميتها البالغة بالنسبة لتاريخ الشعوب والعالم، إنما لتميّزها في التغييرات والتحوّلات الاجتماعيّة الإنسانيّة، الأمر الذي يستدعي تركيزاً واهتماماً خاصاً.

من الآثار الفريدة للثورات السياسيّة ــ الاجتماعيّة، ما ينجم عنها من تغييرات جذريّة في البنى الاجتماعيّة والسياسيّة وخاصة أنّها تتحقق في زمن واحد وضمن إطار علاقة تعزيز متبادلة. تتكاثف هذه التغييرات من خلال النزاعات السياسيّة ــ الاجتماعيّة الشديدة التي يؤدّي فيها الصراع بين القوى السياسيّة الحاكمة والقوى الاجتماعيّة دوراً بارزاً.

---

(١) لدراسة تأثيرات الثورة الإسلامية راجع: **تحليل للثورة الإسلامية**، منوچـهر محمدي، ص ١١ ــ ١٨.

(٢) E. Hermassi, **Toward a Comparative Study of Revolutious**, Comparative Studies in History, 1976.

ومنطق الثورات المعاصرة يكشف عن اعتبار الثورة مائدةً سماويَّة تحرّر الشعوب المضطهدة، بل البشرية المظلومة كلها من ربقة الأسر والجور والتعسُّف.

فحين تتوّجت الثورة الفرنسيّة بالنصر بشّرت بعصر جديد من الحرية؛ التحرّر من ضغوط الحكومات الاستبدادية، التحرّر من الاستغلال والتمايزات الطبقية، التحرّر من أغلال قمع الكنيسة وضغوطها، وحرية تعبير أفراد المجتمع عن آرائهم ومطالبهم؛ ولهذا اختارت الثورة الفرنسيّة شعار «الحرية، والمساواة، والأخوّة». وحين انتصرت الثورة الروسيّة شدّدت وبشّرت غالباً بنشر العدالة الاجتماعيّة وإزالة الفوارق الطبقية وإلغاء الامتيازات الاقتصاديّة واستئصال الاستغلال الطبقي.

وإنَّ الثورة الإسلامية الإيرانية وخلافاً للثورتين الفرنسيّة والروسيّة اللتين قامتا على أساس استبعاد الدين، تأسّست على المبادئ والمعتقدات الدينيةالتي يؤمن بها الشعب . ولم تبشّر هذه الثورة بعالم جديدٍ من سيادة المستضعفين على المستكبرين في هذه الدنيا فحسب. بل فوقَ ذلك بشّرت أتباعها والمؤمنين بالإسلام بالسعادة الأخروية؛ لذلك حظيت بمكانةٍ مميزة بين الثورات السياسيّة ــ الاجتماعيّة في العالم، وافتتحت فصلاً جديداً وأبعاداً غير مسبوقة في تاريخ الإنسانيّة، حتّى أنها لم تكتسب شعبية واسعة وبسرعة كبيرة بين المجتمعات والشعوب الإسلامية المضطهدة فحسب، بل أوجدت أملاً جديداً لدى كل الشعوب المسحوقة في العالم الثالث، وفتحت لهم طريقاً جديداً للتحرّر من قيد استغلال القوى العالمية الكبرى.

وكان الشعب الإيراني أول شعب ينهض بين شعوب العالم المستغَلّة المضطَهَدة، ولم يحرّر نفسه من أصفاد السلطة المستبدة الحاكمة فحسب، إنما أنقذ مجتمعه من نير الاستعمار ونفوذ كافة القوى الأجنبية، وبهذا بعث أنوار الأمل في قلوب ملايين المظلومين المسلمين وغير المسلمين، بل غيّر الواقع

والعلاقات القائمة في المنطقة والعالم تغييراً جذرياً.

وعلى ضوء ما تقدم سوف نحاول دراسة الثورة الإسلامية لاكتشاف ما أحاط بها إبان حدوثها وما ترتب عليها بعد انتصارها.

في تعريف الثـورة

استخدمت مفردة الثورة بطرائق مختلفة، لكنها استخدمت عموماً في الحقول العلمية المتنوعة كالعلوم التجريبية والاجتماعيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة باعتبارها تغييراً أساسياً. وفي العلوم السياسيّة أيضاً لا يوجد للثورة تعريف جامع مانع. من جهة أخرى، استخدمت هذه المفردة في غير موضعها وبدوافع دعائية لما لها من قدسية خاصة في ذهنية المجتمعات. واللافت أنه حتى القوى الرجعية والمعادية للثورة راحت تسم خططها ومشاريعها بوسمة الثورة من أجل تبريرها وتمريرها[1]. ومع ذلك، لأجل تحليل الثورات الكبرى ومنها الثورة الإسلامية في إيران، لا بدّ كخطوة ضرورية أولى من تقديم واستساغة تعريف جامع مانع للثورة.

لمفردة الثورة مفهومها القديم في العلوم الاجتماعيّة، ولها تعاريف متنوعة ككثير غيرها من مصطلحات هذا الحقل المعرفي. وكان لكل واحد من المفكّرين على مرّ التاريخ تصوراته الخاصة، وربما المختلفة عن تصورات سائر المفكّرين حولها، بحسب طبيعة مداركه واستيعابه. ومع هذا، فإنها تستخدم في المجالات الفردية والاجتماعيّة المختلفة للحياة الإنسانية بمعنى التحوّل والتغيير. فالثورة الصناعيّة، والثورة الثقافية، والثورة العلمية والتقنية، والثورة الأدبية، والثورة الداخلية من المصطلحات التي كثيراً ما تسمع وتستخدم بهذا المفهوم.

وتُعادل مفردة الثورة في اللاتينية كلمة (revolution) وأشير إلى معانٍ عدة

---

(١) كمثال يمكن الإشارة إلى الخطط الإصلاحية للشاه في سنوات ١٩٦٢ ــ ١٩٦٣ التي أملتها عليه أميركا وأطلق عليها "الثورة البيضاء".

لها، منها: التحوّل، التغيير، العودة، التغيير الكامل والمحدّد في شيء من الأشياء، والحركة الدورانية، ودورة من التغييرات الدورانية لها عودة إلى نقطتها الأولى، ودورة في الأفلاك والنجوم لها عودة إلى نقطتها الأولى داخل دائرة أو منحنىً محدّد[1].

ومن منظار علم الاجتماع، تعني النورة تغييراً جذرياً أساسياً وعميقاً في المجتمع وبناه الاجتماعيّة، خصوصاً حين يكون فجائياً ومصحوباً بالعنف. وللثورة في علم الاجتماع ثلاث خصائص رئيسية:

١. يتدخّل فيها الفعل الإداري.

٢. تنطوي على عامل القداسة والتسامي؛ أي أنّ التغير نحو النقص والسقوط لا يسمّى ثورة.

٣. تنطوي على عامل الرفض والنفي، بمعنى أن الثورة من الناحية الاجتماعيّة تهدم وضعاً بنحو إرادي لتشييد وضع آخر أفضل منه[2].

سياسياً وتاريخياً، تعني الثورة تغيير المؤسسة السياسيّة ونظام الحكم ورموزه، ففي الفكر اليوناني، ينسب أرسطو المشاعر الثوريّة إلى ضرب من التضاد والتعارض بين مطامح الإنسان وواقعه الحياتي في ما يتصل بالمساواة وعدم المساواة. فهو يعتبر الثورة "قفزة لمعارضة سياسية" في ما يخص الأسس التي يجب أن ينتظم عليها المجتمع. وكان مفكّرون كلاسيكيون من قبيل توسيديد، وبولي بيوس، وتوما الأكويني، وميكافيللي، وجان بودن، وتوماس

---

(١) مصطلح **revolution** من المصطلحات الفلكية في الأصل واكتسب أهميته في العلوم الطبيعية إثر كتاب كوبرنيكوس. وقد حافظت هذه المفردة في استخدامها العلمي على معناها اللاتيني الدقيق الدال على الحركة الدورانية المنظمة والمنضبطة للنجوم. ومدلول الحكم يشير بوضوح إلى حركة مكرّرة ودورانية ويستخدم في حيّز العلوم السياسيّة. (لمزيد من المعلومات راجع: **الثورة**، هانا آرنت، ترجمة: عزت الله فولادوند، ص ٥٧).

(٢) الثورة، م.س، ص ٥٧.

هوبز، وجون لوك وسواهم مهتمين بموضوعات من قبيل: التغيّرات الدورية في أشكال السلطة، واعتداءات الأجانب، والثورات وأسبابها الطبيعية والسياسيّة والأخلاقية والمشروع الديناميكي للثورة، ودور المؤامرة في تغيير سياسة العنف واحتكار السلطة للآليات القانونية كضمانة للاستقرار الداخلي حيال الأزمات الاجتماعيّة ـــ السياسيّة[١].

قبل الثورة الفرنسيّة الكبرى، لم تكن الثورات ضد الحكّام الأوروبيين أكثر من تغيير في السلطة والحكومة، ونادراً ما كانت تعني هجوماً شاملاً على النظام السياسيّ السائد.

وفي هذا السياق ترى حنا آرندت أن الثورات الحديثة تنتمي إلى نوع وطبقة مختلفة تمام الاختلاف وبشكل مذهل؛ لأن هدفها تحرير المجتمع من نظامه القديم. وتضيف إن الثورة تشتمل على حالة خاصة؛ حيث تَدخُل مسيرة التاريخ فجأةً عصراً جديداً هو أشبه بالحكاية الجديدة. حكاية لم تسمع من قبل أبداً ولم يروها أحد، إنما تعتزم الانطلاق لتوها[٢]. ويرى كرين برينتون الثورةَ علامةَ عصر جديد تنهار فيه حصون سلوكيات النظام السابق[٣].

ويرى الشهيد مطهري أن الثورة هي انفجار الجماهير وتمردها في منطقة معينة من الأرض ضد النظام الحاكم لتأسيس نظام مطلوب[٤]. ويقرّر الدكتور شريعتي أن الثورة هي فعل أكثرية الجماهير على شكل تجلي إرادة المجتمع حين يروم تعيين السلطة والمسؤولية على أرضه[٥].

---

(١) J. E. Daugherty, R. L. Pfaltzgraph, **JN Contendin Theories of International Relations**, J. V. Linncott company, New york, 1971; p. 237

(٢) Hanah Arendh. **"On Revolution"**. New York Viking press, 1965, p. 21.

(٣) Crane Brinton, **"the anatomy of revolution"** vintage books, New York, 1955, p. 21.

(٤) الشهيد مطهري، م.س، ص ٨٢.

(٥) علي شريعتي، **الإمام علي** عليه السلام، **الأعمال الكاملة ٢٦**، بحث **"الأمة والإمامة"**، ص ٥٧١.

في ضوء التعاريف المشار إليها أعلاه، يلاحظ أن مفردة الثورة تستخدم في العلوم السياسيّة على شكلين: الأول يطلق على أي نوع من التغيير والتحول السياسيّ ـ الاجتماعي بصرف النظر عن نوع هذا التغيير واتجاهه. والثاني هو التغيير في القيم التي تسود المجتمع. وقد عرّف آرثر باور الثورة في بداية القرن العشرين بقوله:

"الثورات هي المساعي الناجحة أو غير الناجحة التي تهدف إلى إيجاد تغييرات في بنية المجتمع عن طريق استخدام القوة والعنف"[1].

ويعرّف كرين برينتون الثورة بأنها استبدال مفاجئ وعنيف للفئة الحاكمة التي تتولى إدارة النظام السياسيّ في بلاد معيّنة، بفئة أخرى لم يكن لها حتى ذلك الحين نصيب من إدارة الدولة والحكم[2].

(١) تشالمرز جانسن، **التحول الثوري، دراسة نظرية لظاهرة الثورة**، ترجمة: حميد إلياسي، ص ١٧.
(٢) Crane Brinton, Opcit, p4.

الفصل الأول

مَجَــــال البَحْــث وإطــــاره

تدُلّنا دراسة النظريات الخاصة بالثورات على أن معالجات هذه الظاهرة المعقدة والاستثنائية في تاريخ الإنسانية أخذت غالباً بعداً واحداً، وعالجت الثورات من زاوية واحدة. وقد حاول المنظِّرون بواسطة النظريات العامة في العلوم السياسيّة والاجتماعيّة، وإدخال بعض التعديلات عليها، أن يناقشوا ظاهرة الثورة ويحلّلوها. وتكشف لنا قراءة هذه النظريات ــ سواء الماركسية منها أو الغربية ــ عن عدم تحلّي الباحثين بالكفاءة والقدرات الكافية للدراسات المقارنة، خصوصاً أولئك الذين لم يكتفوا بمقارنة الثورات، بل راموا التنبؤ بوقوعها في المستقبل والتأثير على الأحداث التي تُفضي إلى اندلاعها[1].

وينبغي الاعتراف بأنَّ الأعمال المنجَزة في مضمار التنظير للثورات قدّمت مساعدة لا تنكر في اكتشاف أبعاد الحركات الثوريّة والسلوكيات والقيم التي تسودها، وأغنت الدراسةَ النظريةَ لهذه الظاهرة بشكلٍ كبيرٍ. ولكن رغم ما قدّمته هذه الدراسات من خدمات لاكتشاف العناصر المهمّة، وربما الأصلية في خلق وتنمية الحركات الثوريّة، إلّا أنها لا يمكن أن توفر إطاراً مناسباً ومفيداً في تحليل الثورات الكبرى في العالم، وبخاصة في دراستها المقارنة.

لذلك، عزَمْتُ بغية تحليل الثورة الإسلامية سياسياً واجتماعياً، على تقديم إطار نظري جديد لا يعدم الإفادة من بعض مفاهيم وعناصر النظريات الأخرى.

وما أرمي إليه وأتوقّعه من تقديم الإطار النظري هو أولاً: الإرشاد في إعداد

(١) لدراسة بعض النظريات الماركسية والغربية المهمة راجع: **تحليل للثورة الإسلامية**، الكاتب، ص ٢٠-٢٤.

وجمع المعلومات اللازمة والمفيدة لتحليل الثورة. وثانياً: أن يعيّن العناصر والأركان الرئيسية في تشكيل الثورة. وثالثاً: أن يوفر إمكانية المقارنة بين الثورات الكبرى وأسباب نجاحها وإخفاقها.

يحتاج البحث في جذور انبثاق الثورات وانتصارها أو هزيمتها، كما التكهّن بوقوعها، يحتاج ذلك كله إلى مناقشة ثلاث مراحل متمايزة: المرحلة الأولى الأوضاع والأحوال الاجتماعيّة المساعدة ــ وإن بشكل كامن ــ على انفجار الثورة وتحققها. المرحلة الثانية العوامل المؤدّية إلى نشوب الثورة وانتصارها بالقوة، والمرحلة الثالثة هي العوامل التي من شأنها استمرار أو عدم استمرار الثورة بعد انتصارها الأول.

المرحلة الأولى: الواقع السياسيّ ـ الاجتماعي قبل الثـورة

من القضايا المهمة التي ينبغي التنبّه لها ودراستها بعد انتصار الثورة؛ الواقع السياسي - الاجتماعي قبل الثورة. حيث، تحظى الثورة بنصيب أوفر من النصر في الزمان والمكان اللذين تسودهما ثنائية قطبية داخل المجتمع الواحد؛ أي في الظروف التي تنفصل فيها معظم الفئات الاجتماعيّة عن النظام السياسيّ الحاكم وتصطفّ لمواجهته، ويشهد المجتمع ضرباً من ازدواجية السلطة.

تنطلق الثورة من التشكيك في شرعية السلطة السياسيّة، وبعد ذلك ونتيجةً ليأس الجماهير من النظام السياسيّ، تتشكّل السلطة الاجتماعيّة رويداً رويداً. وتنمُّ هذه الظروف عن شكل من أشكال المواجهة بين الفئة الحاكمة والفئات الاجتماعيّة الأخرى، ويؤدِّي ذلك إلى ضعف البنى والمؤسّسات الحاكمة حتى تفقد قدرتها على تأمين الحد الأدنى من حاجات المجتمع، وتأخذ تدريجياً بالعجز عن إدارة البلاد؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تصطف القوى الاجتماعيّة التي تستعيد قدراتها وثقتها بنفسها وتُعرِض عن المنظومة السياسيّة مقابل النظام الحاكم، وشيئاً فشيئاً يبلغ الشرخ بين السلطة السياسيّة والسلطة

الاجتماعيّة حداً يتعذّر معه استمرار هذا الوضع، ويضحي الصدام بين السلطتين السياسيّة والاجتماعيّة أمراً محتوماً.

وفي هذا المجال يعتقد إريك هافر: بأنه على الرغم من كون التصوّر الغالب هو أن الثورات تنبثق لإيجاد تغييرات حادة في المجتمع، لكن الواقع هو أن تلك التغييرات هي التي تمهِّد الأرضية لاندلاع الثورة. وعلى حدّ تعبيره، فإن المناخ الثوري هو حصيلة مشكلات وميول وخيبات أمل تبعث مع مرور الوقت على إطلاق تحولات جذرية[1]. ويبقى المجتمع بمنأى عن الثورة، ما دامت قيمه والواقع الذي يعيشه متجانسة، وحين يعيش المجتمع حالة التوازن، فإنه يتقبَّل دائماً تأثيرات معيَّنة من أعضائه ومن الخارج، وهذان المؤثران الداخلي والخارجي يرغمان المجتمع على الملاءمة بين قِيَمِه وأسلوب تقسيم العمل. إذن، فالعلاقة بين السلطة السياسيّة والسلطة الاجتماعيّة هي المصدر الرئيس لظهور التعارض السياسيّ ـــ الاجتماعي. وهذه العلاقة في الحالة العادية تشبه العلاقة بين الآمر والمأمورين. والمراد من السلطة السياسيّة مجموعة المؤسّسات الرسمية والإدارية التي تتولّى إدارة شؤون المجتمع عبر إمساكها بالأدوات المادية للسلطة (الأدوات العسكرية، والاقتصاديّة، والسياسيّة، والدولية)، بينما السلطة الاجتماعيّة هي تلك التي تشدُّ إليها أفرادَ المجتمع وفئاته لما لها من نفوذ معنوي بينهم، وعلى أساس القيم المشتركة بين الطرفين. وبالتالي، فالسلطة الاجتماعيّة وليدة المكانة والموقع الاجتماعي للأفراد، وتقوم على أساس الاعتبار والمشروعية التي يؤمن بها التابعون. وتعتمد السلطة الاجتماعيّة اعتماداً مطلقاً على ثقة أفراد المجتمع، وقابليتها على تحقيق أهداف أعضائها، والميل والإصرار على النهوض بالواجبات، لا سيما إطاعة القيادة الاجتماعيّة. والسلطة السياسيّة يمكنها التربّع على موقعها طالما آمنت الفئات الاجتماعيّة بأنَّ النظام السياسيّ قادرٌ على تأمين الحد الأدنى من مطالبهم القيمية وعلى مواصلة العلاقات

---

(١) تشالمرز جانسن، **التحول الثوري، دراسة نظرية لظاهرة الثورة**، ص ٤٦.

الاجتماعيّة الدارجة.

و يفرز وجود السلطة في المجتمع تلقائياً حالة التنافس على السلطة، ومثل هذا التنافس السياسيّ قد يصاحبه العنف أحياناً. والنظام القيمي يعالج بعض هذه التعارضات بإيجاد اتفاق حول مَن يجب أن يشغل هذا الموقع أو ذاك، ويحاول، عبر وضع قواعد للتنافس، إبقاء التعارض ضمن حدوده المتعارفة. ولكن إذا هبّ أصحاب السلطة السياسيّة لتحدي نظام القيم في المجتمع، فإنّ أصحاب السلطة الاجتماعيّة سيهرعون لمواجهتهم ومعاقبتهم بما لهم من نفوذ معنوي. وإذا لم يكن هذا الوضع مما يمكن إصلاحه، فمن المحتمل نشوب تمرّد أو ثورة.

ووجود القيم المشتركة له دورٌ مهم جداً في تقليل احتمال ظهور التعارض بين الفئات الاجتماعيّة والسلطة السياسيّة. وأهم عامل يكرّس الظروف الثوريّة ويحتّم التحولات السياسيّة ـ الاجتماعيّة هو التضاد أو التناقض بين القيم السائدة في النظام السياسيّ والقيم التي تسود الفئات الاجتماعيّة، وهذا ما يسميه "مور" التباين بين مُثُل المجتمع وواقعه[1]؛ إذ إنّ القيم الاجتماعيّة هي في حقيقتها نفس تلك الحوافز الواعية والمشتركة لأفراد المجتمع، وهي الشرط الضروري الأول لاستمرار المجتمع وثباته. والقيم المشتركة هي عناصر من قبيل العقائد الدينية، والأساطير، والمعتقدات الاجتماعيّة، والنظم الأخلاقية، والأعراف والتقاليد الوطنية، والموجودات الماورائية، والمُثُل العليا.

وإنّ نظام القيم مهم وضروري لتنظيم المجتمع وتوزيع المهام فيه؛ إذ به تنتفي الحاجة لاستخدام القوة لإجبار هذا وذاك على القيام بواجبه. وهذا النظام يرسم دورَ ومكانة الاقتدار السياسيّ في المجتمع، ويضفي عليه المشروعية. ومتى ما استخدمت السلطة في الظروف المتأزّمة الصلاحيات التي سبق أن فوّضت لها

---

(١) Wilbert Moore "**Social Change**", Prentice Hall, New York, 1974, p.19.

في مثل هذا النظام، فسيكون هذا الاستخدام مقبولاً ومستساغاً. وإنَّ أبرز وأهم سمات الظروف الاجتماعيّة قبل الثورة تلاشي اعتبار النظام السياسيّ وقيمته بين الفئات الاجتماعيّة، وعلى حد تعبير حنا آرندت: حين يكون اعتبار الهيئة السياسيّة قائماً وموجوداً فلن يمكن اندلاع أية ثورة، أو نجاحها إذا اندلعت[1].

وحين يهبط اعتبار النظام والثقة به إلى درجة يبدو معها الأمل باستخدام السلطة السياسيّة أمراً عبثياً، وتعتمد مكانة المسؤولين السياسيّين على استخدامهم للقوة فحسب، ولا يلوح في الأفق أيّ تحول هادئ ومنظم، سيكون إيجاد التغيير والتحول مما لا مناص منه. وفي مثل هذه الظروف؛ حيث استخدام القوة هو الدعامة الوحيدة للحفاظ على السلطة السياسيّة، سيُضاف طبعاً إلى عديد وعُدة قوات الشرطة والجيش. وقد يؤخر استخدام القوة موعد التحول؛ بيد أنَّ البنية الاجتماعيّة المتوكئة على القوات المسلحة لا تعدُّ بنية قائمة على القيم المشتركة، وفي مثل هذه الظروف سيكون ظهور التحول العنيف أمراً حتمياً.

ولا يرفض النظام القيمي للمجتمع بالمطلق فكرة أنَّ التعاون الاجتماعي ممكن الحصول بواسطة استخدام القوة؛ فهو نظام يقوم على فرض أن استخدام العنف مشروع في الحالات التي يتعذر فيها الاتفاق العام على القيم، ففي مثل هذه الظروف يتم اللجوء إلى العنف كحلّ أخير.

ومن الأسباب الرئيسية لانبثاق الظروف الثوريّة، يمكن الإشارة إلى مختلف العوامل الاقتصاديّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة، والثقافية، والدينية ومنها: انعدام المساواة الاجتماعيّة، والضرائب الباهظة، وارتفاع أسعار البضائع والخدمات الضرورية للطبقات الفقيرة، وشيوع الفقر في شرائح واسعة من المجتمع، وفساد الطبقة الحاكمة، وسيادة القمع ومصادرة الحريّات الفرديّة والاجتماعيّة، والهزائم العسكريّة والدبلوماسيّة، والهيمنة والنفوذ المباشر أو غير المباشر للأجانب، وتجاهل القيم المقبولة لدى المجتمع.

---

(١) تشالمرز جانسن، **التحول الثوري، دراسة نظرية لظاهرة الثورة**، ص ٤٦.

وخلافاً لآراء ماركس وأتباعه، لا يعدّ الحرمان الاقتصادي بالضرورة العامل الرئيس لتكوّن الظروف المساعدة على الثورة، فالثورات لم تنبثق فقط في المجتمعات التي شهدت تراجعاً في اقتصادياتها، بل على العكس، ظهرت الثورة في بعض المجتمعات ومنها المجتمع الإيراني في ظروف سادها لون من الرخاء الاقتصاديّ النسبيّ، ولم يكن الفقر والحرمان هو العامل الذي أدّى إلى اندلاع الثورة.

بيد أن هذا لا يعني عدم وجود أيّة فئات اجتماعيّة كان لها اعتراضاتها ومطالبها الاقتصاديّة قبل الثورة في إيران. وهنا يوجد قطبان رئيسان عبّرا عن سخطهما بدوافع اقتصادية. القطب الأول والأقل أهمية جداً هو البؤس الحقيقي لطائفة من فئات المجتمع. فلا شك في وجود طبقات فقيرة وبائسة يعدّ تحريرهم من بعض الضغوط والحرمان من أهم خصائص الثورة. بيدَ أنَّ هذه الطبقات أو الفئات ليست العامل الرئيسي في الثورة دائماً، وهذه الحقيقة معترفٌ بها حتّى من قبل الماركسيّين؛ حيث يكتب تروتسكي حول هذا ويقول:

إنَّ مجرّد وجود الحرمان لا يكفي لخلق التمرّد، فلو كان الأمر كذلك لكانت الجماهير دائماً في حالة تمرّد وثورة[١].

وما يحظى بأهمية أكبر وجود شعور لدى بعض الفئات بأنَّ الظروف الحالية تحول دون نشاطها الاقتصادي أو تقيّده وتحدُّ منه.

وعليه، فالمؤاخذات والاعتراضات الاقتصاديّة لا تكون عادة على شكل اختلالات اقتصادية، بل غالباً ما تكون شعوراً من قبل فئات اجتماعيّة معيّنة بأنَّ حقوقها المشروعة في هذا العالم تُغمط بالباطل من قبل النظام السياسيّ الحاكم. وينبغي النظر إلى هذه الحالة بوصفها من المؤشرات الأولى للثورة. ومن الطبيعي أن هذا التململ والحرمان سوف يطرح في الإعلام ومن قبل القيادة

---

(١) Crane Brinton, opcit, p.13 _ 25.

الاجتماعيّة، وربما على شكل إضرابات ومطالب اقتصادية. من جهة ثانية، ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار أن وخامة الواقع الاقتصادي للمجتمع، ولا سيما التوزيع غير العادل للإمكانات الاقتصاديّة من الأمارات المهمة لإمكانية نشوب الثورة. فالحياة الأرستقراطية للطبقة الحاكمة، والسكن في قصور وبيوت فاخرة، وارتداء الثياب الأنيقة الباذخة، وركوب سيارات فارهة مرتفعة الثمن ومن أحدث الطرازات، والبهارج والضيافات الباهظة في مقابل قطاعات واسعة من المجتمع تعيش ظروف فقر وفاقة تعيسة وتعجز عن تأمين ضروريات حياتها بسبب التضخم، كلها من مؤشّرات ولادة الثورة.

وقد ينتهي بنا تصنيف عوامل تكوين الظروف الثوريّة إلى محصّلة فحواها أنَّ الثورة تنشب عادةً ضد نظام شديد التقليد، وغالباً ما يكون نظاماً ملكياً ذا صلاحيات مطلقة، أو خاضعاً لهيمنة طبقة أرستقراطية. ويتميّز هذا النمط من الأنظمة بالصفات الآتية أدناه:

١. يدير سلطته على أساس الضغط السياسيّ والقمع المتزايد.

٢. تُمسك أقلية محدودة العدد، بل شخص واحد في أغلب الحالات بكافة صلاحيات اتخاذ القرارات وتنفيذها في كافة الميادين السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة.

٣. يشيع الفساد وخصوصاً الفساد المالي والارتشاء بين الجماعة الحاكمة بشكل واسع.

٤. ترتكز أسس السلطة فيه، غالباً على الطبقة الرأسمالية المرفّهة.

٥. الاعتماد على القوة العسكرية الموالية واستمداد المشروعية منها.

٦. الاستسلام للقوى الأجنبية؛ بسبب فقدان التأييد والدعم الشعبي.

٧. السيطرة على كافة وسائل الإعلام العامة ومحاولة استغلال هذا الإعلام

للتأثير على الرأي العام.

٨. عدم المبالاة برفاه الجماهير وراحتهم وتحسين أوضاعهم. وبالتالي، ازدياد عامّة الشعب فقراً بينما تزداد الأقلية الحاكمة وأتباعها رفاهاً وثراءً يوماً بعد يوم.

٩. إدراة الظهر للعقائد الدينية والأعراف والتقاليد التي تحترمها أكثرية الشعب.

ومثل هذا النظام يوفر بيئة ملائمة لدفع المجتمع صوب التحوّل الثوري، وغالباً ما لا يستطيع إدارة المجتمع إلّا لفترة قصيرة وبأساليب على رأسها التهديد، والترغيب، والتطميع، والخداع، والاغتيالات، والتعذيب، واستخدام القوى البوليسية، ولكن سرعان ما يحين زمان يعجز فيه عن معالجة المشكلات، وتبرز إلى السطح ظروف تمهّد الأرضية لانبثاق الحركة الثوريّة بصورة فعلية.

والظروف الموحى إليها هي:

١. يُمنى النظام بأزمات شتى، ولا سيما الأزمات المالية الحادة.

٢. يعود عاجزاً عن استقطاب الكوادر المميّزة وصاحبة الخبرة من النخبة والمثقفين لإدارة شؤون المجتمع.

٣. يعجز عن حل المشكلات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المعقدة.

٤. تفقد السلطة السياسيّة ثقتها بنفسها وقدرتها على إدارة شؤون المجتمع؛ بسبب قيادتها الضعيفة وتدابيرها غير المناسبة، وبموازاة عدم الكفاءة هذه ينخفض مستوى صبر الشرائح الاجتماعيّة وتحملها للمعضلات المعاشة.

٥. تضمحل شرعية النظام ومقبوليته في أنظار الغالبية من أبناء المجتمع.

٦. يبتعد النظام أكثر فأكثر عن الطبقات الاجتماعيّة المختلفة، وحتى المنتفعون منه ينأون عنه مع تفاقم ضعفه وارتباكه.

٧. تصاب القوات المسلّحة وهي أهم ركيزة تتوكأ عليها السلطة السياسيّة بالقنوط والخيبة نتيجة هزيمة في حرب معينة.

في مثل هذه الظروف تخسر المؤسّسات السياسيّة كفاءتها وعملانيتها في إدارة المجتمع وتحل محلها المؤسّسات الاجتماعيّة غير الرسمية.

يستدعي اندلاع أية ثورة سنخين من الأسباب لا تكون مباشرةً بالضرورة. بدايةً ينبغي الإشارة إلى الضغوط التي يفرزها النظام السياسيّ غير المتوازن؛ حيث يحاول النظام السياسيّ نتيجة للضغوط وركود السلطة التوسّل بأساليب القمع والإكراه للحفاظ على الوضع القائم. والسنخ الثاني من الأسباب يتّصل بقدرة القادة السياسيّين على إطلاق تحولات سريعة وحاسمة في الظروف غير المتوازنة. يقول لوسيان باي:

أيّة سلطة تواجه معارضة عدائية من قبل جماهيرها، هي غير سليمة على الأغلب؛ إذ إنّ المنظومات الكبرى نسبياً للقوات المسلحة لا يمكن أن تظهر في المجتمع إلا حينما تكون الجماهير غير راضية عن السلطة السياسيّة[1].

وإنّ عدم كفاءة السياسات التي تتبعها الطبقة الحاكمة تنجم أكثر ما تنجم عن انفصالها عن كيان المجتمع الأوسع. فالطبقة الحاكمة تنفصل عن الكيان العام للمجتمع بفعل عوامل عديدة منها البنية الطبقية المتصلّبة، وفساد الفئة أو العائلة الحاكمة، وانسداد السبل العادية للتطور الاجتماعي، وتعيين الأقرباء والمحسوبين في المواقع الحساسة العليا. متى ما تؤثر مصادر وعوامل التغيير في النظام الاجتماعي لا بدّ من ظهور إحدى حالتين: إما أن تستطيع العناصر المختلفة التنسيق فيما بينها للحفاظ على التوازن بالرغم من الضغوط الجديدة، وإما أن النظام القائم سيعجز عن بث التنسيقات اللازمة، وحينئذٍ سيتسع الشرخ بين القيم والواقع الاجتماعي إلى أن يسفر عدم التجانس بينهما عن اختلال

---

(١) تشالمرز جانسن، **التحول الثوري، دراسة نظرية لظاهرة الثورة**، ص ٩٨.

التوازن. ومثل هذه الحالة تحدث حينما يكون الضغط الموجّه فجائياً وشديداً إلى درجة أن المؤسّسات المسؤولة لا تكون مستعدة لاستخدام الأساليب الدارجة لصيانة النظام الاجتماعي.وإن عودة الانسجام أو ظهور اندلاعها أمرٌ منوط بقدرات ووعي القادة السياسيّين، ومنها قدرتهم على فهم اختلال التوازن الاجتماعي. وقبل أن يبادر القادة السياسيّون إلى أيَّة خطوة أساسية وخلال الفترة التي ستظهر فيها نتائج مبادراتهم وخطواتهم، سيصاب النظام الاجتماعي بانعدام التوازن.

وإذا لم تشأ السلطة السياسيّة أو لم تقدر على فهم الواقع والمبادرة للمرونة والانحناء والرضوخ للمطالب التي تطالب بها الشرائح الاجتماعيّة، فإن الصدام بينها وبين هذه الشرائح الاجتماعيّة سيكون أمراً محتوماً، وسيصطبغ هذا الصدام لا محالة بألوان العنف.

ورغم أن استخدام العنف والقوة لتحقيق تحّولٍ ما في المجتمع، هو حالة سلبية ومؤلمة بحد ذاتها، ولكن في حال لم يكن النظام السياسيّ مستعداً لتلبية مطالب المجتمع بطريقة هادئة وسلمية، فسوف يغدو استخدام العنف أمراً لا مناص منه. وعلى حد تعبير خوزيه أورتغايي:

مارس الإنسان العنف على طول الخط. أحياناً عُدَّ استخدام العنف نوعاً من الإجرام، لكنه في أحيان أخرى كان وسيلة في أيدي أناس سلكوا كافة السبل للدفاع عن حقوقهم المشروعة ولم يفلحوا. وقد تكون حقيقة أن الإنسان يعبّر عن ميوله الفطرية باستخدام العنف أحياناً حقيقةً مؤسفةً، ولكن من جهة أخرى، فإنَّ ظهور مثل هذا السلوك في المجتمع لهو دليل على وجود منطق تعرَّض للضغوط بدرجات تفوق حدَّ الاحتمال. وبالتالي استخدام العنف في ظروف الثورة هو السلاح الوحيد المتبقي[١].

---

(١) تشالمرز جانسن، **التحول الثوري، دراسة نظرية لظاهرة الثورة**، ص ٢٨.

وهكذا فإنَّ الثورة هي تقبّل العنف لتغيير النظام الذي يسود المجتمع. وبتعبير أدق: إنّ الثورة ليست سوى تدبير مشروع ذي طابع عنيف يُحتمل أن يؤدي إلى تغيير النظام الاجتماعي. لكن الاقتناع باستخدام العنف والمجابهة المسلّحة، سينخفض بمقدار ما تزداد وتتكاثر الفئات الاجتماعيّة المقتنعة بتغيير الواقع. في كثير من الثورات التي يعجز قادتها عن استقطاب الجماهير لتحقيق أهدافهم، حيث بمقدور الجماهير إعطاب الإدارة السياسيّة بتحركاتهم المتناسقة والهادئة نسبياً، يضطر هؤلاء القادة إلى استخدام الأساليب التالية:

١. خطوات مسلّحة وشبه عسكرية جريئة.

٢. تحالفات تكتيكية مع سائر الفئات الاجتماعيّة في القيادة.

٣. تعديل في الأهداف والمعايير للاقتراب من سائر الفئات.

وبالطبع، فإنَّ استخدام العنف لا يؤدي بالضرورة إلى سقوط السلطة السياسيّة أو هزيمتها أو استسلامها، إنّما ثمّة عوامل أخرى تزيد من سرعة التحولات لصالح الفئات الاجتماعيّة.

وتكشف هذه العوامل المسرِّعة عن عجز النظام السياسيّ عن احتكار السلطة والعنف، وبذلك تجعل نشوب الثورة عملية متاحة. وهي عوامل تؤثر دائماً على احتكار القوات المسلّحة وتقنع الجماعات الثوريّة الكامنة أو المنظمة بأنّها قادرة على حمل السلاح وإعلان الثورة ضد النظام البغيض.

ويمكن الإشارة إلى ثلاثة أصناف من العوامل المسرِّعة:

١. العوامل المؤثرة على القوات المسلّحة بشكلٍ مباشرٍ كالانضباط، وطاعة القادة، والتنظيم، والحَمِيَّة المؤسساتية لأفراد القوات المسلّحة.

٢. العامل الروحي لدى القوى الثوريّة حين تؤمن بأنها قادرة على دحر القوات المسلّحة الرسميَّة.

٣. عمليات ناجحة لجماعة ثورية تؤدِّي إلى تعزيز معنوياتها ومضاعفة نشاطها.

ومن العوامل المسرِّعة يتسنّى الإلماح إلى انهيار القوات المسلّحة نتيجة هزيمة في حرب خارجية، أو تمرّد داخل الجيش، أو اختلافات بين النخبة الحاكمة، أو تفتت الركائز الاقتصاديّة ــ المالية، مضافاً إلى العوامل النفسيّة والإيديولوجية.. كالاعتقاد والاطمئنان بعجز القوى الحكوميّة عن مواجهة هجمات الثوّار. وقد يشمل هذا الاعتقاد ضروباً من الإيمان بالإمداد غير البشري، وتعزيز روح الأمل بالعون الخارجي عند تجلي الإرادة الثوريّة، أو الإيمان بأنَّ الشعب وقطاعاته الواسعة قوة لا تقهر. والعامل المسرِّع الآخر ذو طبيعة استراتيجية، وهو أنْ يضع الثوّار خططاً معينة وينفذوها من أجل تضعيف القوات المسلّحة والنخب السياسيّة المهيمنة على السلطة أو المعارضة للتغيير. وقد تتباين الاستراتيجيات الثوريّة في ما بينها، وقد ترتبط نوعيتها بعديد القوات المسلّحة الحكوميّة وكفاءتها، وكذلك بالقدرات الإبداعية للكوادر الثوريّة.

ومن بين هذه الإستراتيجيات الثوريّة يمكن الإشارة إلى ما يأتي:

١. تغلغل العناصر الثوريّة في أجهزة السلطة وتوجيهها ضرباتٍ موجعة للنظام السياسيّ.

٢. انتفاضات مليشياوية تقوم بها جماعات مسلّحة صغيرة.

٣. نهضة جماهيرية شاملة وتحرّك شعبيّ واسع عن طريق الإضراب والمظاهرات والنضال السلبي لشل الماكنة البيروقراطية للسلطة السياسيّة.

المرحلة الثانية: عوامل انتصار الثورة

ينبغي ملاحظة أن عدم الرضا العام عن السلطة السياسيّة، والثنائية القطبية في المجتمع لا تؤدّيان إلى الثورة ضرورةً. ففي مثل هذه الظروف قد تحدث

أشكال مختلفة من التحوّلات السياسيّة ــ الاجتماعيّة كالانقلاب، أو التمرّد، أو الإصلاح، أو الثورة.

وتطور أو عدم تطور الحالة الثوريّة وانتصارها مرهون بثلاثة أركان أساسية للثورة هي: الشعب، والقيادة، والإيديولوجيا.

وتتمثل الأطوار التمهيدية لأية ثورة في المشاركة الشعبيّة الواسعة في الثورة التي تحصل بطريقة انفجارية داخل المجتمع. وإذا لم تتهيأ لهذه المشاركة الشعبية قيادة قوية، أو لم تستطع القيادة توجيه هذا التيار بصورة صحيحة، أو إذا لم تتمكن من إطلاق الحركة اللازمة لتشكيل المؤسّسات السياسيّة الضرورية، فلا ينبغي التفاؤل بانتصار الثورة.

إذن، الثورة تنجح حينما يتوفر الحراك السياسيّ ــ الاجتماعي على قيادة ومنظمات جديدة تبلور المطالب والأنشطة الاجتماعيّة. وحقيقة الأمر أن مصير أية ثورة من حيث انتصارها أو هزيمتها يتقرّر في هذه المرحلة ويستتبع ما سيأتي لاحقاً من ثباتٍ أو انحراف، ودوامٍ أو زوال.

وتنطوي الثورة الشاملة الكاملة على الأمور الآتية:

أ. تفتيت المؤسّسات السياسيّة القائمة بأساليب عنيفة وسريعة.

ب. تشكيل جماعات وفئات اجتماعيّة جديدة، وتأمين مشاركتها في الأنشطة السياسيّة.

ج. تشكيل مؤسسات سياسية جديدة.

ولا يفضي انهيار النظام الحاكم تلقائياً إلى التحولات الثوريّة اللاحقة. فالثورة لا تنطلق عادة بهجوم تشنّه قوة جديدة، إنما تنطلق بالبروز المفاجئ لكافة القوى الناشطة وغير الناشطة في المجتمع، والتي فقدت إيمانها بالنظام الحاكم وراحت ترتاب في مشروعيّته.

في مثل هذه الحالة، يتوقف تطور الثورة أو عدم تطورها على الفئات والجماعات المشاركة في الثورة. ومن البديهيّ أن سقوط النظام يولِّد فراغاً في السلطة، فإذا بادرت أقوى الفئات الاجتماعيّة أو مزيج منها إلى ملء فراغ السلطة، سيمكن حينئذٍ ضمان انتصار الثورة واستمرارها. وعادةً ما تحاول القوى الاجتماعيّة الجديدة القبض بأسرع ما يمكن على زمام السلطة والقوات المسلّحة، والحيلولة دون تحرّك القوى الأخرى ونشوب الفوضى، وذلك عن طريق السيطرة على أدوات السلطة وعواملها. وإذا لم تكن أي من هذه الفئات الاجتماعيّة ــ وبسبب خلافاتها ــ قادرةً على الإمساك بزمام الأمور، فإنَّ الصراع بينها سيفضي إلى دخول فئات أكثر إلى الساحة، وبالتالي ستتولى السلطةَ الفئةُ التي تحظى بشعبية وقبول أكبر.

نظرياً، تعدّ كل فئة أو طبقة اجتماعيّة لا يستوعبها النظام السياسيّ ثورةً كامنة، ولا بدّ لها، بطبيعة الحال، من أن تجتاز أطواراً متنوعة إلى أن تبلغ طور الجاهزية للثورة.

وسرعة الثورة في مثل هذه الحالة منوطة بتركيبة وعدد الجماعات المشاركة فيها. وحيث إن إسقاط أيّ نظام من أنظمة الحكم القديمة تصاحبه دوماً تظاهرات وحالات تمرّد؛ لذا يتوجب على السلطة الاجتماعيّة الجديدة أن توجِّه وتسيِّر هذه التظاهرات. وعند بلوغ مراحل معينة من مشروع الثورة، تنهمك كل جماعة في تنمية آمالها وتطوير طموحاتها، وتبدأ بطرح مطالبها المادية والمعنوية على النظام السياسيّ. وتظهر في هذا المشروع ثلاث مجموعات اجتماعيّة هي: الثوريون الراديكاليون، والمعتدلون، والمحافظون.

إن معظم الثوريين الراديكاليين من شريحة الشباب المنتمي غالباً إلى طبقات الشعب الفقيرة، وهؤلاء يشكّلون النواة الأصلية للحركات الثوريّة، وهدفهم الرئيس توسيع نطاق الثورة، وإشراك أكبر قدر ممكن من الجماهير فيها، ونحت براهين تكتيكية وإيديولوجية لسلوكهم هذا.

إنهم بهذه الطريقة يضاعفون من قدراتهم، وينشطون بأشكال شتّى لاستقطاب أكبر قدر من فئات الشعب إلى السلطة والسيادة الاجتماعيّة كي يمهّدوا الأرضية للنظام السياسيّ الجديد.

تزيد القوى الراديكالية من سرعة الحركة الثوريّة باستقطاب كافة الفئات الاجتماعيّة إلى المسرح السياسيّ. وحيث إنَّ القرويين في بلدان العالم الثالث يمثّلون شريحة كبرى من القوى الاجتماعيّة؛ لذلك يسعى الراديكاليون إلى تثوير القرويين مضافاً إلى أهالي المدن. وقد يكون بث مثل هذه الحركة وترويجها بأدوات ومحفّزات متنوعة. وفي بعض الحالات يمكن للحوافز الاقتصاديّة والاجتماعيّة أن تؤثر في القرويين والطبقات الفقيرة، وفي حالات أخرى تلعب المحفّزات الدينية والقومية المشتركة دوراً أكبر وأهم.

ولا يوافق المعتدلون ــ عموماً ــ على التحرّكات الثوريّة المتشدّدة الرامية إلى إسقاط الأنظمة السياسيّة. وهؤلاء غير مرتبطين بالنظام السياسيّ بعلاقات قريبة، ولا هم في الوقت نفسه مستعدون لمجابهة النظام بأساليب عنيفة وحادة. وتتشكّل هذه الفئة عادةً من الطبقات المتوسطة والمرفّهة والمتعلّمة في المدن، وغالباً ما تكون أعمارهم متقدّمة. وفي مواجهة الجماعات الراديكالية للسلطة السياسيّة، يحاول المعتدلون انتهاج سبيل وسط عبر الإمساك بزمام الموقف والسلطة. ويسعَون طبعاً إلى تأسيس نوع من الحكومة القانونية الليبرالية أو الديمقراطية كما تسمّى. وهم يطرحون فعلهم هذا ويطالبون به باعتباره تأميناً لنظام قانوني فوري وضروري[1].

أما المحافظون، فيرفضون كل أشكال التغيير والتحوّل. وهم على صنفين: الصنف الأول أولئك الذين يستسيغون النظام القائم وينتفعون منه. وهم في الحقيقة أتباع النظام السياسيّ الحاكم. والصنف الثاني هم الذين يخشون التحول

(١) مثال ذلك الأتراك الشباب الذين رغبوا في تكريس دستور ١٨٧٦م، أو حتى كاسترو الذي أعلن خلال فترة الاعتدال القصيرة أن هدفه تطبيق دستور ١٩٤٠ م، أو ليبراليّو إيران الذين دافعوا عن استئناف دستور ١٩٠٦م.

الثوري عموماً؛ لأنهم لا يحملون تصوراً واضحاً للنظام السياسيّ البديل.

وقد ذكرنا أن الثورة تحدث حينما لا يعود يُحتمل البونُ بين السلطة السياسيّة والسلطة الاجتماعيّة. وباليأس من النظام السياسيّ، وتصاعد حالة الثقة بالنفس لدى الفئات الاجتماعيّة، يتحرّك المجتمع صوب الحالة الثوريّة، وشيئاً فشيئاً يزداد عدد الفئات الاجتماعيّة التي تعدِل عن وفائها للسلطة السياسيّة، وتبدأ بالميل إلى السلطة الاجتماعيّة. وفي مثل هذه الظروف تمارس قيادة الثورة دوراً على درجة عالية جداً من الأهمية والخطورة.

وهنا تتعين دراسة سمات قائد الثورة في ثلاثة أبعاد[1]:

١. منظّر الثورة، أو مؤسس المدرسة الفكرية والمخطِّط الإيديولوجي للثورة.

٢. قائد الثورة أو البطل والقائد العامِ لعمليات الثورة.

٣. زعيم الحكومة الثوريّة أو الرجل السياسيّ، وفي الحقيقة، مهندس مجتمع ما بعد انتصار الثورة.

لا يملك منظِّر الثورة موقعاً انتخابياً ولا تنصيبياً، فالجماهير تستجيب له لإيمانها بنظرياته وطروحاته. وتتقبّل دعوته للمنطق الذي يجدونه في أصالة رسالته وحقيقة أفكاره.

ويشبه تعامل الناس مع المنظِّر أو الزعيم الفكري للثورة تعاملهم مع نظرية علمية أو مدرسة فلسفية أو دينية. وتستتبع معرفة الجماهير ووعيهم لأصالة أفكار المدرسة وأحقيتها، والأهمية العلمية والأخلاقية للزعيم الفكري، تستتبع إيمانهم واعتقادهم به، ما يملي عليهم نوعاً من الحب والتعصّب له والالتزام والمواكبة والتضحية في سبيله.

---

(١) الدكتور علي شريعتي، **الأعمال الكاملة**، ٢٦، **الأمة والإمامة**، ص ٥٧١- ٥٧٩.

والوجه الآخر للزعيم هو وجه البطل أو القائد الثوري. إنه الشخصية التي تصمّم أسلوب تحقيق الثورة وانتصارها السريع على أساس إيديولوجيا ثورية في مجتمع ثوري. مثل هذا القائد يتمتع عادةً بموقع اجتماعي رفيع ومعتبر. إنه في الغالب شخص له نبوغه ومواهبه وقدراته الإبداعية الخاصة، ويعتبر الظروف الاجتماعيّة ــ مثل غالبية الأفراد ــ شيئاً مقزّزاً لا يمكن أن يطاق. وهو يتبوأ موقع القيادة بعد إحرازه الشعبية الكافية بين الفئات الثوريّة، ويمارس بعد ذلك دوراً مهماً في مسار الأحداث والتحولات ويؤثر فيها.

قائد الثورة شخص قوي يظهر بعد المنظِّر وقبل المعمار (أو المؤسّس) ويبث الروح في كلمات المدرسة الفكرية بكل قوة وحكمة، ويمنح الحركات الثوريّة شكلها بأفكاره وتصوراته. تمتزج به إيديولوجيا الثورة، ويتحوّل الإيمان والمعتقد الذي كان في إيديولوجيا الثورة "كتاباً"، يتحول في وجوده إلى "إنسان"، فيكون "كتاب الثورة الناطق"، والتجسيد الإنساني للفكرة، و "الواقع الملموس" للصورة الذهنية ولما ينبغي أن يكون عليه الحال. إنه يحدّد إستراتيجية الثورة وتكتيكات العمل النضالي، وتعبئة القوى، واتخاذ المواقف، ويصوغ الشعارات العملية، ويقيّم القوى، والبيئة، والإمكانات، والظروف، والتيارات الفاعلة و المشتبكة تقييماً دقيقاً. كما أنه ينقذ الثورة من الطرق المسدودة والمهالك والمهاوي والمخاطر، ويمسك بنبوغه العملي ومواهبه الخاصة دفة المجتمع الثوري، ويكتشف عوامل الهزيمة والصعوبات والمخاطر، ليسيطر على مجتمعه وعلى القَدَر التاريخي لشعبه، وينتصر بالتالي على العدو ويسير بالثورة صوب النجاح. وبالتالي، فهو يُخرج الثورة من الكُمون إلى الفعل، ويمنح الشعب حق الحكم، ويضفي الشرعية على الشخصية السياسيّة التي تتسلّم زمام الأمور في نظام ما بعد الثورة.

أما تعيين الحاكم أو مؤسّس الحكومة بعد الثورة، فهو أمر يعود إلى النظام السياسيّ الذي تفرزه الثورة؛ أي أنه قد يُنصّب من قبل قائد الثورة، أو اللجنة المركزية لقيادة الثورة، أو الحزب الثوري الحاكم، أو يرشّح نفسه ويُنتخب من

قبل الشعب.

ولا ننسى أن الكلام هنا لا يتعلق بما يجب أن يكون، ولا حتى بما هو موجود عادةً، إنما بالشيء الممكن طرحه فقط. وعلى قائد الثورة في هذه المرحلة توفير المجتمع المثالي الذي وعد به الجماهير، ويجب أن يشيد على أنقاض النظام السياسيّ المنهار النظام الذي طُرح ورُوّج له في نظريات الثورة.. نظاماً بوسعه إحياء قيم المجتمع الأساسية التي تم تجاهلها ونسيانها، وإرساء سلطته على أساس الشعبية والشرعية الاجتماعيّة. ويمكن لوجوه القيادة الثلاثة هذه أن تجتمع في شخص واحد، وهذا هو أمثل وأنجح أنواع القيادة الثوريّة. ويتوقف إحراز مثل هذا الموقع، على تحلّي القائد بنبوغ وخصائص استثنائية يستطيع بها إقصاء منافسيه عن الساحة، وكسب شعبية واسعة بين معظم الفئات الاجتماعيّة. وبغير ذلك ستظهر قيادة فئوية ويتولّى مهام القيادة ومسؤولياتها على الصعد الثلاثة المشار إليها، مجموعة من الثوريين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ وعي الشعب ونضجه، ومراعاة النظام، والدقة، والتنظيم الواعي من شأنه تيسير مهمات القادة. ويرتفع مستوى الوعي الإيديولوجي بموازاة اتساع الكفاح ومناورات السلطة السياسيّة والانتصارات والإخفاقات. ومن المهام الخطيرة للقيادة فهم الأخطاء والاستفادة من التجارب، وتوفير ظروف جديدة للانتصار. وينبغي استثمار أية هزيمة موقتة لإثارة قضية معينة في أذهان الرأي العام. في كل مرة يؤدي فيها إيضاح قضية معينة إلى الرفع من مستوى وعي الجماهير سيكون في هذا دلالة على أن النهضة تقوم على أسس العقلانية والحكمة، وعلى بلوغها أطوار النضج والرصانة.

وعلى الرغم من اعتقاد بعض حاشية القائد بأنَّ إطْلاع الجماهير على التفاصيل ممارسة خطيرة قد تشق عصا الجماهير، فإن على القائد أن يبقى وفياً للمبادئ التي أثمرها الكفاح الإنساني العام في سبيل الحرية. وثمة لون من العنف والتنكيل يمارس ضد حالات الاستغلال الفردي يمكن اعتباره ذا طابع

ثوري أصيل، ولكن ثمة لونٌ آخر من العنف يشبه اللون الأول إلى حد مذهل، لكنه ذو طابع مضاد للثورة تماماً، ويمتاز بالنزوع إلى المغامرة والفوضى. وإذا لم تكافح القيادة هذا اللون من العنف بسرعةٍ، فسيؤدي بالتأكيد إلى انكسار النهضة خلال مدة وجيزة.

ويعتقد القادة الثوريون بدخول الثورة ضمن حدود القدرات البشرية، بمعنى أنهم يحاولون أن يثبتوا للشرائح الاجتماعيّة أن المستحيل ممكن في المجتمع الثوري، وليس الإنسان قادراً على الثورة فحسب، بل له حقوقه وواجباته بهذا الاتجاه، فبذور الثورة تنشر من قبل أشخاص يريدون التغيير. يقوم القادة بهذه العملية بكل دقة ومهارة وفيما يشبه البَسْتَنَةَ الحاذقة، فلا يتصرف البستاني خلافاً لقوى الطبيعة، إنما يعمل على التربة والمياه والمناخ الملائم، وتكون ثماره النهائية في حقيقتها ثماراً لتعاون الإنسان مع الطبيعة.

وعادة ما يؤمن القادة بأن نجاحهم منوط بوضوح الأهداف، والدقة في اختيار الأساليب، وبوعي الجماهير. فربما يمكن مواصلة الكفاح اعتماداً على عداء الجماهير للنظام السياسيّ، ولكن ذلك الرهان لا يطول، فإنَّ الثورة لن تنتصر انتصاراً حقيقياً من دون رفع مستوى الوعي لدى الجماهير، وهذا الوعي يتحقق من خلال شرح وتعليم إيديولوجيا الثورة التي تمثل الركن الثالث في تركيب الثورة.

استخدمت مفردة "الإيديولوجيا" بمعانٍ مختلفة. واستخدمت في الفارسية أحياناً بمعنى مرادف لـ "المدرسة" الفكريَّة، لكن معناها كان في الغالب نفس المعنى المعروف للإيديولوجيا. الإيديولوجيا بمعناها العام تحليل القوانين الأساسية للسلوك الذي يستوعب مجمل العلاقات الإنسانية.

وإنَّ العنصر المتغيّر الذي يفصل بين الفئات الاجتماعيّة هو إيديولوجيا حياتهم، وبعبارة أخرى: المنظومة القيميَّة لكل واحدة من هذه الفئات. ومن دون الإيديولوجيا لن تستطيع الفئات الاجتماعيّة المتفرّقة أن تتَّحد مع بعضها

على الإطلاق، وستؤول الاضطرابات الموجودة في المجتمع إلى التلاشي من دون أن تؤثر في البنية الاجتماعيّة. ولكن حين يتسلّح ذوو الميول المُعلنة ـــ بعد إخفائها ـــ بسلاح الإيديولوجيا، وتكتسب هذه الإيديولوجيا طبيعة أعم وقدرة أوسع على أن تكون مفهومة ومقبولة، سيمكنها تجاوز حدودها واجتذاب سائر الفئات الاجتماعيّة إلى نفسها، وبالتالي، ستستطيع إقصاء الإيديولوجيات المنافسة وتهميشها. في مثل هذه الحالة يتوزّع المجتمع إلى قسمين مميزين: قسم يعتقد ـــ في ضوء انتصار الثورة ـــ بتغيير النظام السياسيّ ـــ الاجتماعي السائد وقلب القيم المتبناة، وقسم آخر يقاوم التحرّك الجديد ويسعى للحفاظ على ذلك النظام وتلك القيم.

وتلبّي الإيديولوجيا الحاجات الروحية للأفراد المتوترين وغير الراضين وفقاً لسياقين:

أ. كيف يمكن تغيير النظام السياسيّ القائم (الهدم)؟.

ب. ما البديل الذي ينبغي إحلاله محل النظام القديم (البناء)؟.

ربما تكون الحاجة إلى التحرّر شرطاً لازماً للثورة، لكن الثورة يجب أن تتوفر على إيديولوجيا تُعنى بالمستقبل وذات إطار جيد لتبديل الأسس القيمية. ويستخدم بعض الباحثين مصطلح الإيديولوجيا بمعنى مرادف للمنظومة القيمية؛ والحال أنها تختلف اختلافاً محدداً عن البنية القيمية. قد تتحول الإيديولوجيا أحياناً إلى بنية قيمية قادرة على تكريس التناسق في النظام الاجتماعي، ولكن إذا بقيت في طور الإيديولوجيا، فسوف تتحدى البنية القيمية السائدة وتطلق بديلاً لها.

تتبدّى الإيديولوجيات كمنافِسات للبنية القيمية القديمة، وتعمل على شرح البنية القيمية لمجتمع يحكمه نظام متوازن فاعل. وإذا عجزت القيم الثقافية والعملية في مجتمعٍ ما عن تسويغ الأنشطة السياسيّة، ستتحول الإيديولوجيات

إلى مصادر مهمة لتكوين القيم والميول الجديدة. وتشتمل بعض الإيديولوجيات على قدر محدود من المعتقدات، ويقتصر استخدامها النفسي على التخفيف من عذاب الضمير العام عن طريق توجيه أصابع الاتهام لعامل معيّن بوصفه المسؤولَ عن كافة المشكلات والنواقص؛ وعلى الرغم من أن هذه الإيديولوجيات البسيطة تُعد عوامل مؤثرة في معالجة التوترات الاجتماعيّة، لكنها لا تتسع عادةً لتستوعب وتجذب عدداً كبيراً من المعارضين الاجتماعيين. وقد تتكامل الإيديولوجيا بمرور الوقت؛ بحيث لا تغدو منهجاً للنشاط السياسيّ فحسب، بل وتصير بديلاً مقبولاً للبنية القيمية القائمة. حينما يكون هدف الإيديولوجيا تغيير طريقة توزيع الأعمال الاجتماعيّة وفقاً لنموذج مختلف بصراحة عن الوضع الحالي والقديم، عندها فقط يمكن اعتبارها إيديولوجيا ثورية. وتكتفي بعض الإيديولوجيات بالحد الأدنى من التغيير في بعض القيم الاجتماعيّة، أو بمنهج الوصول إلى مواقع القيادة أو العلاقات الاقتصاديّة أو الفصل في الادعاءات المتعارضة، ولا تكترث بالمعتقدات الدينية، والبنية السياسيّة، أو تباين المواقع على أساس الجنس والسن، في حين تهتم إيديولوجيات ثورية أخرى بإيجاد تحولات أعمق في البنية القيمية.

حينما تكتسب الإيديولوجيا درجة من التكامل تخوّلها أن تعدّ إيديولوجيا ثورية ستشتمل على ثلاثة عناصر هي: الهدف، والوسيلة، والقيم. فالإيديولوجيا الثوريّة لا تؤجل وصولها إلى أهدافها أبداً، ولا ترجئه إلى عالم آخر. فالأيديولوجيا الثوريّة معناها خطة لاجتراح تغيير فوري في الواقع الحالي للمجتمع. أحياناً تكون الإيديولوجيات الثوريّة ذات ماهية دينية وتؤمن بتمتع أنصارها بالمدد الإلهي، وبالتالي تنهض على جملة من القيم الدينية، ولكن حتى مثل هذه الإيديولوجيات تتوكأ على تحرك الثوار وجهودهم، وتؤمن بأنَّ سعيهم هو الذي يستجلب المدد الإلهي.

المرحلة الثالثة: بَعْد انتصار الثورة (مرحلة البناء)

إنَّ أصعب مراحل الثورة وأعقدها بالنسبة للقادة والفئات الثوريّة هي فترة ما بعد انتصارها؛ حيث تصدق العبارة المعروفة "الهدم أسهل كثيراً من البناء" على الثورة أيضاً. ويواجه الثوريون في هذه المرحلة سلسلة من أعقد القضايا والمشكلات، ومن هنا فإنَّ الثورة التي تستطيع تجاوز هذه المرحلة من دون خسائر كبيرة تتكبدها مبادئها ومؤسّساتها الثوريّة تكون قد ضمنت نجاحها النهائي واستمرارها لسنوات طويلة. ومن أهم القضايا التي يواجهها الثوار في هذه المرحلة ما يأتي:

أ. بعد انهيار السلطة السياسيّة السابقة وحلول السلطة الاجتماعيّة محلَّها، يضطر الثوار وخلافاً لما كانوا عليه قبل الثورة حين يهاجمون السلطة السياسيّة دون أي شعور بالمسؤولية إزاءها، يضطرون إلى التصدّي لواجبات ومسؤوليات النظام السياسيّ الجديد بأسرع ما يمكن، والنهوض بها بشكل ناجح. هذا في حين أنهم سيعانون في هذه المرحلة من مشكلات عديدة بسبب عدم معرفتهم بملابسات الحكم، وافتقارهم للتجارب الكافية والكوادر المتخصصة صاحبة التجربة. وهذا ما يحصل في ظروف عصيبة تتصاعد فيها توقّعات الفئات الاجتماعيّة المختلفة من النظام الجديد خالقةً المزيد من المشكلات والتعقيدات. من جهة أخرى، لا يعني سقوط السلطة السياسيّة السابقة تلاشي كل أجزائها بالكامل؛ إذ يتوقف اضمحلال كافة القيم والمؤسّسات والبنى والشخصيات التابعة للنظام السياسيّ السابق، وتركها مواقعَها للنظام الجديد على وقت قد يطول. لذا يتعين على السلطة السياسيّة الجديدة؛ وإلى جانب أعمال البناء، تخصيص جزء من طاقاتها لإزالة تلك الآثار.

ب. لا ينتهي كفاح الثوريين بانهيار النظام السياسيّ القديم، إنّما سيتواصل هذا الكفاح بشكل آخر وربما بشدة أكبر من الماضي. وعادة ما يتوزّع هذا الكفاح على جبهتين: داخل دائرة سيادة الثوريين، وخارجها.

١. **الكفاح داخل دائرة السيادة:** يجب على الثوار داخل المجتمع الثوري، مواصلة الصراع ضد فئتين من المعارضين. الفئة الأولى هم التابعون للنظام السياسيّ السابق والمنتفعون منه والذين فقدوا بعد الثورة مصالحهم وقيمهم، فانخرطوا في صفوف معارضة النظام الثوري الجديد. من هؤلاء المعارضين يمكن الإشارة إلى أنصار الملكية في الثورات: الفرنسيّة، والروسيّة، والإيرانيّة. والفئة الثانية هم الذين وافقوا الثوريين في إسقاط النظام السياسيّ السابق وتفاهموا، بل وتعاونوا معهم في ذلك، حتى أنهم دخلوا مع الثوريين أحياناً في تحالفات رسمية، لكنهم اختلفوا معهم بشأن النظام اللاحق وطبيعة الحكومة البديلة، وأرادوا تكريس واقع يطابق إرادتهم وتصوراتهم. ومن الطبيعي والحال هذه، أن يتنازعوا مع رفاقهم السابقين وحين ييأسون من الانتصار عليهم أو التفاهم والاتفاق معهم على الأقل، سيجنحون إلى المعارضة ويبدأون كفاحاً حقيقياً ضد الثوريين الممسكين بزمام السلطة.

٢. **الكفاح خارج دائرة السيادة:** وخارج نطاق السلطة السياسيّة أيضاً، يواجه الثوريون شكلين من المعارضة: الشكل الأول معارضة الأنظمة التي تشترك مع النظام المنهار بأوجه شبه عديدة على مستوى نوعية السلطة والمثل والقيم السائدة، فإنَّ انهيار ذلك النظام سيقلق تلك الأنظمة ويخيفها من تشجيع فئات مجتمعهم على الثورة وعلى تكرار ما تمَّ بنجاح في مجتمع مماثل. بسبب هذه التخوفات تحاول تلك الحكومات معارضة المجتمع الثوري، وتوجيه ضربات له، والحؤول دون استمراره وتعزيزه وتشكّله. والشكل الآخر من المعارضة يختص بالأنظمة السياسيّة التي كانت تربطها علاقات قوية بالنظام المنهار، بل وكانت تحقق لنفسها عن طريقه مصالح ونفوذاً كبيراً، الأمر الذي يجعلها من المدافعين عنه. وبعد سقوطه تتعرّض مصالحها لتهديدات جادة على يد الجماعات الحاكمة الجديدة، ومن الطبيعي أن تبادر لأية مساعٍ ممكنة ضد النظام الجديد بما في ذلك الصدام العسكري المباشر.

ولا تختلف أساليب وتكتيكات المعارضة لدى الفئات المذكورة اختلافاً

كبيراً، فهي تتركّز غالباً على الأركان الرئيسية الثلاثة لانتصار الثورة، وتحاول عن طريق زرع الخلافات والتفرقة بين القيادة والفئات الاجتماعيّة المؤمنة بالثورة، وكذلك عن طريق مسخ الإيديولوجيا أو تهجينها أو تضعيفها أو تقليل كفاءتها والحؤول دون تطبيق جوانبها المختلفة، تحاول تفريغ الثورة من مضمونها وبث اليأس والتشاؤم في نفوس أنصارها والمؤمنين بها. ففي معظم الثورات الكبرى والناجحة في العالم، حينما ييأس المعارضون الخارجيون من تشتيت الثورة أو دحرها عن طريق بث التفرقة أو دعم وتوجيه أعداء الثورة الداخليين، يبادرون للمواجهة العسكرية المباشرة، وقد جاءت النتائج في معظم هذه المواجهات عكس المبتغى؛ فالحرب الخارجية تعزز انسجام الجماهير مع السلطة السياسيّة الجديدة، وتقلّل من الضغوط عليها. مع أن الفئات الاجتماعيّة الراديكالية ــ التي تتحقق الثورة على أساس أفكارها ونظرياتها ــ تقف في المركز الرئيس للكفاح الثوري، إلا أنها في معظم الثورات لا تمسك بزمام السلطة بعد الانتصار، إنما يكون النجاح وتولي السلطة السياسيّة من نصيب المعتدلين غالباً. فالمعتدلون ــ **أولاً** ــ ينتمون لشرائح اجتماعيّة قليلة التبعية للنظام السابق، ولم يكن لهم في الوقت ذاته دور يُذكر في حمايته والحفاظ عليه، لذلك لن يتعرضوا للتهم والإقصاء الفوري. **وثانياً**: رغم عدم تبعية المعتدلين الشديدة للنظام السابق، فإنهم وبسبب طبيعتهم المحافظة لم يعارضوه معارضة جادة؛ لذلك لم يتعرّضوا في زمانه لضغوط قاهرة، بل على العكس استطاعوا حينها تحقيق نجاحات اجتماعيّة واكتساب تجارب وخبرات تخصصية عديدة. بينما جرّبت الفئات الراديكالية الشابّة فترات طويلة نسبياً من الصدام مع السلطة السياسيّة، وقلّما أُتيحت لها الفرصة لاكتساب التجارب والتخصّص اللازم لتولي المسؤوليات التنفيذية. **ثالثاً**: يفضّل الراديكاليون في الأطوار الأولى بعد الانتصار تسليم مهامّ الإدارة الحكوميّة للمعتدلين خلال فترة انتقالية معينة ليحُولوا بذلك دون تفكك النظام السياسيّ ــ الاجتماعي ونشوب حالات فوضى في البلاد، ويستطيعوا هم، من ناحية ثانية، ملاحقة ما تبقى من العناصر المعادية للثورة، ما يسمح لهم بتجربة أكبر، وتتوفر لهم بذلك فرص أوسع للتخطيط، ومعرفة الكوادر القادرة

والوفية ما يمكِّنهم من استلام زمام الأمور في مرحلة لاحقة.

وهكذا، ربما أن معظم المعتدلين يبقون معتدلين دائماً، لذلك لا يكتب لهم النجاح في إدارة المجتمع بعد الثورة، وسرعان ما يُمنَون بالإخفاق ويتنحّون عن سدة الحكم. وأهم أسباب إخفاقهم هي:

١. عجزهم عن إدراك قضايا ما بعد الثورة ومعالجتها ومواجهة مشكلات المجتمع في ذلك الحين.

٢. عدم قدرتهم على تلبية التوقّعات والضغوط الاجتماعيّة التي ستتفاقم، طبعاً نتيجة تطور الوعي والحراك السياسيّ لشرائح الشعب الواسعة والمتحرّرة في المجتمع الثوري.

٣. عدم قدرتهم على توجيه وقيادة واستقطاب فئات اجتماعيّة جديدة؛ إذ يستدعي ذلك تمركز السلطة عن طريق إحراز شعبية واسعة أو استخدام العنف، والمعتدلون يفتقرون لكلا الميزتين.

٤. إخفاقهم في الحيلولة دون تنامي واستمرار التحركات السياسيّة للفئات الاجتماعيّة.

٥. عجزهم عن اتخاذ القرارات الثورية اللازمة في الظروف والأحوال الحساسة؛ بسبب الافتقار للشرعية والشعبية السياسيّة والاجتماعيّة الكافية.

وتؤدي مجموعة هذه العوامل بالمعتدلين إلى التعلل والتسويف في الأداء، ما يستجلب عليهم تهم المداهنة، وبالتالي، سوف يُستبعدون من قبل العناصر الأكثر ثورية والمحظية بدعم أوسع.

جدير بالذكر أنَّ الشرط الأساس لانتصار الثوار على كافة المشكلات السياسيّة ـــ الاجتماعيّة المذكورة، والمعارضات الداخلية والخارجية التي تواجههم، هو الاعتصام بالوحدة والتلاحم بين الأركان الثلاثة الرئيسية للثورة

(القيادة، الجماهير، الإيديولوجيا). فكلما تمتعت قيادة الثورة بالشعبية وأظهرت كفاءة أكبر، وكلما بذلت الفئات الاجتماعيّة المشاركة في الانتصار جهوداً بشكل وحدوي متلاحم لأجل استمرار الثورة، واستطاعت استقطاب جماعات وفئات أكثر وأوسع، وكلما كانت إيديولوجيا الثورة أشمل وأقدر على تلبية حاجات المجتمع الثوري، كلّما كان نجاح الثورة واستمرارها مضموناً بدرجة أكبر.

إن النهضة [1] الثوريّة في حال حراك وسعي للوصول إلى هدف معين، وبالتالي هي أشبه بماء جارٍ يحافظ على نقائه وشفافيته ويزداد عذوبةً إثر احتكاكه بالموانع والحصى والصخور، لكنها حين تتخذ حالةً مؤسّساتية[2] جامدة بعد الانتصار والنجاح، ستصبح كالماء الراكد الذي يزداد مع الوقت فساداً ونتناً[3].

ومن الأمور التي تحوِّل الثورة الفتية إلى مؤسّسة جامدة، العودة السريعة لسيادة القانون (سواء القانون القديم أو القوانين الجديدة). فرغم أن تأسيس مؤسّسات قانونية من شأنه المساعدة على تكريس النظام الثوري، وتقصير أمد اللااستقرار، لكنه ينطوي في الوقت ذاته على خطر حؤوله دون تنامي الثورة وتقدّمها حينما تحتاج إلى مواقف ثورية. خصوصاً أن مكافحة العوامل القيمية سواء كانت مما يختص بالقيم الأخلاقية، أو الثقافية، أو الإدارية، أو الاجتماعيّة، تستلزم بعض الوقت، إلّا إذا استطاعت القيادة بنبوغها وقدرتها على الابتكار خلق ضربٍ من المصالحة والتنسيق بين الحركات الثوريّة التي تحتاج حضور الجماهير الفاعل وبين تكريس النظام والقانون كعامل لاستقرار الثورة.

في ضوء ذلك، يبدو أن الشرط الرئيس للحيلولة دون إخفاق الثورة واضمحلالها هو استمرارها وحراكها الدائم والسعي لتطبيق كافة مبادئها وعلى جميع الأصعدة. إذن، كلما كان الهدف أسمى وأبعد منالاً كلما قلّ احتمال إخفاق الثورة وفسادها. وهنا ينبغي التشديد على أن مكافحة آفات الثورة هو من

---

(١) Movement.

(٢) Institution.

(٣) Arnold Toynbee, "**A Study of History**", Oxford University Press, London, 1949.

أهم القضايا، وعلى الثوار تشخيص هذه الآفات والعمل على إحباطها.

آفــات الثورة

تختلف آفات الثورة عما يُناقش كأساليب معادية للثورة تهدف إلى هزيمة الثوار ودحرهم. وآفات الثورة هي وليدة عوامل نظرية، ونفسية، واجتماعيّة تؤثّر في المجتمع الثوري وتتوغل فيه بنحو صامت غير محسوس أبداً، وتوجّه ضرباتها وأضرارها بتفريغ الثورة من مضمونها الأصلي الداخلـــي.

وهـــــذه هـــــي أبـــرز آفات الثورة:

أ. تسلل الانتهازييـن

تتسلل هذه الفئة إلى صفوف جميع الثورات، وإلى المؤسّسات والأجهزة المختلفة، وحتى في الجهاز القيادي عن طريق تغيير مظهرها وخداع الثوريين الحقيقيين. ومع أنهم يبدون أكثر ثوريةً من الثوار الأصلاء، ولكن حيث إنّهم لا يؤمنون بمبادئ الثورة؛ لذلك يسبّبون انحرافها. وتنقسم هذه الفئة إلى جماعتين: الجماعة الأولى هم الذين لا يحملون عقيدة سوى حب الجاه وكسب المواقع والامتيازات الاجتماعيّة، ويستطيعون التكيّف مع أي نظام سياسي، ويتمتعون بمهارة مميزة في تغيير مواقفهم لتطمين وتملّق الفئة الحاكمة. والجماعة الثانية هم الذين يحملون عقائد مضادة للنظرية الحاكمة، وحينما يقنطون من المواجهة المباشرة مع الثوريين يغيّرون ظاهرهم ويتغلغلون في النظام السياسيّ ليوجِّهوا ضربتهم من الداخل وفي الظرف المناسب.

ب. العودة التدريجية للقيم الثقافية البائدة

من البديهيّ أن سقوط النظام السياسيّ في أي مجتمع ثوري لا يزيل، على الفور، القيم التي سادت ذلك المجتمع وتفشّت فيه. ويرتبط تأثير هذه القيم

بطول مدة سيادتها على المجتمع وتغلغلها في حياته الثقافية، والاجتماعيّة، والتربوية. وكلما كانت فترة الكفاح قبل انتصار الثورة أقصر، كلما استمرت قيم النظام السابق لفترة أطول. من جملة هذه القيم الذميمة من وجهة نظر الثوّار الدعة، والفساد الأخلاقي، والرشوة. وفي حال لم يحصل كفاح مستمر وطويل ضد القيم الثقافية الماضية، سيؤدي نموّها التدريجي مجدداً إلى تحريف وتشويه القيم الثوريّة الأصيلة.

ج. تعب القـوى الثوريّة وفقـدان الـروح الثوريّة

تقاعس القوى الثوريّة من آفات الثورة أيضاً. فإنَّ الساحة بسبب انتصار الثورة وبلوغها أهدافها، والتعب واليأس من الثورة بسبب مواجهة المشكلات وعدم النجاح في حلها، والقنوط من تطبيق المعايير الإيديولوجية، هذه كلّها عوامل تؤدّي إلى عزلة الثوار، وهي من الآفات الخطيرة التي تهدد الثورة. وتسرّب الفساد إلى أركان الثورة الثلاثة، كضعف القيادة أو انحرافها، والتفاسير والتأويلات المنحرفة، وربما التوفيقية للإيديولوجيا، أو عدم قدرة الإيديولوجيا على تلبية احتياجات الثوار، وبالتالي، خروج الفئات الاجتماعيّة المؤمنة بالثورة من الساحة نتيجة الصراعات الرامية لحصر السلطة والقوة بيد جماعة معينة، هي جميعاً من آفات الثورة. وما لم تنجح القوى الثوريّة في كفاحها ضد المشكلات والضغوط والمعارضات وآفات الثورة، واستولى نوع من الفوضى والضعف على السلطة الحاكمة والمجتمع، فسيبرز خطر ظهور دكتاتورية من النوع النابليوني تكون في مثل تلك الظروف مطلباً لغالبية الفئات الاجتماعيّة.

في إطار النظرية المذكورة، سنعمد في ما يأتي وبالنظر للعناصر الرئيسية لكل واحد من عوامل الثورة ومراحلها، إلى دراسة الثورة الإسلامية.

الفصل الثاني

الواقع السياسيّ - الاجتماعي قبل الثورة

المقال الأول:

السُّلطـــة السياسيّة

أشرنا في تعريف السلطة السياسيّة إلى النظام السياسيّ الحاكم الذي يمسك بالأدوات المادية للسلطة[1]. والمراد بالأدوات المادية للسلطة العناصر غير المعنوية التي تجعل النظام السياسيّ قادراً على الصمود في وجه القوى والهيئات الاجتماعيّة وبالتالي يحكمها دون أن يستمد شرعيته منها بالضرورة.

ومعظم السلطات السياسيّة التي حكمت المجتمعات الإنسانية استطاعت طوال التاريخ وفي الفترة المعاصرة، وعن طريق إمساكها بالأدوات المادية للسلطة واعتماداً عليها، ودون أي شعور بالحاجة إلى دعم الفئات الاجتماعيّة، استطاعت البقاء في سدّة الحكم والاستمرار في السلطة على الرغم من افتقارها للشعبية والمشروعيَّة الاجتماعيّة.

---

(١) يعتقد صاموئيل هانيتغتون أن "الخطوة الأولى في الثورة هي سقوط وانهيار النظام السابق. وبالتالي، لأجل تحليل علمي حول أسباب نشوب الثورة، غالباً ما تسلّط الأضواء بتركيز كبير على الظروف الاقتصاديّة ــ السياسيّة والاجتماعيّة التي عاشها النظام السابق. يشدّد أمثال هؤلاء الباحثين على فكرة أن قوة النظام السابق إذا تلاشت، فسوف ينطلق مشروع ثورة لا عودة فيها" نقلاً عن:
S. Huntington, opcit, p 267.

وتُصنَّف أبرز أدوات السلطة المادية إلى أربع مجموعات متمايزة ومترابطة في آنٍ واحد وهي:

الأوضاع الاقتصاديّة، والقوة العسكرية، والدعم الدولي، والإدارة السياسيّة. ويمكن التخمين بشكل طبيعي أنّ السلطات السياسيّة غير المقبولة اجتماعياً متى ما ضعُفت وتعرّضت للحرج على صعيد الأدوات المادية للسلطة، فسوف تُفسِح المجال للسلطات الاجتماعيّة كي تقوى وتعزِّز موقعها أكثر، وتتشجَّع للهجوم على السلطة السياسيّة والانتصار عليها. وإنَّ تضعضع البنية الماليّة والاقتصاديّة بفعل الإسراف والتبذير، وشيوع القحط والغلاء، والتكاليف الباهظة للحروب، وتكبّد الهزائم في الحروب الخارجية، وضعف الإدارة السياسيّة، واتخاذ قرارات غير منطقية وغير معقولة، وبالتالي الضغوط الدولية على السلطة الحاكمة، هذه كلها من العوامل المفضية إلى ضعف السلطة السياسيّة.

أ - الأوضـــاع الاقتصاديّة

في دراسة تأثير الأوضاع الاقتصاديّة ودورها في إشعال الثورات، لا يحظى الفقر وغياب العدالة بالاهتمام، بقدر ما يدرس دور الاقتصاد في تخفيف حدّة التوتّر، للقول: إن القدرات الاقتصاديّة هي التي تؤهّل السلطة السياسيّة لا للتقليل من ضغوط المجتمع الاقتصاديّة فحسب، وإنما لاستخدام وتوظيف كل ما تراه ضرورياً لتعزيز النظام الحاكم. فزيادة السيولة النقدية في خزينة الدولة، والازدهار الاقتصادي والزراعي يخوِّل السلطة السياسيّة جباية الضرائب واستحصال الكثير من العائدات. أما الركود الاقتصادي والقحط والغلاء وما يستتبع ذلك من انخفاض في المداخيل وازدياد في ديون الدولة، فإنّه يؤدِّي إلى زعزعة السلطة السياسيّة ومضاعفة الضغط الاجتماعي عليها.

إيـــران

إيران بلد نامٍ من بلدان العالم الثالث، قام اقتصاده على الزراعة إلى ما قبل ١٥

عاماً من انتصار الثورة. هذا رغم أن التخمين الذي تم في سنة ١٩٤٨ لمساحة الأراضي المزروعة في إيران كشف عن أن ١١ بالمائة من ١،٦٤٨٠٠٠ كيلومتر مربّع هي كل مساحة إيران، أي ١٨٠،٠٠٠ كيلومتر مربع فقط هي الأراضي المزروعة في إيران، وأخصبها أراضي الشمال الإيراني التي صودرت معظمها بالقوة من قبل البلاط والدولة في زمن رضا خان.

مع أنَّ الملكيات الكبرى كانت ظاهرة شائعة في كل أنحاء إيران كجزء من النظام الاجتماعي الإيراني، غير أنَّ النقطة المهمة هي أن وجود الملكيات الكبرى في إيران، وخلافاً لأوروبا، لم يُؤدِّ إطلاقاً إلى ظهور طبقة أرستقراطية وإقطاعيّات أرضية، ولا تلاحظ على هذا الصعيد حالة شَبَهٍ بين إيران ونظام المجتمعات الأوروبية. ومن هنا، لا تتسنّى دراسة الواقع الاقتصادي الإيراني بالأدوات الفكرية الخاصة بالعالم الغربي.

وأدّى شح المياه في إيران إلى لعب ملكية المياه دوراً رئيسياً بدل ملكية الأرض. ففي عام ١٩٥٦م كان ٦٧٪ من كل سكان إيران يعملون في القطاع الزراعي ويعيشون في القرى. وفي عام ١٩٦٢ كان في إيران طبقة قليلة العدد تمتاز بالثراء والملكيات الكبرى، وطبقة واسعة جداً من القرويين والفلاحين الفقراء يعيشون في الأرياف. في مثل تلك الظروف التي تعد أرضية ملائمة لاندلاع الثورة بادر نظام الشاه بتوصية من الحكومة الأميركية وللحؤول دون وقوع تمرّد أو ثورة، إلى خطوات إصلاحية في الظاهر سمّاها "الثورة البيضاء" وكان الإصلاح الزراعي أهمها.

وكانت حصيلة الإصلاح الزراعي الذي قام به الشاه بتمليك الفلاحين أراضٍ محدودة لا يملكون الإمكانات المالية الكافية لاستثمارها وزراعتها، مضافاً إلى أنَّ عليهم تسديد أقساط الأراضي التي قسّمت بينهم. وكانت السيطرة على الأسعار لصالح سكان المدن ممن يمكن أن يشكّلوا خطراً على السلطة، وتخصيص الدعم لهم، وتنفيذ مشاريع عمرانية وصناعية عملاقة، كل ذلك كان خطوات

أوجدت وضعاً جعل النشاط الزراعي والسكن في القرى لغير صالحِ القرويين، وبهذا انهمرت سيول هجرة القرويين والفلاحين إلى المدن، وتفكّكت أسس الاقتصاد الإيراني، وصار البلد الذي كان يتمتّع بالاكتفاء الذاتي في الزراعة، بلداً يعاني التبعيّة الزراعية للخارج.

في سنة ١٩٦٩ أضحت إيران بلداً مستورداً للمحاصيل الزراعية؛ إذ سجلت المحاصيل الزراعية فيه نمواً بنسبة ١،٧٪، بينما كان النمو السكاني بنسبة ٣،٢٪. والواقع أن إيران وبعد عشرة أعوام من "الثورة البيضاء" أصبحت لأول مرة مستورداً كبيراً للحوم والغلال[1].

وتضمنت تنمية الاقتصاد الإيراني في الستينات مسألتين رئيسيتين: الأولى هي أن قطاع الخدمات الحكوميّة تطور وتنامى بسرعة كبيرة ضاعفت عدد الموظفين في القطاع العام. والمسألة الثانية هي ازدياد أعداد ونفوذ الأجانب في الأجهزة الحكوميّة الإيرانية. وكان أسرع معدلات التنمية في الاقتصاد الإيراني من نصيب قطاع الخدمات؛ حيث سجل ٤٠٪ من مجمل الإنتاج. وتركّزت سياسة الحكومة في مضمار الصناعة على تنمية ودعم القطاع الخاص ابتداءً من عقد الستينات على أقل تقدير. لكن أنشطة هذا القطاع التي تركّزت في طهران غالباً واعتماداً على مصالح قصيرة الأمد لم يكن لها دور أساسي في تنمية اقتصاد البلاد. وعلى العموم، لم تتمتع التنمية الصناعيّة بالكفاءة والفاعلية اللازمة.

على مستوى نفوذ الأجانب وتدخلهم ينبغي القول: إنه من مجموع ١١٩ شركة أجنبية نشطت في المجالات غير النفطية في إيران ابتداءً من عام ١٩٧١م، كانت هناك ٣٢ شركة أميركية، و١٨ شركة من ألمانية الغربية، و١٤ شركة بريطانية. وكان من تبعات هذه السياسة أن حقق المستثمرون الداخليون والأجانب الكبار أرباحاً هائلة على حساب اقتصاد البلاد ونتيجة زعزعته التي كان بالمقدور رصد آثارها على المدى البعيد. في عقد الستينات تم تطبيق خطتين خمسيتين

(١) Fred Holiday, **Arabia Without Sultanes**, Vintage Books, New York, 1975, P493.

طموحتين. أدَّتا إلى تحوّل اقتصادي في القرى والمدن. ونتيجة عمليّات الإصلاح الزراعي انخفضت نسبة الأراضي ذات المالكين المتغيّبين من ٥٠ بالمائة إلى ٢٠ بالمائة. وفي ١٩٦٨ م تمّت المصادقة على قانون يتيح للفلاحين بيع أسهمهم للتعاونيات الكبرى والمساهمة فيها.

وفي ضوء سياسات الحكومة التي تقرّر امتيازات عديدة للمالكين الكبار والتعاونيات الكبرى، سوف يتم طبيعياً تجاهل القرويين ذوي الأملاك الصغيرة والمتوسطة ما يضطرهم للهجرة إلى المدن. في مقابل ذلك كان نموُّ الصناعة لافتاً للنظر؛ حيث ارتفع عدد المصانع من ١٩٦٣ حتى ١٩٧٧ م، من ١٩٠٢ إلى ٧٩٨٩ مصنعاً. وللمثال، تأسّست في تلك الفترة معامل صهر الحديد، ومصافٍ نفطية ومعامل لإنتاج الألمينيوم، ومعامل لإنتاج قطع غيار السيارات، ومعامل لتجميع الجرارات الزراعية والشاحنات والسيارات. وهكذا ارتفع النمو الصناعي في البلاد إلى أربعة أضعاف (من ٥٪ إلى ٢٠ ٪).

ما بين ١٩٥٩ و ١٩٧٢ م ارتفعت حصة الصناعة في الناتج الوطني الإجمالي من ١٣،٦٪ إلى حوالي ٢٠٪، بينما انخفض نمو الزراعة من ٣٠٪ إلى ١٦٪.

وقد لعب النفط في الاقتصاد الإيراني دوراً كان يزداد يوماً بعد يوم. وقد كان هذا الواقع مشهوداً حتى قبل ارتفاع أسعار النفط. فحققت القفزات التي شهدتها أسعار النفط وكميات إنتاجه لنظام الشاه إيرادات مضاعفة، حتى أن أموال النفط أمّنت نحو ٨٨٪ من تكاليف المشاريع الإيرانية والمبالغ المرصودة في الموازنات السنوية.

وتفاقمت تبعية البلاد للخارج نتيجة زيادة حجم الاستيراد الإيراني ورغبة النظام البهلوي في الصناعات التجميعيّة. وفي مثل هذه الظروف، كان للتجار الأميركيين حصة الأسد من الاستثمار في إيران بفضل النفوذ السياسيّ لبلادهم على إيران. وبرزت هذه الظاهرة بأوضح صورها في ثلاثة قطاعات رئيسية هي:

التسليح، والنفط، والبنوك. فاكتسب منتجو الغلال والمعدّات الزراعية والبضائع الاستهلاكية مواقعَ مهمة في الاقتصاد الإيراني، حيث كانت الطلبات الإيرانية المتزايدة والمتطورة أكثر من أن يستطيع منتج أميركي واحد تلبيتها، فأدّى التنافس بين التجار الأجانب إلى تفاقم حالات الفساد والرشوة بين الكوادر الحكوميّة[1].

وتحققت بعض النجاحات أيضاً في مضمار التعليم والصحة. ففي عقد الستينات تقريباً ازداد عدد أسرّة المستشفيات إلى الضعف، وشهد النظام التعليمي تطوراً كمياً ملحوظاً ما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٧م؛ حيث ازداد إلى ثلاثة أضعاف، فارتفع التسجيل في المدارس الثانوية من ١٤،٢٤٠ طالباً إلى ٢٢٧،٥٠٠ طالب. وكانت تنمية الجامعات ملحوظة أيضاً فارتفع عدد الطلبة الجامعيين خلال هذه المدة من ٢٤،٨٨٥ طالباً إلى ١٥٤،٢١٥ طالباً، بينما ازداد عدد الطلبة الجامعيين الإيرانيين في الخارج من ١٨،٠٠٠ إلى ٨٠،٠٠٠ طالب.

وتمّ تأمين تكاليف كل هذه الخطط والمشاريع من جزء ضئيل جداً من عائدات النفط التي سجّلت تنامياً كبيراً بفضل ارتفاع أسعار البترول عالمياً، فقد تضاعفت عائدات النفط الإيراني من ٤٥٠ مليون دولار في ١٩٦٣ م إلى ٤،٤ مليارات دولار في ١٩٧٣ م، وإلى ٢٣ مليار دولار في ١٩٧٧م.

فضلاً عن المبالغ القليلة التي كانت تنفَق من هذه العائدات النفطية المتزايدة على تنمية البلاد، كانت العائدات النفطية تخصّص غالباً للإنفاق في المجالات الخمسة التالية:

١. التسلّح غير المسبوق الذي التهَم قسماً كبيراً من عائدات النفط.

٢. استيراد البضائع الاستهلاكية وخصوصاً المواد الغذائية والمحاصيل

---

(١) Niki Keddie, **Iran: Religion, Polities & society**, Frank Cassco. Ltd London 1980, P 176.

الزراعية التي كانت الحاجة إليها تزداد تصاعدياً نتيجة التفريط بالزراعة الوطنية.

٣. استحداث صناعات تجميعية في المدن ولا سيما في طهران.

٤. دفع قروض كبيرة لبلدان العالم الثالث والبلدان الغربية لكسب الدعم الدولي.

٥. زيادة رواتب موظفي الدولة لا سيما العاملين منهم في الجيش والسافاك.

كان يلوّح ظاهرياً أن هذه الزيادة المتسارعة في الثروة بوسعها توجيه اقتصاد البلد وبفضل عائدات البترول نحو التحرّر من التبعية للنفط والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، ومع ذلك، أسفرت ادعاءات الشاه ومطامحه في الوصول السريع لـ "بوابات الحضارة الكبرى" عن تخصيص مبالغ طائلة من عائدات النفط لتنفيذ مشاريع غير مجدية وغير ضرورية. وكانت حسابات الشاه وتقييماته ترتكز إلى اعتبارات سياسية أكثر من اعتمادها المعايير الاقتصاديّة. وكان من أهدافه الرئيسة الحفاظ على موقعه وتكريس نظامه في بلدٍ يعاد تشكيله وبناؤه من جديد.

أراد الشاه إنفاق هذه العائدات لترسيخ حكم العائلة البهلوية في «إيران» ثريةٍ. وكان المال هو الأداة اللازمة لتطبيق سياسة "العصا والجزرة" الهادفة إلى تكريس الاستقرار والهدوء. كما كان الشاه يشتري معارضيه بالمال، أو يفرض عليهم الصمت والهدوء بواسطة قوته العسكرية والبوليسية المرعبة التي تجسّدت في أجهزة الأمن والمخابرات المعروفة باسم (السافاك).

وقد حققت إيران طوال ١٢ شهراً من أبريل ١٩٧٣ حتى أبريل ١٩٧٤ م عائداتٍ مالية مذهلة. ووصلت نفقات الدولة إلى ٢٢ مليار دولار، وهو ما يعادل على نحو التقريب مجموع إنفاقها خلال السنوات الثلاث السابقة. وارتفع النمو السنوي الإيراني من ١١،٤٪ إلى ٢٩،٥٪ رغم أنّه كان نمواً قصير الأمد وواجه

إنجاز المشاريع مشكلات عديدة بسبب بعض العقبات والصعوبات[1].

وهكذا، عولجت الأزمات والمشكلات الاقتصاديّة الإيرانية بشكل مؤقت، بعدما كادت تضعضع ركائز النظام الشاهنشاهي بسبب التطبيق المغلوط والصوري للإصلاح الزراعي، الذي دمَّر الزراعة التي احتلت المكانة الرئيسية في الاقتصاد الإيراني. وجاء هذا العلاج بفضل الارتفاع السريع وغير المتوقع لأسعار النفط ومضاعفة استيراد المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية، واتباع منهجية الدعم الحكومي. ومع أن هذه الحالة أربكت النظام الاقتصادي ـــ الاجتماعي في إيران، إلّا أنها زادت من قدرات النظام السياسيّ على المستوى الاقتصادي، فتحولت إيران فجأة من بلد فقير ومتخلِّف ينتمي للعالم الثالث إلى بلد ثري بمستطاعه ممارسة دور بارز في المنطقة والعالم. وكانت القفزة الاقتصاديّة للبلاد سريعة إلى درجة أنّ دخل الفرد ارتفع فجأة من ٢٠٠ دولار عام ١٩٦٣ إلى ١٠٠٠ دولار (أي خمسة أضعاف) في ١٩٧٣م، وكان هذا النمو الأكبر في التاريخ المعاصر بالنسبة لبلد مثل إيران؛ بيدَ أنَّ النمو السريع في الدخل لم يستطع ردم الهوّة بين الطبقات ذات الدخل الكبير والطبقات ذات الدخل المحدود، وأفضى إلى تراكم العائدات في أيدي الطبقات الغنية وزيادة التضخم بشكل سريع، الأمر الذي خلق صعوبات إضافية للطبقات الفقيرة. ومع ذلك تحوّلت إيران بفضل ارتفاع أسعار البترول وفي أقل من خمس سنين من بلد فقير متخلف معزول إلى بلد نام ذي أجهزة وأنظمة عصرية متطورة. بالنظر لتراكم عائدات النفط، أضحى دخل الفرد الإيراني أكثر منه في معظم البلدان النامية. ورغم ذلك فإنّ النزعة الاستهلاكية الجامحة للطبقات الغنيّة في إيران أدّت إلى تصاعد الشعور بالحرمان والفقر لدى موظفي الدولة والطبقة المتوسطة الجديدة وموظفي القطاع الخاص والمعلمين. وأحياناً كان يتضاعف الشعور بالحرمان نتيجة أزمة السكن الناجمة عن استمرار تدفق الخبراء والموظفين الأجانب على إيران.

---

(١) Michael Fisher, Iran, **From Religious Dispute to Revolution,** Harvard university press, U S A, 1989, P 25.

وقد ارتفع الناتج الوطني الإجمالي[1] سنة ١٩٧٤ م إلى نحو ٣٠،٣٪، وفي عام ١٩٧٥ م إلى قرابة ٤٢٪، إلّا أن هذا الارتفاع استتبع بعض المشكلات الاقتصاديّة التي ما كان ينبغي بروزها مع وجود هذه القفزات في عائدات النفط، حتّى أنّ الأزمات الجادة في الكوادر البشرية الماهرة والتأسيسات العامة أدّت إلى توقّف النمو الاقتصادي سنة ١٩٧٦ م.

ومع ذلك، لم تكن هناك قبل الثورة أزمات اقتصادية خانقة ووخيمة لا يمكن السيطرة عليها، بل على العكس، ازدادت القوة الاقتصاديّة للنظام بسرعة كبيرة إبان السنوات السبع التي سبقت الثورة نتيجة الارتفاع المفاجئ والسريع لأسعار النفط. وبفضل العائدات النفطية لم تخفض الدولة ضرائب الصناعة فحسب، بل استطاعت أيضاً زيادة رواتب موظفي القطاع العام، وتوفير التعليم المجاني إلى مستوى الجامعة، وتخفيف ضرائب الرواتب، بل وإعفاء القوات المسلّحة من الضرائب أيضاً. وتمكنت الدولة كذلك اعتماداً على عوائد البترول من استيراد ما تحتاجه البلاد من الغذاء وإيصاله للشعب بأسعار مخفّضة، وتوفير التغذية المدرسية المجانية.

ومع أن انتهاج مثل هذه السياسة كان يمكن أن يفضيَ لبعض المشكلات على المدى البعيد ويخلق اقتصاداً عليلاً تبعياً، إلّا أن التبعات السيئة لهذه السياسة لم تظهر إطلاقاً خلال فترة ما قبل انتصار الثورة، فكانت المواد الغذائيّة اللازمة متوفرة بكثرة حتى خلال أيام الإضرابات، ولم تواجه الدولة مشاكل تُذكر في تأمين المطالب الاقتصاديّة للمضربين.

كانت إيران التي دوماً قبل ١٩٧٣ نعادل ميزانية إنفاقاتها بمساعدات بلا مقابل وقروض طويلة الأمد يقدّمها لها الأجانب، انقلبت على حين غرّة من مستقرضة كبيرة إلى مُقرضة من الطراز الأول، حتّى أنّ شطراً من هذه القروض كان من نصيب بلدان صناعية غربية كبريطانيا وفرنسا، وبلغت القروض التي

(١) Gross National product, G.N.P.

قدّمتها إيران لبلدان العالم الثالث أكثر من ٢،٥ مليار دولار.

ولا يدور نقاشنا هنا حول صحة أو سقم السياسة الاقتصاديّة التي انتهجها الشاه، إنّما القضية المهمة هي أنّ النظام الإيراني آنذاك وتوكؤاً على عائدات النفط المجزية لم يكن بوسعه حلّ أية مشكلة اقتصادية تواجهه فحسب، بل كان بمقدوره أيضاً بما له من إمكانات مالية هائلة تلبية كل المطالب المالية للمعارضين، حتى وإن كان ذلك بصورة مؤقتة وتسكينية. ولم تكن لدى النظام مشكلة حقيقية من هذه الناحية، وخلافاً لفرنسا وروسيا اللتين عانتا عشية الثورة من أوضاع اقتصادية مأزومة ومؤسفة، لم تساهم الظروف الاقتصاديّة في إيران قبل الثورة في زعزعة السلطة السياسيّة، بل لقد كان النظام الإيراني آنذاك، وبالنسبة إلى تاريخ البلد، في أفضل وأحسن ظروفه الاقتصاديّة. والواقع أن إيران من بين البلدان الثوريّة، تعدّ البلد الوحيد الذي ثار وهو في ذروة الثراء والغنى.

نعم، إنَّ الشيء الذي أثار الجماهير أكثر من الصعوبات الاقتصاديّة هو تغيير البنية الثقافية والاجتماعيّة في إيران، والسعي لهدم المعايير الدينية والأخلاقية والثقافية الإيرانية بأدوات المنظومة الثقافية الغربية. وبالتالي فإنَّ الاقتصاد كان أقل العوامل والقضايا أهميةً في الثورة الإسلامية.

وهكذا، تشير الدراسة المقارنة للنظم السياسيّة قبل الثورات الفرنسيّة، والروسيّة، والإيرانية في مضمار القدرة الاقتصاديّة إلى شبه كبير في الوضع المالي والاقتصادي للأنظمة الفرنسيّة والروسيّة، بينما اختلفت الظروف الاقتصاديّة لإيران اختلافاً كبيراً عما عاشته فرنسا وروسيا عشية الثورتين. ففي حين كابدت الأنظمة الفرنسيّة والروسيّة معضلات اقتصادية خانقة من قبيل فراغ الخزينة، وتدني الدخل، وشح الأغذية والمواد الاستهلاكية الأولية، والقحط والغلاء، والديون الداخلية والخارجية الباهظة، عاش نظام الشاه في إيران قبيل الثورة أفضل فترات ازدهاره وثرائه الاقتصادي، التي لم يسبق لها مثيل طوال خمسين عاماً من حكم العائلة البهلوية. مع الزيادة السريعة وغير المتوقعة

لعائدات البترول لم تتحول إيران إلى إحدى البلدان القليلة الأثرى في العالم فحسب، بل إنَّ نظام الشاه بما كان له من إمكانات هائلة من العملة الصعبة وفَّر حاجيات البلد من الغذاء والمواد الاستهلاكية بأسعار مخفَّضة إلى درجة جعلت إيران مجتمعاً استهلاكياً.

ب- القــوة العسكريــــة

القوة العسكرية من أهم الأدوات التي يستخدمها النظام السياسيّ لفرض سيادته وأكثرها وضوحاً وجلاءً. وخصوصاً تلك الأنظمة التي تواجه أزمات وضغوطاً داخلية على الدوام، وتحتاج لتهديد التيارات المعارضة أو قمعها. وتتجلى القوى العسكرية عادة في الجيش والقوّات المسلّحة للبلد. وترتبط قدرات القوات المسلّحة بعوامل عدة منها: الوفاء للنظام السياسيّ، وطاعة القادة، وروح الشجاعة والمعنويات المرتفعة للعسكريين والتنظيم الجيد، وتوفر المعدات والتجهيزات الحربية الحديثة. ويعود تأمين هذه العوامل إلى الإدارة الحكوميّة المناسبة والمقبولة، والانتصار في الحروب أو على الأقل تجنب الهزيمة فيها، والتمتع بروح إيمانية راسخة للدفاع عن السلطة السياسيّة، وتوفر الإمكانات المالية اللازمة لتأمين الميزانية التسليحية، ودفع مخصَّصات كافية للقوات المسلحة. وإذا لم تتمتع القوة العسكرية في نظام سياسي معيّن بالانسجام والتماسك اللازم، وتزعزعت معنوياتها بفعل هزائم متتالية، ولم تتمكن الدولة، بسبب مشكلاتها الاقتصاديّة، من تأمين إمداداتها ومخصَّصاتها وبالتالي إذا لم يكن للقوات المسلّحة الإيمان الكافي بالنظام السياسيّ الحاكم، فلن يعجز هذا النظام عن توظيف مثل هذه القوات المسلحة لقمع السلطة الاجتماعيّة المعارضة فحسب، بل ستتحوّل هذه القوات بحد ذاتها إلى منافس خطير قد ينضم إلى الفئات الاجتماعيّة المعارضة للنظام فيضاعف من احتمال سقوطه بدرجة كبيرة.
بعد هذه المقدّمة الإجمالية، لا بدّ لنا في ما يأتي من دراسة القوى العسكرية للنظام الإيراني قبل انتصار الثورة.

القوة العسكرية للنظام الإيراني قبل الثورة

لم يشارك الجيش الإيراني طوال الخمسين عاماً التي سبقت الثورة في أيّة حرب خارجية مهمة، لكن محمد رضا بهلوي اهتمَّ للقوات المسلّحة أكثر من أي ملك إيراني، وكان بوصفه القائد العامَّ للقوات المسلّحة يشعر بأنَّ الجيش القوي والوفي للملك بمستطاعه أن يحمي نظامه السياسيّ حيال المعارضين الداخليين ويستطيع كذلك، وبالنظر لمطامح الشاه الجامحة توفير الأدوات اللازمة لتدخله في شؤون المنطقة والجيران وتمرير أهدافه الدولية.

ومع ذلك، عملت القوات المسلّحة الإيرانية الخاضعة لإدارة نظام الشاه المستبدّ، على ضمان بقاء السلطة السياسيّة أكثر من اهتمامها بصيانة السيادة الوطنية، وتم استثمارها لهذا الغرض. ولم يكن الشاه ليكتفيَ بصلاحياته العليا في القيادة العامة للقوات المسلحة، بل كان يتدخل شخصياً ويسيطر بشكل فعّال على الأنشطة والقرارات وتعيين ضباط الدرجة الثانية والثالثة أيضاً.

وخُصّص للعسكريين إعلامٌ ودعايات من نوع مختلف حتى يبقَوا أوفياء تماماً للنظام الحاكم. ومن الممارسات الهادفة إلى حفظ إخلاص العسكريين للشاه ترديد شعارات صباحية في المعسكرات من قبيل: "الله، الشاه، الوطن"، وإطلاق لقب "**خدا يگان**" على الشاه.

ولم تكن سياسة الحفاظ على إخلاص الجيش ووفائه للسلطة السياسيّة تمارسُ من خلال السيطرة المباشرة وغير المباشرة والقصف الإعلامي فقط، إنما خصّصت ميزانية طائلة للجيش وسائر القوات المسلّحة، وتمَّ توفير حياة مرفهة راقية للضباط من أجل الاطمئنان التام لوفائهم للنظام. رغم أن أيّ خطر لم يكن يهدّد إيران على امتداد فترة حكم الشاه، إلّا أن موازنة البلاد السنوية للقوات المسلّحة لم تقلَّ أبداً عن ٢٣٪، بل كانت ترتفع إلى ٣٥٪ أحياناً.

بالنظر للموقع الإستراتيجي لإيران ووجود ٢٥٠٠ كيلومتر من الحدود

المشتركة بينها وبين الاتحاد السوفياتي، حظيت إيران باهتمام الولايات المتحدة على الصعيد العسكري بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصاً في سياق التنافس وتناقض المصالح بين القوتين العظميين الأميركية والسوفياتية. أميركا وبوصفها لاعباً جديداً في ساحة التنافس على إيران، ركّزت اهتمامها قبل كل شيء على السيطرة على الجيش الإيراني وتحديثه وتقويَته، بيدَ أنَّ هذه الفكرة لم تكتسِ لبوس التطبيق العملي قبل انقلاب ١٩٥٣م الذي قادته أميركا وخططت له بالتَعاون مع بريطانيا ونفذته بمساعدة عدد من الضباط الأوفياء للشاه. بعد الانقلاب انضمت إيران إلى حلف بغداد الذي تغيّر عنوانه لاحقاً ليصبح حلف "سنقر"، وهكذا انخرطت في إحدى حلقات التحالفات العسكرية الغربية.

وكان يستخدم الجيش لتكريس سلطة النظام وحمايته إزاء المعارضات الداخلية بالطرق الآتية:

١. التعاون مع قوات الشرطة في القمع المباشر للمظاهرات والمعارضة العلنية، والنموذج الواضح لذلك اقتراف مجازر ١٥خرداد ١٣٤٢ (٥ مايو ١٩٦٣)، و١٧ شهر يور ١٣٥٧ (٨ أيلول ١٩٧٨).

٢. فرضٍ الحكم العسكري أثناء فترات التوتر والاضطراب الأمني، وإحلال الجيش محلً الأجهزة الأمنية والقضائية عند الأزمات.

٣. معاقبة المعارضين عن طريق محاكم صورية بمساعدة أجهزة السافاك المرعبة.

وفي مستهل السبعينات، اكتسبت وتائر تنمية القوات المسلحة الإيرانية سرعة أكبر؛ حيث تضافرت عوامل عدة؛ منها إعلان البريطانيين سحب قواتهم من مناطق شرق السويس، ولا سيما الخليج الفارسي، وطرح نظريات الرئيس الأميركي نيكسون، وارتفاع أسعار النفط، وغيرها من المؤثرات الدولية والاقتصاديّة، تضافرت لتضفيَ الصبغة العملية على مطامح الشاه في امتلاك جيش قوي مجهّز بأحدث الأسلحة.

وقد قرّرت بريطانيا بسبب الصعوبات المالية التي بدأت تعانيها، سحب كافة قواتها المسلحة من الخليج الفارسيّ حتّى الأوّل من ديسمبر ١٩٧١م، وإنهاء معاهدات حماية الدول العربيّة المطلة على الخليج الفارسي. وكانت القوّات الإنجليزية المرابطة في البحرين والشارقة تتولى مهمّات حماية الأمراء الرجعيين المحافظين في الخليج الفارسي، وكانت أداةً مؤثرة للحيلولة دون انتشار الإيديولوجيات الراديكالية والثوريّة.

ولم يكن التواجد البريطاني مجرّد ضمانة لاستمرار الملاحة في الخليج الفارسي، وخصوصاً ما يتعلق منها بحركة ناقلات النفط في هذه المياه، إنما كان وسيلةً للدفاع عن أنظمة الأمراء في الخليج الفارسي، وعقبةً في طريق ممارسة إيران لأي دور إقليمي بفضل ما تتمتع به من قدرات وإمكانات واسعة ـــ وإن كانت كامنةً أحياناً ـــ وموقع إستراتيجي حسّاس. خصوصاً وأنَّ لإيرانَ ادعاءاتها في جزر الخليج الفارسي بما فيها البحرين، وحينما خضعت هذه الجزر لسيطرة بريطانيا وحمايتها تخلى الشاه عن دعاواه في البحرين، وسُمِح له بدل ذلك أن يسيطر على ثلاث جزر إستراتيجية في جنوب الخليج الفارسي قرب مضيق هرمز.

استطاعت الحكومة الأميركية من خلال مساعداتها العسكرية لإيران عقب انقلاب ١٩٥٣م أن تلعب دوراً كبيراً في تشكيل الجيش الإيرانيّ وتطويره والتغلغل في بنيته وصفوفه. وبموجب الدروس التي تعلّمتها من حرب فيتنام، لم تعد ترى من مصلحتها أن تتواجد تواجداً عسكرياً مباشراً في المناطق الحسّاسة والمأزومة. وبناءً على إعلان الحكومة البريطانية الانسحاب من الخليج الفارسي الحيوي جداً بالنسبة للغرب، ساد الشعور بالفراغ العسكري في هذه المنطقة.

كان نيكسون قد تولّى لتوّه رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة، وطلب من مستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر تقديم اقتراح مناسب لمنطقة الخليج الفارسي بعد دراسة الوضع فيها. تمخّضت هذه الدراسة عن تقديم أطروحة

عرفت بمبدأ "كيسنجرـ نيكسون"، كان على الحكومة الأميركية طبقاً له وتعويضاً لفراغ القوات البريطانية أن تختار وتستطيع رعاية المصالح الغربية في الخليج الفارسي. توجّهت أصابع الخيار هنا إلى إيران والعربية السعودية. وبالنظر للإمكانات الأكبر المتوفرة لدى إيران، واستعداد الشاه لأداء وتنفيذ هذه المهمة، وقع الاختيار على نظام الشاه ليؤدي دور الشرطي في المنطقة. وفي ضوء ارتفاع أسعار النفط وتوفّر مداخيل عالية لإيران، لم تعد أميركا ملزمة حتى بتسديد التكاليف التي يقتضيها تطبيق مبدأ نيكسون.

في سياق تنفيذ هذه الخطة، أضحى الشاه راعي المصالح الغربية في منطقة تستولي على ٦٠٪ من احتياطي النفط المكتشف في العالم. والتدخّل العسكري الأول الذي اجترحته إيران إقليمياً كان سنة ١٩٧٣ في إمارة ظفار بمسقط وعمان دعماً للسلطان قابوس أمير تلك المنطقة ضد ميليشيات ظفار.

وبعد اختيار إيران شرطياً للمنطقة تضاعف عدد جنود الجيش الإيراني بشكل لافت، وقفز من جيش صغير بأقل من مائة ألف عسكري إلى جيش عملاق يضم ٥٠٠ ألف عسكري. وحصل نظام الشاه على موافقة نيكسون للتسلّح بأكثر الأسلحة والمعدّات العسكرية غير النووية تطوراً، حتى أنّ الشاه كان يطلب في بعض الأحيان معدّات وأسلحة لم تكن متوفّرة حتى للجيش الأميركي. وقد قفزت قيمة المعاهدات التسليحية التي لم تتجاوز طوال عشرين سنة -١٩٥٠ حتى ١٩٧٠ - ٧٤١ مليون دولار، في السنوات اللاحقة أي من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩م إلى ٢٠ مليار دولار، وغدت إيران أكبر مستثمر للسلاح من أميركا، وبريطانيا، وفرنسا، كما أصاب الروس نصيباً يسيراً من هذا التسليح بمقدار ٤٠ مليون دولار.

واستطاع الشاه إثر تنفيذ هذه السياسة الاستناد إلى جيش وفيّ ومقتدر يدعمه ويحميه في تكريس نظامه داخلياً، مضافاً لما يضمنه له من تطبيق مطامحه الإقليمية.

نفوذ الجيش واقتداره وامتيازاته الخاصة كانت كبيرة ولافتة إلى درجة أن مجلة أخبار أميركا والتقارير العالمية كتبت سنة ١٩٧٣:

المجتمع الإيراني يشبه هرماً يقف الشاه على رأسه ويعتبر الجيش طبقته الممتازة الأثيرة[1].

مع أن الجيش الإيراني لم يدخل أيَّ اختبار في الحروب الخارجية والعمليات العسكرية حتى نهاية حكم الشاه، ولم يُستخدم إلّا لمواجهة التظاهرات والانتفاضات الداخلية، إلّا أنه حافظ على وفائه وطاعته لقادته إلى نهاية المطاف.

مضافاً إلى الجيش وسائر القوات المسلحة الإيرانية، حظي نظام الشاه بدعم منظمة السافاك المرعبة التي لم يكن لها مثيل في النموذجين الفرنسي والروسي. تأسّست منظمة الأمن الاجتماعي والمخابرات في البلاد (السافاك) سنة ١٩٥٧ م بتوصية من الـ C.I.A. الأميركية وبمعونة الشرطة السرية الإسرائيلية "الموساد"، وتطورت تدريجياً لتغدوَ شبكة واسعة في داخل البلاد وخارجها لها شهرتها العالمية في القسوة والعنف والتعذيب. واستطاع السافاك في هذه الحقبة الاندساس في الكثير من التنظيمات المعارضة وبعثرتها والقضاء على الخلايا المعارضة لنظام الشاه بكل قسوة. وكان يتولى رئاسة السافاك عادة أحد أمراء الجيش الأكثر وفاءً للشاه والذي يتحمّل في الوقت ذاته مسؤولية الإشراف على المحاكم العسكرية.

حافظت القوة العسكرية لإيران على تماسكها ووفائها للنظام، وكانت مهمّة العسكر الإيراني قمع المظاهرات الثوريّة بمنتهى البطش والشدة إلى اللحظة الأخيرة. في هذه الفترة من التاريخ الإيراني، عاش الجيش أفضل حقبة

(١) Michael T. Klare, **American Arms Super Market,** University of Texas Press, Austin.

وأكثرها مثالية.

ج - الدّعْمُ الدَّوليّ

في المجتمع العالمي المعاصر، وخصوصاً بعد تطور التكنولوجيا والاتصالات وتنامي حاجة البلدان المختلفة إلى بعضها، بات الصدام، والمشاحنات، والتفاهم، والتنسيق، والاختصام، والتحالف، والوفاق من المؤشرات والمؤثّرات الواضحة في العلاقات الدولية. وقلّما يوجد بلد يمكن أن يستغنيَ عن المجتمع العالمي ولا يمارس أيَّ دور في العلاقات الدولية؛ وهذه الحقيقة تنطبق خصوصاً على البلدان المتمتعة بموقع إستراتيجي وجيوبوليتيكي حسّاس وتعدّ من القوى المؤثرة وربما الكبرى في العالم. العلاقات الخارجية لهذه البلدان لا تؤثر في تحولاتها ومسارها السياسيّ الداخلي فحسب، إنّما يهتمّ العالم الخارجيّ أيضاً ويراقب بقلق التطورات الداخلية الجارية في مثل هذه البلدان، ويُبدي ردود فعلٍ حيالها حسب طبيعة التغيرات التي تشهدها البلدان التي تعيش ظروف التحول والثورة، وقد تبدي بعض الأطراف في العالم تأييدها ودعمها للسلطة الحاكمة في تلك البلدان أو معارضيها الثوريين. وتتحوّل ردود الأفعال هذه عادةً إلى مساعدات معنوية، وفكرية، وإيديولوجية، واقتصادية، أو ربما عسكرية، وكثيراً ما يكون لها دور مؤثّر في انتصار تلك النهضة أو إخفاقها. ومن البديهيّ أن تصدر حيال تطورات الثورة سواء قبل انتصارها أو بعده، ردود أفعال من البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان المجاورة وذات المصلحة فتتخذ مواقف معينة لصالح السلطة السياسيّة الحاكمة أو ضدها. وعلى ذلك، فإنَّ قضية ردود الفعل الدولية، من جملة العوامل المهمة التي ينبغي التدقيق فيها بنحوٍ وافٍ عند مناقشة قدرات النظام السياسيّ الحاكم قبل الثورة.

ردود الفعل الدولية والإقليميّة تجاه الثورة

كان لإيران بسبب موقعها الإستراتيجي الحساس دورٌ مهمٌ في العلاقات الدولية على امتداد تاريخها. في العصور القديمة، حيث مثّل هذا البلد قوةً عالميةً وإقليميةً كبرى. وكان للملوك الإيرانيين كلمتهم ودورهم في رسم ملامح الكثير من الأحداث العالمية. وفي فترة تاريخيّة قديمة كانت الإمبراطوريتان الإيرانية والرومانية في العصر القديم أكبر القوى العالمية. وبعد فترة حينما انضوت إيران في العالم الإسلامي وصارت جزءاً منه، ترك التنافس بين إيران والروم مكانه للتنافس بين الإمبراطوريتين الإيرانيّة والعثمانيّة، اللتين مارستا دوراً رئيسياً في العلاقات الدولية والسياسيّة العالميّة في العالم المتحضّر خلال القرون الوسطى.

ومع تصاعد النهضة الأوروبيّة والتدهور التدريجي للإمبراطوريات الشرقية في القرون الحديثة، وتوغل المستعمرين الأوروبيّين في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، افتُتح فصل جديد في تاريخ إيران. منذ ذلك الحين وإلى يومنا هذا أضحت إيران مسرحاً لتنافس القوى الاستعماريّة الكبرى لا باعتبارها إحدى هذه القوى، وإنما لموقعها الإستراتيجي الحسّاس وامتلاكها احتياطياتٍ نفطية هائلة.

من جهة، طمحت روسيا القيصرية ـــ جارة إيران الشمالية ـــ لبلوغ المياه الدافئة في الخليج الفارسي وبحر عمان، ونشبت في هذا السياق حروب دامية طويلة بين البلدين أسفرت عن اقتطاع أقاليم ومدن مهمّة من الأراضي الإيرانيّة، وبعد معاهدتي "كلستان" و "تركمنجاي" المذلّتين تحدّدت تخوم البلدين على ما هو عليه الآن. بعد هذه الحروب، فكّرت روسيا القيصرية وخليفتها السوفياتية دائماً كقوة عظمى يهمها النفوذ في إيران بأكبر قدر ممكن. ولم يكن هذا النفوذ بسبب الموقع الإستراتيجي لإيران فحسب، إنّما كان أيضاً من أجل اكتساب امتيازات معينة أهمها النفط.

وَسَعت بريطانيا التي كانت في القرن التاسع عشر قوة عظمى لها مستعمراتها

المترامية وقوتها البحرية المميزة، ليكون لها نفوذها هي الأخرى في إيران من جهة الجنوب، وتعزّز هذا النفوذ بإحراز بريطانيا عدة امتيازات من الملوك القاجاريين، أهمها امتياز اكتشاف واستخراج واستثمار النفط في جنوب إيران. أضف إلى ذلك أن إيران مجاورة للهند المستعمرة البريطانية الثمينة الكبرى، وكانت بريطانيا ترغب في التقليل من نفوذ القوى الاستعماريّة الأخرى كروسيا وفرنسا في إيران؛ لكيلا تتعرض مستعمرتها الأثيرة؛ أي الهند للخطر.

وهكذا، كانت إيران طوال قرنين من الزمان حتى الحرب العالمية الثانية ساحة تنافس ونفوذ القوتين العظميين الإنجليزية والروسيّة، وقد خضع حكّام إيران لتأثير وهيمنة هاتين القوتين إلى درجة أنّهم نادراً ما كانوا يستطيعون اتخاذ قرار، أو مبادرة في مجال السياسة الخارجية، وحتى في بعض الشؤون الداخلية من دون الحصول على الضوء الأخصر من بريطانيا وروسيا. وقد تجلّى هذا النفوذ الكبير للقوتين المذكورتين في إيران بأوضح صورة في معاهدتي ١٩٠٧ و ١٩١٥م السرّيتين اللتين قسّمت فيهما بريطانيا وروسيا مناطق نفوذهما رسمياً، ووزّعتا إيران إلى منطقتين للنفوذ.

بخصوص الأهميّة الاستراتيجية لإيران، يكفي أن نعرف أنّها احتُلت عسكرياً في الحربين العالميتين الأولى والثانية من قبل الحلفاء، وعُرِفت حينها باسم "جسر النصر".

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ودخول الولايات المتحدة الأميركية ساحة السياسة العالميّة، أضحت إيران مسرحاً لتنافس القوى الكبرى الثلاث بريطانيا، وروسيا، وأميركا. فمن جانب، لم تكن بريطانيا وروسيا ترغبان بخسارة النفوذ والامتيازات المهمة التي أحرزتاها قبل الحرب العالمية الثانية، ومن جانب آخر، كانت أميركا مصمِّمة على خوض الساحة السياسيّة الإيرانية وإحراز موقع مناسب فيها بالنظر للأهمية الإستراتيجية لإيران في تحقيق أهدافها الإستراتيجيّة والإقتصاديّة. وفي ضوء انخفاض الاحتياطي النفطي في الأراضي الأميركية

فكّرت الشركات النفطيّة الأميركيّة في كسب امتيازات نفطيّة في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما إيران ذات الاحتياطي النفطي الكبير. هذا من جهة، ومن جهة ثانية حاولت الحكومة الأميركيّة في سياق سياسة المحاصرة العالمية للمدّ الشيوعي[1] الأحمر وبسبب وجود ٢٥٠٠ كيلومتر من الحدود المشتركة بين إيران والاتحاد السوفياتي، حاولت تمهيد الأرضيّة لانضمام إيران إلى التحالفات العسكريّة الغربيّة.

وكانت إيران في الفترة بين ١٩٤١ و ١٩٥٣ م ساحة صراع وتنافس بين القوى العظمى الثلاث في العالم إلى أنْ وقع انقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ (١٩ أغسطس ١٩٥٣م) بقيادة أميركية ومشاركة بريطانية فعّالة، فأنهى هذا التنافس، واستطاعت أميركا تحقيق نفوذ أكبر في السلطة السياسيّة الإيرانيّة وعلى رأسها الشاه محمد رضا بهلوي. فرضخت بريطانيا للتنازل عن نصيب من امتيازاتها النفطية لأميركا، وتقبّلت أن يكون للثانية موقعها المتقدّم في إيران؛ أما الاتحاد السوفياتي، فلم يكن مرتاحاً لهذا الوضع، إلّا أنه اضطُرّ لتقبّل نفوذ الغرب في إيران نظراً لمشكلاته الداخلية العديدة والتحدّيات التي واجهته في مناطق أخرى من العالم. وهكذا انخرطت إيران في التحالفات الغربية ونقصد بها "سنتو"، وصارت رسمياً من المنتمين إلى المعسْكر الغربي.

وقد أدّى تصاعُد الأزمات الداخلية الإيرانية في سنة ١٩٦٢ م من ناحية، وإطلاق سياسة التعايش السلمي وابتداء طور التهدئة ومكافحة التوتر[2] من ناحية ثانية، إلى رضوخ روسيا للوضع الجديد وقيادة الشاه للسلطة السياسيّة في هذا البلد، فحاولت تحسين علاقاتها مع نظام الشاه ضمن إطار الواقع المعاش؛ لذلك نراها وخلافاً لما كان عليه الحال في الماضي؛ حيث تسعى القوتان العظميان لانتهاز أية أزمة من أجل التنافس وتكريس مصالحهما، نرى روسيا تدعم الشاه هذه المرة وتُدين نهضة ١٥ خرداد ١٣٤٢ (٥ حزيران ١٩٦٣م)

---

(١) Containment.

(٢) Détente.

الإسلامية وتصفها بأنها حركة رجعيّة.

تضاعفت الأهمية الإستراتيجية لإيران بإطلاق خطة نيكسون ــ كيسنجر في نهاية عقد الستينات، واختيار الشاه شرطياً للمنطقة وظيفته حماية المصالح الغربية، وتضاعف معها النفوذ الأميركي داخل إيران. ومن جهة أخرى وبسبب الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط وتحقيق إيران عائدات مالية ضخمة بوصفها أكبر مصدِّر للنفط في العالم، توجّهت العيون الطامعة من كل أصقاع الأرض نحوها، بما في ذلك البُلدان الغربية والشرقية، وحتى روسيا والصين؛ حيث حاولت كسب امتيازات اقتصادية لها في هذا البلد بغضّ النظر عن ماهية السلطة الحاكمة فيه. حتى أنَّ الشاه استطاع بعد ذلك إحراز الدعم العالمي والدولي بمعزل عن تنافس الأطراف الدولية، ومَنَح امتيازات مختلفة ومجدية للقوى الكبرى؛ ليحقق نوعاً من التوازن الإيجابي لصالح سلطته، وينهمك هو في قمع المعارضين الداخليين مطمئن البال من أيَّة مضايقات أو ضغوط خارجية.

وقد حصلت التطورات والأزمات التي شهدتها سنوات ١٩٧٧ و ١٩٧٨ م، وأدّت إلى انتصار الثورة، في ظروف لم تكن تهدّد النظام الشاهنشاهي أية أخطار أو مشكلات خارجية. وخاضت السلطة الاجتماعيّة التي انبثقت في إيران نضالَها لإسقاط نظام الشاه، وصعّدت كفاحها من منطلق الصحوة الدينية وبقيادة العلماء ورجال الدين من دون أي دعم أو مساندة دوليّة، إنما كانت تعتمد على جماهير الشعب فحسب، وتمكّنت مع ذلك من إسقاط نظام بقي مدعوماً دولياً إلى يومه الأخير. وفاجأت حركة الشعب الإيراني هذه الحكومة الأميركية برئاسة كارتر، والتي ناقضت ادعاءاتها بخصوص حقوق الإنسان، فدعمت نظام الشاه بكل ما أوتيت من قوة، وقد تحقق هذا الدعم بإرسال المساعدات اللازمة من أدوات قمع المظاهرات وتأمين النفط وباقي ما تحتاج إليه السلطة في ظروف الإضراب، وتعزيز معنويات الشاه بإيفاد مندوب خاص (الجنرال هايزر) مهمته الحؤول دون تفكّك الجيش. ولم تغيرالحكومة الروسيّة التي فوجئت كما حصل

للحكومة الأميركية، موقفها من نظام الشاه إلّا في الشهر الأخير من عمره حينما شعرت بقرب أجله، وكان هذا التغيير هادئاً خجولاً اقتصر على توجيه بعض النقد. أما البلدان الغربية، فواصلت تبعاً للولايات المتحدة دعمها للشاه حتى النهاية، وكان سفراء بريطانيا وأميركا المستشارين الدائمين للشاه. ولم تقصِّر بلدان أوروبا الشرقية والصين أيضاً في دعم الشاه؛ حيث زار زعيم الحكومة الصينية هواكومنغ إيران ضيفاً على الشاه قبل ثلاثة أشهر من سقوطه عندما كانت شوارع طهران مسرحاً حافلاً لصدامات عنيفة بين عناصر الحكومة والجماهير، والزيارة الأخيرة التي اعتزم الشاه القيام بها للخارج ـــ ولم ترَ النور ـــ كانت بدعوة رسمية من عددٍ من حكومات أوروبا الشرقية.

حتى حكومات العالم الثالث والشرق الأوسط لم تبخل على الشاه بالدعم، فاستمرت علاقاتها مع الشاه على أحسن ما يكون بسبب قروضه لها أو التفاهم والمصالح السياسيّة المشتركة. ووحدها الحكومة الليبية لم تجمعها علاقات إيجابية مع الشاه، ولم يكن لها طبعاً إمكانية ممارسة دور يذكر في التطورات الإيرانية بسبب البُعد الجغرافي.

والواقع أن نظام الشاه كان في أحسن ظروفه على مستوى الدعم الدولي، وقلّما يمكن لبلد أن يبقى بمنأى عن التنافسات والتناقضات الدولية في ظروف الأزمة، غير أن نظام الشاه كان من الأنظمة النادرة التي تمتّعت بدعم دولي كامل، بينما لم يحظ معارضوه والقوى الثوريّة الداخلية بأيّ شكل من أشكال الدعم والمساعدة الخارجية.

د- الإدارة السياسيّة

في أي نظام سياسي، لا تستطيع أدوات السلطة المادية ومنها الأدوات الاقتصاديّة، والعسكرية، والدولية أن تكون مجدية بحدّ ذاتها في تكريس السلطة الحاكمة؛ إنما القدرات والمهارات الإدارية في النظام السياسيّ هي التي بوسعها

في ظروف الأزمة تفعيل أدوات السلطة المادية وتثميرها واستخدامها بأفضل وجه ممكن وفي أنسب زمان ومكان. وعلى مستوى القتال في الجبهات أيضاً، ثبت أنَّ القيادة الكفوءة بوسعها وبأقل الإمكانات والمعدّات والقوات أن تنتصر على القيادة العاجزة غير الكفوءة بكل ما لها من إمكانات ومعدّات متطورة.

لدراسة قدرات النظام السياسيّ، لا بدّ من تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في إدارة النظام، وهي:

- قدرة رئيس الدولة على اتخاذ القرار وإدارة النظام السياسيّ.

- كفاءة بنية النظام وأجهزته والعلاقات السائدة بين قمة الهرم وقاعدته.

- سلامة النظام الإداري الحاكم وصدقه وإيمانه.

- الكفاءات التخصصية والتجارب الكافية لأصحاب القرار في المستويات العليا، ومنفذي تلك القرارات.

- في ضوء هذه العوامل، سنناقش في ما يأتي الحالة الإدارية للنظام السياسي الذي حكم إيران لنتعرف إلى قدراته في إدارة شؤون البلاد.

النظام السياسي في إيران قبل الثورة

تبدّل النظام السياسيّ الإيراني منذ ثورة الشعب عام ١٩٠٦ م من الملكية المطلقة إلى الملكية الدستورية (المشروطة). فحسب الدستور الإيراني ومتمِّمه الذي صادق عليه مجلس "المؤسِّسين" كان الملك غير خاضع للمساءلة، ويتحمّل رئيس الوزراء المسؤولية التنفيذية للبلاد، ويتم تعيينه بأصوات نواب المجلس. وتتألف السلطة التشريعية من مجلسي الشورى والشيوخ. يعيّن الملك نصف أعضاء مجلس الشيوح، ويُنتخب بقية الأعضاء مضافاً إلى أعضاء مجلس الشورى الوطني من قبل الشعب. وتشرف هيئة من مراجع الدين على قرارات

المجلس لكيلا تتعارض مع المعايير الشرعية الإسلامية. وهذا ما لم يجرِ تطبيقه أبداً.

وقد اقتبس الدستور الإيراني من الدساتير الأوروبية، لا سيما في بلجيكا وفرنسا، وتمّت صياغته بتأثير من الثورة الفرنسيّة والتطورات السياسيّة الأوروبية. وتمَّ بعد ذلك تعديله مرات عدة من قبل مجلس تأسيس صوري بهدف تفويض الملكية القاجارية للعائلة البهلوية وزيادة صلاحيات الشاه في حل المجلس، إلّا أن إطاره وأساسه بقي على ما كان عليه حتى نهاية حكومة الشاه وانتصار الثورة الإسلامية مطلع ١٩٧٩م.

وهكذا، نادراً ما كان الملوك الإيرانيون المعتادون على الحكم المطلق يرضخون لتقييد صلاحياتهم ومسؤولياتهم. وقد وقّع هذا الدستور الملك القاجاري مظفر الدين شاه، ونقضه خليفته محمد علي شاه، وقصف المجلس النيابي بالمدفعية فبدأ فترة الـ ١٢ عاماً التي عرفت باسم "الاستبداد الصغير" إلى أن هرب الشاه محمد علي القاجاري إثر انتفاضة جماهيرية ثانية، وتربّع على العرش ابنه أحمد شاه قاجار، إلّا أنّ سلطانه لم يستمرَّ طويلاً؛ حيث قام رضا خان في ١٩٢٠ بانقلاب خطّط له الإنجليز وساعدوا على تنفيذه، فابتدأت فترة جديدة وطويلة من الدكتاتورية الفردية المطلقة. خنق رضا خان بقسوة وعنف أيّ صوت معارض أو ناقد، وكان هو الحاكم وصاحب القرار الوحيد في البلاد. ومع أن المجلس النيابي كان يتشكّل والدستور يراعى في الظاهر، لكن جميع أجهزة البلاد التنفيذية والتشريعية والقضائية لم يكن لها في الواقع أية صلاحيات أو حريات حقيقية.

في ٢٥ أغسطس ١٩٤١ م وفي غمرة الحرب العالمية الثانية تم احتلال إيران من قبل الحلفاء، وعزل رضا خان عن العرش ونفيه إلى الخارج ليتمَّ تنصيب ابنه الأكبر محمد رضا ملكاً على إيران؛ حيث أدّى القسَم كملك دستوري وسنّه لم يتجاوز العشرين.

كان محمد رضا شاباً ضعيف الجسد والنفس رغم أنَّ والده أراد له أن يكون شخصية قوية ذات نزعة عسكرية. بقي محمد رضا لمدة طويلة خاضعاً لتأثيرات ونفوذ روح والده وعقليته. وبالنظر إلى الصراعات السياسيّة في البلاد بعد سقوط رضا خان ونفوذ وتنافس القوى الاستعمارية الروسيّة والإنجليزية والأميركية على إيران، حاول محمد رضا طوال أكثر من ١٢ عاماً تكريس مكانته ومكانة البلاط، إلى أن أنهى انقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ (١٩ أغسطس ١٩٥٣م) الإنجليزي ــ الأميركي الذي سمّاه الشاه انتفاضة الشعب هذه الفترة الحافلة بالصراعات السياسيّة، واستطاع الشاه قمع جميع المعارضين وإقصاءهم عن الساحة السياسيّة، واستئناف دكتاتورية مطلقة على إيران طالت ٢٥ عاماً، حافظ خلالها على شيء ظاهري من الدستور ومتمّمه والقوانين الأخرى، لكنّه كان في حقيقة الأمر صاحب القرار والمخطّط والمشرف على تطبيق القرارات.

لم يكن محمد رضا شاه ليعتمد في إدارته السياسيّة إلّا على أشخاص يثق بوفائهم التام له. ولم يكن يكره الشخصيّات القويّة والمستقلّة فحسب، بل بمجرّد أن يشعر بوجود شخص ذي مسؤولية معينة داخل النظام، سواء كان من العسكريين أو غير العسكريين، أحرز سلطة مستقلة بشكل من الأشكال أو مال إلى الاستقلال في اتخاذ القرارات، كان يعزله على الفور، ولا يسمح بتوفّر الفرصة لترعرع هذه الشخصيّات داخل المنظومة السياسيّة للبلاد.

كان يكره رؤساء الوزراء الأقوياء ويخشاهم؛ لذلك بقي طوال ١٤ عاماً هي فترة تكريس السلطة وتثبيت دعائمها، سيّء الظن برؤساء وزراء نظير قوام السلطنة، ورزم آرا، ومصدق، وزاهدي، ولم يسمح بعد ذلك بدخول وتقدّم مثل هذه الشخصيات في النظام السياسيّ.

رئيس الوزراء الذي أدرك نفسية الشاه جيداً، وتصرّف وفقاً لرغباته تماماً، واستطاع البقاء في منصب رئيس الوزراء لأطول مدة بعد الثورة الدستورية هو أمير عباس هويدا الذي تولى مهمة رئاسة الوزراء نحو ١٣ عاماً.

من بعد الشاه، ينبغي الإشارة إلى نفوذ شخصيات البلاط في مرافق البلد لا سيما الاقتصاديّة منها. فكل واحد من عائلة الشاه وأقاربه كان قد اقتطع لنفسه حيّزاً لممارسة نفوذه، ونشاطه، واصطنعوا لأنفسهم مضافاً لذلك مناصب تشريفية وفخرية في مجالات الشؤون الخيرية، والتعليمية، والتربوية وغيرها، ومارسوا نفوذهم في القطاعات الاقتصاديّة ليجنوا أرباحاً وثروات طائلة، إلّا أنهم لم يتدخلوا عموماً في الشأن السياسيّ ولم يعارضوا الشاه. لكن ينبغي هنا استثناء «أشرف» شقيقة الشاه التوأم والتي تميّزت بالجرأة والنزعة الشريرة، حيث لم تنشط في المضمار الاقتصادي وكسب الثروة ـــ خصوصاً عن طريق تهريب المخدرات ـــ فحسب فأصابت بذلك شهرة عالمية، إنما كانت تتدخل أيضاً في القضايا السياسيّة، فقد تمّ التخطيط لانقلاب ٢٨ مرداد (١٩ أغسطس ١٩٥٣م) وتنفيذه بفعل اتصالاتها بمنظمة الاستخبارات الأميركية الـ C.I.A، وكان نفوذها على محمد رضا لافتاً للنظر أيضاً؛ حيث كان خاضعاً لجرأة شقيقته التي لم تكن بدورها تعارض أخاها، إنما حاولت جهدها تكريس موقعه وترسيخه أكثر فأكثر، إلى جانب ذلك إشباع نزعتها التسلّطية عن طريق استحواذها على عناوين من قبيل "رئيسة الهيئة الإيرانية في منظمة الأمم المتحدة"، أو "رئيسة لجنة حقوق الإنسان". وعموماً، يمكن القول: إن الشاه لم يكن يواجه أية معارضة لسلطته المطلقة، فقد تم قمع جميع الأقوياء والمتنفّذين، أو اجتذابهم لخدمة السلطة المركزية.

وقامت سياسة الشاه على ثلاث دعائم كانت ترسم حدود القرارات اليومية، ولا يمكن دراسة وتقييم جميع السياسات والآراء والمبادرات الأخرى إلا في ظل هذه الدعامات الثلاث:

أولاً: الحفاظ على القدرة الشخصية للملك والبلاط وتعزيزها، والتي تعدّ القضية الأهم في نظر الشاه.

ثانياً: كان يتبع السياسات التي تضمن وتؤمّن دوام واستمرار المؤسّسة

الملكية.

ثالثاً: كان يروم إيجاد وتثبيت حكومة قوية يكون على رأسها.

ولم يكن يتخذ القرارات الأساسية بصورة مباشرة فحسب، بل كان يرسم حدود وقيود القرارات التي يتخذها المسؤولون الحكوميون الآخرون. وفي بعض الأحيان كان يتخذ بنفسه قرارات تفصيلية صغيرة من قبيل تعيين المسؤولين العاديين على مستوى القائمقام والمراتب الدنيا في الجيش. كما كان يتدخّل ويصدر الأوامر في أمور نظير شقّ الطرق، وتطوير الجامعات، وبناء المعامل، وتعيين الدعم الحكومي، وبيع الأراضي و...إلخ. ويصدر أحكاماً رسميّة لتنفيذ هذه الأوامر. وكانت هذه الظاهرة مشهودة بنحو أوضح في قطاع الجيش، حتى أنه كان يتخذ القرارات بنفسه بخصوص إجازات الضباط أو إيفاد المتعلّمين للخارج.

وهكذا، إذا كان ثمة تنافس في داخل النظام السياسيّ الإيراني، فقد كان ضمن حدود تطبيق سياسات الشاه فقط. الكوادر الحكوميّة، من عسكريين وغير عسكريين كانوا يتنافسون فقط على لفت انتباه الشاه إليهم، والحصول على مناصب أرفع. وقد كان النظام مصمَّماً؛ بحيث لا يتمكّن هؤلاء المسؤولون من اتخاذ أية خطوة أو مبادرة خارج نطاق السياسات المرسومة من قبل الشاه، وليس هذا فحسب، إنما في ظل الشرطة السرية وعدم ثقة رجال الحكم ببعضهم لم تكن أمامهم أية فرصة للتكتل والتنظيم. فمثلاً، لم يكن الشاه ليلتقي قادة الجيش سوية، إنما على انفراد، ليجعل كل واحد منهم جاسوساً على الآخر.

من جهة ثانية، كان هؤلاء قد تربّوا بطريقة لم يتعلّموا معها شيئاً غير إطاعة أوامر الشاه، وفي اليوم الذي ترك فيه الشاه البلاد إلى غير رجعة، كانوا أشبه بالأيتام العاجزين عن التفكير والتكتل وتحمّل المسؤوليات واختيار قائد من بينهم.

الجنرال الأميركي هايزر، الذي قصد إيران في فترة الأزمة للحفاظ على تماسك الجيش والتخطيط لانقلاب عسكري، وكان على اتصال بقادة الجيش الإيراني أبدى دهشته الشديدة لتبعية قادة الجيش للشاه. وكتب في هذا يقول:

أوضح قرة باغي (آخر رئيس لهيئة أركان الجيش في زمن الشاه) أنّ لديهم تجارب ضئيلة في التخطيط (للانقلاب)، ذلك أنّ الشاه كان يرسم بنفسه جميع الخطط والمشاريع. وهم الآن (بعد خروج الشاه من البلاد) يعوزهم التوجيه التفصيلي الذي اعتادوا عليه[1].

يشبه هذا النظام إلى حد كبير الأنظمة السياسيّة الفرنسيّة والروسيّة من حيث الفساد الأخلاقي، والاستبداد، والسرقة، والتمييز وغيرها من السلبيات الدارجة في المستويات الحكوميّة العليا، والتي تزداد شدّة وحدّة كلّما ازداد المستوى رفعة ورقياً. على سبيل المثال، كانت لمعظم المناصب الحكوميّة، وبغضّ النظر عن شرط الوفاء للنظام، أسعارها المعروفة التي يجب أن تدفع حسب سلّم المراتب والدرجات، ولا شك في أن من يتولى أحد هذه المناصب سينتزع من الناس أكثر مما دفعه سعراً لمنصبه.

باختصار، يمكن القول: إنّ السلطة السياسيّة في إيران كانت تدور حول محور الحكم المطلق للشاه وإطاعته والتسليم له، وكانت الأجهزة الحكوميّة وبمساعدة المستشارين الأجانب تعمل بطريقة كفوءة نسبياً لخدمة أهداف النظام وأهمها تكريس السلطة السياسيّة، واستطاعت الحفاظ على تماسكها ووفائها للنظام إلى نهاية مشواره.

---

(١) R. E. Huyser, **Mission to Tehan**, Andre Deutscg, 1986.

المقال الثاني:

السلطة الاجتماعيّة

نظرة عامـــة

مرّ بنا أنّ السلطة الاجتماعيّة تتألّف من فئات اجتماعيّة ناشطة تتقارب في ما بينها، بفعل القيم والقناعات المشتركة. وحينما تعجز السلطة السياسيّة عن تأمين قيم هذه الفئات ومطالبها، أو حينما ترفض تأمين هذه القيم، ستصاب الفئات الاجتماعيّة باليأس وتلتجئ إلى قائد أو مجموعة من القادة تتوقع منهم تلبية مطالبها واحترام قناعاتها.

وثمة ثلاثة عناصر أو أركان رئيسة يمكن رصدها وتمييزها في غمرة تكوين السلطة الاجتماعيّة: الجماهير (الشعب)، والقيادة، والإيديولوجيا. ومن دون التواجد الفاعل للفئات الاجتماعيّة لن يظهر إلى النور أساساً شيء اسمه السلطة الاجتماعيّة. ومن دون الإيديولوجيا التي تنظّم القيم والمُثُل في المجتمع وترسمها، لن يكون انبثاق السلطة الاجتماعيّة وانسجامها اللازم أمراً ممكناً. ومن دون وجود القيادة لن تكون التحرّكات والجهود منظّمةً إيجابيّةً، إنّما سيبدو

تحرّك المجتمع تحرّكاً أعمىً سرعان ما ينقلب إلى تمرّد وطغيان غير مبرمج.

والفارق الأساس بين مختلف أنماط التغيير والتحول السياسيّ ــ الاجتماعي يعود إلى الدور الذي تمارسه هذه العناصر الثلاثة ودرجات تأثيرها. فالجماهير لا تشارك في الانقلاب، إنّما يتولّى عدد محدود من الأفراد قيادة التحول الانقلابي. وحالات التمرّد تفتقر إلى القيادة اللازمة. والإيديولوجيا قد توظَّف أيضاً في الانقلاب والتمرّد لكنها ستفتقر في هاتين الحالتين لدور جذري تأسيسي. بينما في حالة انبثاق سلطة اجتماعيّة لحركة ثورية حقيقية لا بدّ ــ على المستوى النظري على الأقلّ ــ من وجود جميع هذه الأركان الثلاثة بنحو فاعل؛ إذ لا يمكن اندلاع الثورة في حال غياب أيٍّ منها.

وقد لاحظنا في المقال السابق الظروف التي عاشتها إيران قبل وقوع الثورة فيها، وخلصنا إلى القول: إنَّه في حين عانت النظم السياسيّة الفرنسيّة والروسيّة من الضعف والانحلال، كان النظام السياسيّ الإيرانيّ قبل الثورة يعيش قِمّة اقتداره وتماسكه. والآن لا بدّ من أن نرى حال السلطة الاجتماعيّة المعارضة لذلك النظام السياسي والقدرات التي امتلكها واستخدمها في مواجهة النظام الحاكم.

ومن أجل دراسة السلطة الاجتماعيّة في إيران سنسلّط الأضواء على الأركان الثلاثة المذكورة: الجماهير، القيادة، والإيديولوجيا، ونتعرّف على درجات اقتدار، وانسجام، وانتشار، وتنظيم كلٍّ منها. نظرياً، تعود قدرة السلطة الاجتماعيّة إلى عوامل من قبيل: المساهمة الواسعة والفعالة للفئات الاجتماعيّة، الإيديولوجيا الثوريّة العميقة الراسخة في قناعات الناس، شرعيّة القيادة الثوريّة وشعبيّتها، القدرة على عرض الإيديولوجيا الثوريّة بشكلٍ مناسب، ورسم إستراتيجية الكفاح، والحسم في مواجهة السلطة السياسيّة. وتستطيع مثل هذه السلطة كسر شوكة السلطة السياسيّة الحاكمة بسهولةٍ أكبرَ وبتكاليف وخسائر أقل، والانتقال بالثورة إلى طور الانتصار. ومن البديهيّ أن السلطة السياسيّة كلما كانت أقوى،

لزمها سلطة اجتماعيّة أقوى لدحرها والتغلب عليها.

في ضوء هذا، يتسنّى إطلاق فكرة فحواها أنّ الانتصار على السلطتين السياسيّتين الفرنسيّة والروسيّة اللتين كانتا في منتهى الضعف لم يكن بحاجة إلى مواجهة شديدة من قبل السلطة الاجتماعيّة، بينما الانتصار على السلطة السياسيّة الحاكمة في إيران والتي تمتّعت بالقوّة والاقتدار في المجالات الأربعة المذكورة، كان بحاجة إلى سلطة اجتماعيّة قويّة ومقتدرة. على أساس هذه الفكرة سنناقش في ما يأتي السلطة الاجتماعيّة في الثورة الإسلامية على المستويات الثلاثة: المشاركة الجماهيرية، والقيادة، والإيديولوجيا.

أ- المشاركـــة الجماهيريـــة

المراد من "الجماهير" الفئات الاجتماعيّة الناشطة التي تعيش ضمن إطار التبعية للسلطة السياسيّة الحاكمة، وتبدي حيالها ردود فعل معيّنة.

في الظروف المأزومة، وحين تنفصل السلطة السياسيّة عن المجتمع الذي تسوده حالة الاستقطاب أو الثنائيّة القطبيّة، سوف لن تتمتع السلطة السياسيّة بمكانة اجتماعيّة رصينة، بل لن تكون لها القدرة على تأمين الحد الأدنى من مطالب المجتمع وقِيَمِه. وتتوزّع الفئات الاجتماعيّة الناشطة إلى مجموعات ثلاث:

المجموعة الأولى: المحافظون، وهم الجانحون نحو الحفاظ على الوضع القائم ولا يرون تغيير النظام السياسيّ من مصلحة البلد.

الفئة الثانية: الراديكاليون، وهم من يعتقدون أنّ تغييراً جذرياً وأساسياً بوسعه ضمان سعادة المجتمع ورخائه.

الفئة الثالثة: المعتدلون: الذين يؤمنون أنّ التغيير التدريجيّ الهادئ أفضل من التحوّل الجذريّ العنيف.

في ظل هذا التصنيف للفئات الاجتماعيّة، نستعرض في ما يأتي التراكيب والفئات الاجتماعيّة في إيران قبل انتصار الثورة.

الفئات والتراكيب الاجتماعية قبل انتصار الثورة

عاش على أرض إيران (الواقعة جغرافياً في منطقة حساسة واستراتيجية) منذ القدم أناس تعرّضوا على امتداد تاريخهم الطويل لهجمات القبائل والشعوب المختلفة المحيطة بهم. فكان الإسكندر المقدوني، والعرب المسلمون، وجنكيز خان المغولي، وتيمور خان الكوركاني، والأتراك السامانيون والسلاجقة وغيرهم من الأقوام والشعوب الذين هاجموا إيران واستلموا فيها زمام السلطة وتمَّ بعد مدة استقطابهم أو إقصاؤهم.

وفي إطار هذه الصدامات والعلاقات تعرّف الإيرانيون بمقتضى العوامل التاريخية على أقوام وشعوب شتى، وارتبطوا معهم بعلاقات صداقة أو خصام. وقد أدّت هذه العلاقات وحالات التّماس إلى اكتساب الإيرانيين جملة من الأفكار والتقاليد نقلوها إلى أجيالهم اللاحقة، ونقلوا بالمقابل كثيراً من تقاليدهم إلى الشعوب الأخرى.

الإيرانيون شعب يحب قوميته وقِيَمه ويكافح من أجل الحفاظ على هويته وثقافته؛ لذلك لم يذوبوا في الشعوب الأخرى، بيدَ أن هذا الحب والانشداد لم ينشأ عن عصبية عمياء تعميهم عن إدراك الحقائق وقبولها أو الحؤول دون نمو ثقافتهم وازدهارهم. وبالتالي، فقد عمدوا إلى إثراء ثقافتهم عبر استيعاب كثير من القيم والمعايير الثقافية لدى الأمم الأخرى.

مضى على بداية قيام الدولة الأخمينية ــ حيث انضوت إيران تحت حكومة ونظام واحد ــ خمسة وعشرون قرناً. وكان الحدث الثقافي الأهم الذي خَبَرَهُ الإيرانيون طوال هذه الفترة ارتباطهم بالثقافة الإسلامية قبل ١٤ قرناً من الزمان، ما أدّى إلى تطورات وثورة هائلة وسريعة في كل منطقة الشرق الأوسط. لم

يكن الإسلام ظاهرة جديدة بالنسبة للإيرانيين فحسب، بل بالنسبة للعرب أيضاً، ولا يمكن القول: إن الإسلام كجزء من ثقافة العرب وحضارتهم اصطدم بالثقافة الإيرانية الفارسية عند مواجهتها للعرب؛ إذ بقدر ما كانت تعاليم نبيّ الإسلام جديدة للإيرانيين وقدّمت لهم قيماً جديدة كانت كذلك بالنسبة للعرب أيضاً؛ بل إن العرب قبل الإسلام لم يكن لديهم شيء يقدّمونه للمجتمعات المتحضّرة والمتطورة في زمانهم وعلى رأسها إيران والروم. القبائل العربية الساكنة في الخيام والجوالة في الصحراء والتي كانت تعيش بأكثر الأساليب بدائيةً لم يكن بوسعها أساساً التأسيس لحضارة لافتة.

ويمكن ادعاء أن مدرسة الإسلام السماوية الإلهية بقيمها الجديدة انتقلت إلى الإيرانيين بواسطة العرب حديثي الإسلام في هجومهم على إيران.

وما يروّج له بعض المفكّرين اللادينيين، من المعادين للدين من أن الإسلام فُرض على الشعوب (ومنها الشعب الإيراني) بقوة السيف والسلاح، كلام لا أساس له من المنطق. فمن جهةٍ نلاحظ أن الكثير من المجتمعات الإسلامية في شرق آسيا دخلت في الإسلام دون أية صدامات عسكرية مسلّحة، ومن جهةٍ أخرى نرى شعوباً كسكان الأندلس (إسبانيا الحالية) لم تتقبل الإسلام رغم الهجمات العسكرية.

وقد أثبت الإيرانيون بشهادة التاريخ أنهم بعدما ضاقوا ذرعاً بحكّامهم الجائرين ويئسوا منهم تركوهم وحدهم إزاء الهجمات الخارجية وويلاتها، وأحجموا عن التعاون معهم بشكل يؤدّي إلى سقوطهم وهزيمتهم. وفي نهاية الدولة الساسانية كان الوضع السياسيّ والاجتماعي في إيران، يعاني من الفساد والتحلل بسبب الاستبداد السياسي المدعوم من قبل الزرادشتيين الذي أدّى إلى فقر الناس وفاقتهم ومهدّ ذلك الأرضية المناسبة لهزيمة الجيوش الإيرانية في مواجهة المسلمين. وقد كان هذا الإقبال نتيجة انسجام الروح الإيرانية مع الإسلام الذي وجد الإيرانيون ضالّتهم فيه. فأقبل الشعب الذي كان ذكياً بطبعه وله ماضيه

الثقافي والحضاري العريق، أكثر من أي شعب آخر على روح الإسلام ومعناه قبل أن تفزعه قوة الجيوش الإسلامية القاهرة؛ لذلك كان اهتمامه وحبّه لبيت النبوة والرسالة أكبر من أي شعب آخر، وهكذا اختار مذهب التشيع واتبع الفقه الجعفري، وشاع اتباع الأئمة الأطهار عليهم السلام بين الإيرانيين أكثر، فقد وجدوا روح الإسلام عند بيت الرسالة، وألفَوا في هذه العترة أجوبة أسئلتهم واحتياجاتهم الحقيقية.

وبالتالي، فالإيرانيون إذ رحّبوا بالإسلام، لم ينهزموا أمام العرب لا سياسياً ولا ثقافياً، وبقوا محافظين على استقلالهم الثقافي. ولم يتخلَّ الإيرانيون عن لغتهم الوطنية خلافاً للمصريين الذين ذابوا في الإسلام واللغة العربية على السواء، وإنما أثرَوا اللغة الفارسية بما اقتبسوه لها من اللغة العربية.

من جهة أخرى، استطاع الإيرانيون في نهاية الحكم العباسي تحرير أنفسهم من سلطة ــ الخلفاء العرب ــ الذين حكموا باسم الإسلام؛ لكنهم ابتعدوا كثيراً عن نمط الحكم والتعاليم الحقيقية للإسلام وعملوا عكسها ــ وخاضوا نزاعات وصراعات معهم، ولم يسمحوا للعرب أن يتعاملوا معهم كمَوالٍ وعبيد حسب تقاليدهم العنصرية التي أخفوها وراء عنوان الإسلام.

خلال هذه الحقبة الطويلة التي تعامل فيها الإيرانيون مع الإسلام (ألف وأربعمائة سنة) وتقبلوه من أعماق نفوسهم دخل هذا الدين إلى صميم حياتهم، وشكّل جزءاً من حياتهم الفردية والاجتماعيّة، فقد أنجبوا أبناءهم وربَّوهم وعاشوا حياتهم، وكوّنوا أسرهم، ونظّموا علاقاتهم الخاصة والعامة، ودفنوا موتاهم و... إلخ وفق آداب هذا الدين وتعاليمه.

وقد امتزج تاريخهم، وآدابهم، وسياستهم، وقضاؤهم، وثقافتهم، وحضارتهم، وشؤونهم الاجتماعيّة، وكل شيء عندهم بهذا الدين؛ بحيث شكّل الجزء الرئيس من قيمهم الاجتماعيّة. ولا بدّ من الإشارة إلى أن الإيرانيين استطاعوا بالمقابل تقديم خدمات قيّمة أدّت إلى تطوير وازدهار الحضارة الإسلامية، وتعزيز تعاليم

الدين الحنيف ونشرها[1].

ونتيجة التغلغل العميق للإسلام بين الشرائح والفئات الاجتماعيّة الإيرانية، وقبوله كمصدر للقيم السائدة في المجتمع الإيراني، انبثق العامل الأهم وربما الوحيد لوحدة الإيرانيين الوطنية.

ففي بلد يتوزع أبناؤه إلى لغات، ولهجات، وأعراق، وشعوب مختلفة كالفُرس، والكرد، والترك، والعرب، والتركمان، والبلوش، لم يكن بمقدور العامل الوطني بمفهومه الغربي أن يقرِّب بينهم ويكوّن ثقافتهم المشتركة.

بل يمكن ادعاء أننا لو صرفنا النظر عن الاشتراك في بعض الآداب والأعراف والتقاليد والعقائد الدينية لما كان هناك عامل مشترك آخر يمكنه التقريب بينهم.

ولهذا بالمستطاع التحدّث عن الإسلام لا كوسيلة لاتصال الإيرانيين بخالقهم فحسب، بل كمؤثر قوي جداً في تكوين هويتهم الثقافية، واللغوية، وعلاقاتهم الاجتماعيّة، ولا يمكن التحدّث عن الثقافة والتقاليد الإيرانية دون معرفته ومعرفة خصائصه وسماته. من هنا كانت القيم السائدة والمقبولة لدى معظم الطبقات الاجتماعيّة مستمدة من الدين والعقيدة، وكما سنوضح تالياً، فقد كان من الأسباب المهمة والأساسية لانبثاق الثورة وسقوط نظام الشاه، مساعي الشاه الرامية إلى تجاهل وسحق القيم والرموز الاجتماعيّة العريقة الضاربة بجذورها في الدين.

وبالنظر إلى أن الدين هو العامل الوحيد الذي يربط بين الإيرانيين في شتى أنحاء البلاد (في المدن، والقرى، وبين مختلف شرائح الشعب من فقراء وأغنياء وأميين ومتعلّمين)، وفي ضوء النفوذ العميق والمتجذر للدين في علاقاتهم

(١) لمزيد من المعلومات في هذا الصدد راجع كتاب: "**الخدمات المتبادلة بين إيران والإسلام**" للشهيد مطهري.

الاجتماعيّة، يرى حتى الذين لا يتقيدون كثيراً بتطبيق الضوابط والعبادات الدينية أنفسهم ملزمين بمراعاة التقاليد الدينية، بما في ذلك المشاركة في الأعياد والمآتم الدينية. والملفت للنظر أنهم أسبغوا حتى على التقاليد غير الدينية الموروثة من القدم (عيد النوروز مثلاً) صبغةً دينيةً، وراحوا يقيمون مراسمها بقراءة الأدعية والاجتماع في الأماكن الدينية.

بناء على ما ذكرنا، يمكن القول: إنّ السلطة الاجتماعيّة في إيران تكمن في الدين، وأية حركة أو نهضة أخرى خارج المعايير والقيم الدينية لا يمكن أن يحالفها النجاح في تحقيق الأهداف السياسيّة- الاجتماعيّة.

ولسنا في مقام تصفح التاريخ الطويل لأرض إيران وشعبها، إنما يمكن التذكير فقط بأن التاريخ الإيراني الحافل والممتد لعدة آلاف من السنين (في محطاته الإستراتيجية والحساسة، وحروبه وصداماته العديدة خلال الأحقاب المختلفة) جعلت من هذا الشعب شعباً جريئاً صبوراً صامداً مدبّراً، استطاع بهذه الخصال الحفاظ على كيانه والتقدم إلى الأمام وسط أعاصير الأحداث ومنعطفات التاريخ.

ولكن طوال القرنين الأخيرين وقعت في العالم الإسلامي ومنطقة الشرق الأوسط أحداث نجمت عن الهجمات الثقافية، والسياسيّة، والعسكرية للغربيين، وكان لها تداعيات وتأثيرات عميقة في إيران أيضاً، وهيأت الفرصة لنفوذ المستعمرين الغربيين، وأدت في الحقيقة إلى إعادة الصدام بين الحضارتين المتنافستين، فقد اشتبكت الحضارة والثقافة الإسلامية التي قال آرنولد توينبي: إنها كانت تدافع عن نفسها مع الحضارة الغربية التي عاشت ظروف البعث والإحياء والاستعداد للهجوم، وبالتالي أسفر ضعف المجتمعات الإسلامية واغترابها عن ذاتها إلى تفوق الحضارة الغربية ثقافياً وسياسياً. وقد تركت هذه الحقيقة بصماتها على أخلاق الشعب الإيراني وسلوكه. وإنّ شريحة واسعة من المجتمع (لا سيما قطاعات الشعب الواسعة والطبقات الفقيرة في المدن والقرى)

كانت ملتزمة التزاماً شديداً بمعتقداتها وأعرافها وتقاليدها الدينية، وباتت تشعر بالخطر على معتقداتها، فنأت بنفسها عن الأنشطة السياسيّة ــ الاجتماعيّة، واعتزلت الساحة متذرّعة بعناصر دينية معيّنة كمفهوم التقية، فبقيت غير آبهة حيال الأحداث والوقائع الاجتماعيّة.

وهناك شريحة صغيرة من المجتمع حظيت غالباً بمستوى جيد من التعليم والوعي، ولم يكن بوسعها عدم الاهتمام بالأحداث التي تقع حولها في المجتمع، أبدت ردود فعلها بشكلين مختلفين:

فرأت جماعة من المتعلمين الذين انبهروا بشدة ببهارج المجتمعات الغربية نتيجة ارتباطهم بها ومشاهدتهم لتطوراتها العلمية والصناعيّة، أن السبيل لعلاج مشكلات مجتمعهم وتلافي التخلف في المجتمعات الإسلامية هو التخلي عن القيم الثقافية ــ الدينية، وتأسيس مجتمع جديد على أساس المعايير الغربية الحديثة.

وقد انقسمت هذه الجماعة بدورها إلى فئتين: الأولى تأثّرت بالليبرالية الغربية والثورة الفرنسيّة وآمنت بالاتباع التام للمجتمعات الغربية، وعلى حد تعبير تقي زاده أحد رموز هذه الرؤية: "كان يجب على الإيرانيين أن يتحولوا إلى غربيين من قمّة رؤوسهم إلى أخمص أقدامهم" حتى ينعموا بالسعادة، والرفاه، والتقدّم الذي نعمت به المجتمعات الغربية. وكانت هذه الفئة غالباً من طبقات المدن الثرية المرفهة، وممن يمكنهم الارتباط أكثر فأكثر بالمجتمعات الغربية وإيفاد أبنائهم للدراسة في الغرب، وكانوا يجدون الليبرالية الغربية أكثر انسجاماً وتطابقاً مع مزاجهم وتوجهاتهم.

الفئة الثانية كانت غالباً من المستنيرين والشباب المتحمّس والساخطين على حالات الإجحاف السائدة في المجتمع الإيراني، وقد تأثّر هؤلاء بالماركسية ــ اللينينية مطلع القرن العشرين وخصوصاً بعد انتصار ثورة ١٩١٧ في روسيا وعبر تواصلهم مع جيرانهم الشماليين، فأطلقوا في إيران دعوتهم اليسارية. وقد

رفضت هذه الفئة القيم السائدة في المجتمع لا سيما المعايير الدينية واعتبروها مجرّد خرافات، وطمحوا إلى إيجاد مجتمع اشتراكي على غرار النموذج الروسي؛ لذلك راحوا يروّجون للأفكار الإلحادية والمادية والماركسية.

ووجدت الجماعة الأخرى التي تشكّلت غالباً من رجال الدين أن أسباب تأخر المجتمع لا تكمن في اتباع القيم الثقافية الإسلامية، بل في الإعراض عنها، وكانوا يعتقدون أن المجتمعات الإسلامية مع أنها احتفظت بقشور الإسلام وظواهره، لكنها باتت فارغة من المحتوى الإسلامي وجوهر قيمه الحقيقية الأصيلة. وأكّدت هذه الجماعة ــ التي كان رائدها السيد جمال الدين الأسد آبادي ــ أن السبيل الوحيد لفلاح الأمة الإسلامية ونجاتها هو عودتها إلى الإسلام الأصيل، فشرعت بجهود وجهاد حثيث في هذا السبيل تتابع ملاحظة امتداداته اللاحقة في نهضة التنباك، وثورة الدستور، وتأميم النفط. ومن روّاد هذه الحركة في إيران بعد السيد جمال الدين الأسد آبادي يمكن الإشارة إلى الشيخ فضل الله نوري، والسيد حسن مدرّس، وآية الله أبي القاسم كاشاني، ونواب صفوي.

وفي مطلع القرن العشرين كان القرويون يؤلفون القسم الأكبر من سكان إيران، وكان الكثيرون منهم يعيشون حياةً بدوية؛ حيث شكّلت العشائر آنذاك نحو ٢٥٪ من كل سكان البلاد. وفي سنة ١٩١١م، أي في بداية الثورة الدستورية، كان سكان البلاد عامةً حوالي عشرة ملايين نسمة يعيش ٢٠٪ منهم في مدن يزيد عدد السكان في كل واحدة منها عن خمسة آلاف نسمة. وضمّت طهران ٢٠٠ ألف نسمة من هؤلاء، أي ٢٪ من مجمل السكان في إيران؛ بيدَ أن النمو السكاني في طهران كان سريعاً إلى درجة أن سكّانها سرعان ما تجاوزوا المليون نسمة، ووصلوا قبل الثورة إلى حدود خمسة ملايين نسمة، ونجمت هذه الزيادة المتسارعة في سكان المدن غالباً عن السياسات الاستعمارية المغلوطة للنظام البهلوي؛ حيث أفضت إلى سحق الأرياف وهجرة القرويين إلى المدن الكبرى وخصوصاً طهران. حتى أن سكّان المدن الإيرانية بلغوا سنة ١٩٧٩م قرابة عشرين

مليون نسمة أي ما يزيد عن سكان القرى.

كان الواقع الحياتي للقرويين سيئاً جداً قياساً إلى المدن، ويمكن ملاحظة تناقض هائل بين الجانبين. عاش القرويون الإيرانيون في أريافٍ بيوتها مبنية غالباً من الطين والتبن. وتشير إحصاءات سنة ١٩٧٦ م إلى وجود نحو ٦٥ ألف قرية في إيران منها ١٨ قرية فقط يسكنها أكثر من ٢٥٠ نسمة، ما يدل على شتات فظيع بين سكان القرى الإيرانية.

وقد فرض التخلف والحرمان والشتات الذي عاناه القرويون الإيرانيون عليهم بيئة حياتية طافحةً بالألم والشدائد والمحن. وكانت النسبة العالية للأمية والوفيات بين القرويين النتيجة الطبيعية لهذا الواقع. في سنة ١٩٧٤ م كان ٣٩٪ فقط من أبناء القرويين البالغين سنَّ التعليم خاضعين لتغطية التعليم الحكومي، بينما وصلت هذه النسبة لأبناء المدن إلى ٩٠٪. من جهة أخرى، بقي القرويون سنوات طويلة خاضعين لضغوط واستغلال الإقطاعيين والحكومات المستبدة، ولم تكن حصيلة قرون من الإكراه والتعسُّف الذي مارسه ضدهم مأمورو الحكومات سوى عدم الثقة والكراهية المصحوبة بالخوف من الحكومات ومأموريها؛ ذلك أن مأموري الحكومة لم يكونوا ليقصدوا القرى إلا لاستلام الرشاوى واستغلال أهاليها وليس لتوفير الأمن لهم ومساعدتهم.

وكانت إيران حتى أوائل عقد الستينات مكتفية ذاتياً من حيث الأغذية، بل كان بوسعها تلافي نقص العملة الصعبة بتصدير القطن والفاكهة والمكسَّرات. ولكن سرعان ما أدّى مشروع الإصلاح الزراعي للشاه ــ المخطط له من قبل حكومة كينيدي ــ إلى جعل إيران تابعة للخارج في تأمين غذائها. في سنة ١٩٤٧م عكف عدد من المستشارين الأميركيين بإشراف موريسون نادسن على دراسة إمكانيات التنمية والتقدّم الكامنة في إيران، واقترحوا أن تركّز البلاد أنشطتها الرئيسية على تحسين النظام الزراعي، ومع ذلك عمل الشاه سنة ١٩٦٢ م وتطبيقاً للسياسات الاستعمارية الإمبريالية الإميركية على تدمير الزراعة في

إيران، وإطلاق الصناعات التجميعية التابعة للأجانب على أنقاضها. في سنة ١٩٧٣م وحينما كانت عائدات إيران في تصاعد سريع بسبب ارتفاع أسعار النفط، لم يكن نصيب الاستثمار في قطاع الزراعة سوى ٨٪ من الدخل القومي.

تبعاً للإصلاح الزراعي الذي اعتمده الشاه، وتدمير الزراعة، وتنمية الحياة في المدن، تدفق القرويون على المدن على أمل العمل فيها، لكنهم أوجدوا هناك طبقة العمال ذوي الدخل اليومي. هاجر معظم هؤلاء إلى المدن عزاباً تاركين عوائلهم في الأرياف، وواجهوا فجأة ثقافة المدينة التغريبية الأجنبية، وكانوا مضطرين من أجل كسب قوتهم إلى العمل في البناء وتشييد القصور الفاخرة الباهضة الأثمان.

ورغم أن مستوى دخل هؤلاء كان جيداً حسب الظاهر، إلّا أنّه لم يكن ليسدّ احتياجاتهم الحياتية. بسبب التضخم الفاحش، في ربيع عام ١٩٧٦ م ومع انخفاض عائدات النفط انحسرت مشاريع البناء في المدن، فانضم العمال المهاجرون إلى جموع العاطلين عن العمل؛ إذ كان الواقع الزراعي المخيب يبدّد أي أمل لهم بالعودة إلى القرية.

وفي ضوء الجذور الدينية لأكثرية هؤلاء العمال الذين كانوا شباباً على الأغلب، فقد انخرطوا في الخلايا الرئيسية للكفاح الجماهيري مع بدء الحركة السياسيّة الثوريّة التي شهدتها المدن، وشكّلوا حلقة وصل الكفاح السياسيّ بين المدينة والقرية.

وكانت عوامل السخط الاجتماعي التي مهدت للثورة متعددة. فعدم الاكتراث للقيم الدينية، وتجاهل مطالب الزعماء الدينيين، والحرية والتحلل غير المنضبط، وإشاعة المفاسد والفاحشة، وعدم مراعاة العفاف العام، وتولي البهائيين والصهاينة المواقعَ والمناصب الحكوميّة الحسّاسة، وسيطرتهم على اقتصاد البلد، واستبدال التقويم الإسلامي والعودة إلى قيم وتقاليد ما قبل الإسلام والدعاية لها، أدّت كلها إلى جرح المشاعر الدينية لدى أبناء الشعب الإيراني.

يضاف إلى ذلك تواجد أعداد كبيرة من الأجانب ولا سيما الأميركيين، وارتباك الخدمات الاجتماعيّة، وتفاقم البطالة لدى مختلف شرائح المجتمع المتوسطة والضعيفة، واتساع البون بين الطبقة المترفة وسائر الطبقات.

وقد أدّت العوامل الأخرى والانفصال المضطرد للشعب عن النظام السياسيّ الحاكم، مضافاً إلى عجز السلطة عن تأمين الحد الأدنى من المطالب والحاجات الاجتماعيّة، في ضوء الخصائص التي ذكرناها، أدّى ذلك كله إلى تمهيد الأرضية لتحوّل جذري في النظام السياسيّ ــ الاجتماعي في إيران، وقلما كان هناك من يمكنه ــ بالنظر للواقع الذي ساد المجتمع الإيراني ــ تصوّر بقاء ذلك الوضع واستمراره.

خاض الشعب الإيراني طوال مائة عام كفاحاً متواصلاً ضد النظام السياسيّ الحاكم واكتسب تجارب كافية في هذا المضمار، إلّا أنه واجه هزائم مريرة على الصعيد العملي. ثورة الدستور التي نشبت بهدف تقييد صلاحيات الملوك الإيرانيين وثورة التنباك، وحركة تأميم النفط التي هدفت إلى قطع يد الأجانب عن خيرات البلد أفضت في النهاية إلى انقلاب ١٩٥٣ م الإنجليزي ــ الأميركي، وتكريس النظام الشاهنشاهي المستبد ومضاعفة نفوذ الأميركيين في تقرير مصير الشعب. وقد أثبتت هذه التجارب التاريخية أنه ما لم تقم نهضة جذرية بهدف الاستئصال التام لجذور الفساد السياسيّ وإقامة نظام جديد على أساس المثل والقيم الوجدانية للشعب الإيراني، فإن بقايا النظام المهترئ ستعود إلى الحياة ثانية، وتقضي على كل مكتسبات النهضات الجماهيرية.

وهكذا، لم تدعْ الضغوط الداخلية والخارجية الرامية إلى فرض نوع من المصالحة شكاً لدى زعماء النهضة في ضرورة العمل بكل جدٍّ لبلوغ الأهداف القصوى المتمثلة بإقامة حكومة إسلامية.

ومن القضايا المهمة التي استرعت انتباه معظم دارسي الثورة الإسلامية الإيرانية ومحلّليها، وأدهشت المراقبين الأجانب هي: كيف ثار كل الناس تقريباً

في وقت واحد وبشكل متناسق ومنظم وعلى حين غرة ليخلقوا هذه الثورة، وتناغمت أصواتهم لتطالب بتحول جذري يتمثل في سقوط نظام الشاه وإقامة حكومة دينية مكانه؟

باستثناء عدد قليل من الأفراد كانوا على صلة قريبة بنظام الشاه وارتبطت مصالحهم وبقاؤهم باستمراره، ثارت جميع شرائح المجتمع وطبقاته (من فلاحين، وعمال، ومهنيين، وموظفي الدولة، والطلبة الجامعيين وطلاب المدارس في المدن والقرى) في كل أنحاء البلاد، ووحَّد الجميع أصواتهم من دون حاجة إلى ائتلاف أو تفاهم على مطالب الشرائح المتفاوتة، ليهتفوا ضد النظام الحاكم بشعارات واحدة.

ويمكن رصد التبلور الخارجي لهذه الوحدة والتلاحم في مظاهرات سنة ١٩٧٨ في أيام عيد الفطر وتاسوعاء وعاشوراء في طهران. ثار أهالي طهران ــ المدينة التي فقدت صبغتها الدينية نتيجة خطوات الشاه ومشاريعه، وأضحت أشبه بالمدن الغربية منها بمدن البلدان الإسلامية ــ فجأةً، وألفَوا طموحاتهم وأهدافهم في الدين ورجاله، فهتف الجميع حتى أولئك الذين لم يكونوا متدينين بنحو حقيقي راسخ بشعارات "الله أكبر" ووجدوا في الدين هويتهم الدفينة. في يوم عيد الفطر، كانت طهران على أعتاب حركة غمرت البلاد برمّتها، فاستعادت المدينة هويتها في غمرة أجواء عرفانية ونبذت القيم الغربية كما يُنبذ السراب.

لو استثنينا الأطفال والمقعدين والشيوخ وبعض النساء اللواتي بقين في البيوت، يمكن القول: إن جميع أهالي طهران خرجوا إلى الشوارع في تظاهرات يوم عاشوراء وردّدوا هتافات "الموت للشاه".

وفيما عدا الذين ربطتهم بنظام الشاه علاقات قريبة جداً، وكانوا ممن اعتمدت حياتهم عليه بنحو تام، انخرط حتى الذين واكبوا هذا النظام فتراتٍ طويلة، وكانوا إلى وقت قريب من أنصار الملكية الدستورية، انخرطوا في ترديد

شعارات "الموت للشاه".

تعبِّر التحركات الثوريّة لعامة الشعب أساساً عن إرادة جماعية مطلقة، وهذه حالة نادراً ما تحصل في تاريخ الشعوب. الإرادة الجماعية (أو الجمعية) أسطورة سياسية يحاول علماء القانون والفلاسفة بمساعدتها دراسة التنظيمات وتحليلها ورصد كيفية تشكيلها. ولهذه الإرادة الجماعية بُعدٌ نظري قلّما يكون ملموساً وواضحاً، وهي على حدّ تعبير ميشال فوكو كالله أو الروح قد لا يمكن مشاهدتها على الإطلاق. لكن مثل هذه الإرادة الجماعية شوهدت في طهران وفي كل إيران، وبقيت حالةً مشهودة مطلقةً[1] واضحةً ثابتة، فظهرت وحدة مفاجئة في تاريخ الشعب الإيراني قامت على أساس مشاعر دينية قوية. وقد تكونت هذه المشاعر في ما يتصل بقضايا عانى منها الشعب طوال سنوات متمادية: هيمنة الأجانب ونفوذهم، نهب المصادر والأرصدة الوطنية، السياسة الخارجية التابعة والنفوذ العلني لأميركا في كل شيء، كل هذه كانت مظاهر لم يرنُ الشعب إلى إنهائها فحسب، بل طالب بإقصاء كافة القيم السائدة التي رسمت مصيره السياسيّ منذ سنوات وقرون، وجرّت عليه التعاسة والذلة. ولم يكن إيجاد مثل هذه الإرادة الجماعية والاتحاد بين الجماهير نتيجة الاتحاد بين الفئات السياسيّة المختلفة، ولا كان بفعل التحالف بين الطبقات الاجتماعيّة وتنازل كل واحدة منها عن بعض مطالبها أو تعديلها.

كان هناك عاملان يحدّدان شدة الثورة في إيران وعمقها: الأول الإرادة الجماعية للجماهير والتي تشكّلت سياسياً ولم يكن أحد (حتى الأعداء والشاه) يشك فيها. والثاني إرادة الجماهير للتغيير الجذري في النظام السياسيّ الاجتماعي والقيم السائدة في المجتمع.

يكتب أنطوني بارسونز سفير بريطانيا لدى إيران في مذكّراته التي حملت عنوان (الغرور والسقوط):

---

(١) كلو برير، بيار بلانشيه، **إيران ثورة باسم الله**، ترجمة: قاسم صنعوي، ص ٢٥٥.

في أحد اللقاءات العديدة التي كانت لي مع الشاه على مدى الأشهر الأخيرة من حكمه، سألني بلهجة شاكية حزينة: «لماذا اتفق الجماهير ضدي بعد كل الخدمات التي قدّمتها لهم؟ وأجبته: أعتقد أن هناك أسباباً كثيرة. التدفّق الهائل للناس على المدن أدى إلى انبثاق شرائح عمالية غير مستقرة وغير راضية. الكثيرون منهم يعملون في البناء. يشيّدون البيوت للأثرياء نهاراً، ويعودون مساءً إلى أكواخهم أو حتى «الجحور» المصنوعة من النايلون...»[1].

لكن بارسونز تجاهل أن السبب الرئيس لثورة الجماهير هو جهود الشاه لنسف القيم الاجتماعيّة السائدة والنابعة من دين المجتمع وتقاليده وأعرافه، الأمر الذي أدّى إلى جرح المشاعر الدينية للأمة الإسلامية الإيرانية، ولم يترك لها طاقة للصبر على سائر الصعوبات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

لذلك، فإنَّ الشيء الوحيد الذي لم يرفعه الناس في شعاراتهم هو المطالب المادية والاقتصاديّة. تحرّكوا من المساجد تحت راية الدين وشعاراته وبقيادة علماء الدين وانتصروا.

كان للمساجد منذ القدم دور حساس ومهم في كفاح الشعوب المسلمة ــ والإيرانيين خصوصاً ــ ضد أنظمة الحكم الظالمة ونفوذ الأجانب. المساجد وهي مراكز عبادية دائمة للناس يجتمعون فيها يومياً لأداء فرائضهم الدينية في الظروف العادية، مثّلت مواطن للاجتماع والتشاور وتبادل وجهات النظر والمعلومات، والاعتكاف، واتخاذ القرارات الاجتماعيّة، وممارسة الأنشطة والكفاح الاجتماعي. والواقع أن المسجد كان حلقة الوصل بين السياسة والعبادة حسب التقليد الموروث عن صدر الإسلام.

حتى حركة القوات الإسلامية إلى سوح المعركة كانت تنطلق من المساجد. وفي عهد الثورة استعادت المساجد الإيرانية دورها بنحو طبيعي وعلى أساس

---

(١) أنطوني بارسونز، **الغرور والسقوط**، ترجمة: باشا شريفي، ص ١٢٥.

السابقة التاريخية وتحوّلت إلى مراكز للنضال ضد النظام. فالهجوم على مسجد "كوهرشاد" في زمن رضا شـــاه وتقتيل الناس فيه، وقصف مرقـــــد الإمــــام الرضا عليه السلام بالمدفعية من قبل الروس، وإحراق المسجد الجامع في كرمان وقتل الناس هناك، كلها دلائل على أهمية المسجد في هذه الحركة الجهادية واستخدامها كخنادق للكفاح، ومؤشر على عناد السلطة السياسيّة ومخاصمتها لهذه الأماكن المقدّسة.

والأهم هو دور رجال الدين في قيادة وتنظيم التحرّكات الثوريّة، وهو ما ينبغي مناقشته بتفصيل أكبر. فإنّ لرجال الدين في إيران وخصوصاً رجال الدين الشيعة سمات خاصة لها تأثير كبير جداً في تفجير الدور الجماهيري الثوري.

ب- القيـــادة

في الدراسة التحليلية لدور القادة في الثورة، ينبغي اتخاذ معايير وأساليب خاصة ومناقشة الموضوع بأبعاده المختلفة؛ لكي تتضح أهمية وتأثير هذا الركن من الثورة في تشكيل الثورة وانتصارها والتطورات التي تعقبها، وليس هذا فحسب، بل يمكن تحديد مكانة كل قائد وسماته المميزة.

ذكرنا أثناء عرض الإطار النظري، أنّه بالإمكان تقرير ثلاثة أدوار مميزة لقائد الثورة هي:

١. منظّر الثورة الذي يقدّم إيديولوجيتها فيرفض بذلك القيم السائدة ويعرض القيم والنظام المتكامل البديل، بل ويقترح أساليب إسقاط النظام القائم وبلوغ الغاية المنشودة.

٢. قائد الثورة الذي يتولى عملياً قيادة الكفاح والاشتباكات الميدانية مع النظام الحاكم، فتتبعه مختلف شرائح الشعب؛ ويضع الإستراتيجيات، والخطط، والتكتيكات اللازمة وينفذها، ولا يكلّ من الكفاح إلى حين انهيار النظام الحاكم.

٣. مهندس الثورة ومعمار المجتمع ونظام الحكم بعد انتصارها.

ويمارس قادة الثورات أدوارهم بعد سقوط النظام باتجاهين: الأول أنّهم يُقصون منافسيهم من الساحة، والثاني: يحاولون توفير المجتمع والنظام الذي يطمحون إليه؛ هذا من جهةٍ.

ومن جهة أخرى، ينبغي تحديد الموقع الطبقي والاجتماعي للقادة، بحيث يُعرَّفون بوصفهم ممثلي طبقات أو فئات اجتماعيّة معينة، ويسعَون لتحديد مصالح طبقاتهم والعمل لتحقيقها.

وسوف نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على الماضي الشخصي للقادة، وتشخيص جذورهم وأواصرهم بالطبقات والفئات الاجتماعيّة التي يدّعون تمثيلها، وإذا لم تكن الجذور والأواصر معلومة بنحو رسمي جليّ، نحاول التأشير إلى العلاقة بين أدائهم ومواقفهم الإيديولوجية وبين مصالح الطبقات الاجتماعيّة.

دور القادة كمهندسين للدولة يقودنا بالطبع إلى إيلاء أنشطتهم ومبادراتهم أهميةً أكبر من سابقتهم الاجتماعيّة.

معظم الباحثين في مجال الثورات، توصّلوا إلى نتيجة فحواها أن "قادة الثورة هم في الحقيقة ليسوا صنّاع الثورة، فأقصى ما يفعلونه هو اختيار الأدوات للعملية الثوريّة، وتحديد تكتيكات الثورة وموعد تنفيذها، وربما تركوا تأثيراتهم بدرجات معينة على مسار الحركة الثوريّة، لكن أهداف هذه الحركة وإستراتيجيتها واتجاهها العام يبقى إلى حد كبير خارج سيطرتهم"(١).

حسب هذه الفرضية، يرون مثلاً أن نبوغ لينين وماو، يكمن في مجرّد أنهم استطاعوا الربط والتنسيق بين الأهداف البعيدة المدى للثورة الشيوعية والمطالب الفورية والضرورية لشرائح المجتمع في المدن والقرى في روسيا والصين.

(١) T.H. Green, Opcit, p 25.

وبذلك يتركّز دورهم على التأثير في القضايا التي تضمن وحدة الطبقات المختلفة، بيدَ أن تلك القضايا ليست من صناعة وصياغة هؤلاء القادة.

من ناحية ثانية، هناك صلة قريبة بين أهمية القيادة والخصائص الإيديولوجية للثورة، وهذا لا يؤدي إلى الحماس والهياج في الحركة الثوريّة فحسب، بل يفضي أيضاً إلى انسجام وتعزيز التنظيمات المشاركة في مشروع الثورة.

ويتجلى دور القائد وشخصيته أكثر حينما تكون العناصر الإيديولوجية للفئات الثوريّة مشتتة وغير منسجمة، أو ذات بنية تنظيمية ضعيفة. وهذا الدور والأهمية التي تحظى بها القيادة تتطور وتنمو داخل المشروع الثوري مع مرور الوقت.

يطالب قادة الثورة عادة بمزيد من المساواة والعدالة في العلاقات السياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة داخل مجتمعاتهم. ولأجل أن يتبوّؤوا موقعهم المناسب لا بدّ من أن يتحلّوا بمواهب ونبوغ خاص، ليتمكنوا في الظروف المأزومة وفي غمرة التطورات السياسيّة الاجتماعيّة التي تعيشها النهضة الثوريّة من إحراز ثقة الجماعات الثوريّة وإقناعها بقدراتهم وصدقهم وضرورة إطاعة أوامرهم. في مثل هذه الحالة لن تكون طاعة القيادة عملية اعتباطية عمياء أو إجبارية، بل نتيجة اختيار طوعي للفئات الاجتماعيّة الثوريّة التي تجد مطالبها متبلورةً في القيادة. وفي ما يلي نسلّط الأضواء على دور القيادة ومدى تأثيرها في الثورة الإسلامية.

دور القيادة وتأثيرها:

عند دراسة دور الجماهير والفئات الاجتماعيّة في الثورة الإسلامية الإيرانية لاحظنا أن لرجال الدين، ونظراً لخصائصهم المميزة، موقعاً ومكانة استثنائية وقوية ومستقلةً عن النظام السياسيّ، لم يكن مثلها لرجال الدين في البلدان الأخرى ولا للقادة السياسيّين الإيرانيين من غير رجال الدين.

ومن الطبيعي والحال هذه أن ينتميَ الشخص الذي بوسعه قيادة التحرك الجماهيري والتحلي بالشعبية والموقع المناسب، لطبقة رجال الدين. تجد الشرائح المتديّنة نفسها حتى في الظروف الطبيعية مضطرةً لإطاعة رجال الدين ولا سيما مراجع التقليد من أجل أداء تكاليفها الشرعية، وهذه حقيقة تسهِّل عملية تشكيل السلطة الاجتماعيّة في إيران. بعبارة أخرى: السلطة الاجتماعيّة في إيران موجودة في طور الكمون، وضرورات الزمن هي التي تنقلها إلى حيّز الفعل والواقع.

إن لم نصادف في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة شخصيّات قيادية بارزة ساهمت في إسقاط النظام السياسيّ، فإننا في إطار الثورة الإسلامية نجد شخصية بارزة واحدة فقط من قبل ١٥ عاماً على انتصارها، وهي الشخصية التي اعترف الصديق والعدو بأنها مثّلت قيادة الثورة في إسقاط النظام الملكي بلا منازع، واحتفظت بهذه المنزلة إلى أن غادرت الحياة، واكتسب سائر قادة الثورة من رجال الدين أو غيرهم شعبيتهم ومكانتهم في ظل دعمها وتأييدها، وفي حال عدم اتباعهم لها وتمتّعهم بتأييدها كانوا يبتعدون عن الساحة ومجرياتها؛ لذلك لا نجد ضرورة لذكر إسهاماتهم في الثورة وعلى نحو مستقل عن قائدها الإمام الخميني، إنما نحاول تسليط الأضواء على الحياة السياسيّة للإمام الخميني خلال فترة قيادته للثورة بما أمكن من الاختصار.

ولا نعتزم هنا التحدث عمّا قام به قائد الثورة، إنما نروم استعراض شخصيته وخصائصه وصفاته. كل من عرف الإمام عن قرب لاحظ أنه إنسان مثالي يتمتع بكل الصفات والخصال الحسنة. وقد جعلت تركيبة من القدرات الروحية، والسياسيّة، والفكرية، والأخلاقية الطبيعية هذه الشخصية الاستثنائية في وضع يخوّلها ممارسة مثل هذا الدور الهائل في إيران المعاصرة. وكانت قدراته ولياقاته تتجاوز دون شك ما يتمتع به مرجع التقليد بكثير. كان النموذج المتكامل لمفهوم معرفة الذات والعودة إليها كمسلم حقيقي، وحتى المسلمون غير الإيرانيين وجدوا فيه نموذجاً قيّماً للإنسان المسلم المتكامل. ورغم هذه السجايا ومع أنه

كان شخصاً يستطيع دفع ملايين الإيرانيين إلى التظاهر في الشوارع خلال بضع دقائق، إلّا أننا حين نطّلع على حياته ومحل عمله وسكنه لا نجد سوى البساطة واجتناب البهارج. كان يجلس على الأرض خلف منضدة صغيرة هي كل عُدة عمله الموجودة في الغرفة.

حينما ندرس الإمام الخميني وشخصيّته نشعر أنه في الحقيقة بلورة تقليدية لعلماء الدين الشيعة، ولم يكن هذا بسبب نفوذه واقتداره الخارق والكامل والشامل والواسع في الشؤون السياسيّة والاجتماعيّة فحسب، بل كان أيضاً بفعل شخصيّته العلمية التقليدية الخالصة.

فضلاً عن موقعه الفقهي الممتاز، كان ضالعاً ومتخصّصاً حاذقاً في علوم الهيئة، والفلسفة، والحكمة، والعرفان. وقد درس هذه العلوم على يد أساتذة كآية الله الشيخ محمد علي شاه آبادي.

من حيث تهذيب النفس وبناء الذات جمع منذ بداية شبابه بين العلم والعمل، واهتم بتطبيق العلوم الإسلامية عملياً إلى جانب معرفتها النظرية، فحاز على منزلة مميّزة خاصة في مضمار الفضائل الإنسانية والروحانية في أنظار الشخصيات العلمية والدينية الكبرى وبين عامة الناس في قم، واستطاع أن ينأى بنفسه عن الخصال والأساليب غير المتوازنة التي تعاني منها بعض الشخصيات الدينية.

ومن ناحية الانضباط الفردي، أخضع حياته لنظام خاص، فكان بذلك نموذجاً لا نظير له بين رجال الدين. فقد كانت أوقات استراحته، وعبادته، وقراءته، وتدريسه، ومشيه، وغير ذلك من شؤونه مدرجة ضمن نظام معيّن؛ بحيث كان باقي أفراد أسرته ينظّمون أعمالهم ومواعيدهم على أساس برنامجه اليومي.

ومن سماته الملفتة أن دوره القيادي السياسيّ في الثورة لا نظير له في

التاريخ، وقد همّشت نجاحاته المميزة أبعاد شخصيته الأخرى كأستاذ ممتاز، وفيلسوف، وعارف.

وقد شاع بين المسلمين المعاصرين غالباً أن عقلية الفيلسوف والعارف بعيدة عن حقائق المجتمع وواقعه، فهو يرفض تولّي أيّ دور سياسي واجتماعي؛ بذريعة أن قضايا الدين لا تمتّ بصلة ملموسة إلى واقع المسلمين وقضايا العالم الإسلامي. وكانت حياة الإمام، على العكس من ذلك، دليلاً ساطعاً على ارتباط تلك القضايا ببعضها ومؤشراً على أن برامجه لم تكن مجرّد حركة سياسية وإستراتيجية، بل كانت في الوقت ذاته رؤية إلهية صائبة.

من الزاوية العرفانية، يمكن القول: إن خصال الإمام الأخلاقية والروحية هي التي جعلت منه إنساناً سامياً ذا خصائص مميزة يجب أن يتحلى بها المسلم المثالي. كان الإمام أحد الزعماء الدينيين الأفذاذ، وقد عاش حياته بأبسط ما يمكن وبعيداً عن أي تشريفات أو ترف.

أصدر خلال عهد رضا خان كتاباً بعنوان "كشف الأسرار" انتقد فيه الدكتاتورية البهلوية، ووجه فيه النقد بكل شجاعة لنظام رضا خان، وهاجمه خصوصاً بسبب استسلامه للقوى الأجنبية. وكانت مواجهة الإمام للنظام راديكالية لا تعرف المداهنة إطلاقاً.

في الفترة التي تولى فيها آية الله البروجردي المرجعية العليا كان الإمام من المقرّبين إليه وأحد مستشاريه ورجاله، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن آراءه كانت هي المهيمنة والنافذة داخل دائرة رجال المرحوم البروجردي. إلى ما قبل وفاة السيد البروجردي لم يكن الإمام شخصيةً سياسية ــ دينية ذائعة الصيت. وحينما توفي البروجردي والسيد الكاشاني في سنة ١٩٦٢ م، أفصح الشاه عن وجهه الحقيقي أكثر، وحاول انتهاز فراغ الزعامة الدينية لاتخاذ خطوات تتعارض والضوابط الشرعية والدينية.

في مثل هذا الظرف الحسّاس خاض الإمام غمار الساحة وعارض قانون اتحادات الولايات والمحافظات، شانّاً كفاحاً حقيقياً ضد النظام وموجهاً له هجمات مباشرة وانتقادات صريحة، فحطّم بذلك تقليد "التقية" وأصدر فتواه التاريخية القاضية بحرمة التقية ووجوب إعلان الحقائق "ولو بلغ ما بلغ"(1).

منذ ذلك الحين أفصح الإمام عن شخصيّته القيادية السياسيّة البارزة، وسار في طريقه الخاص المتسم بالحسم وعدم مصانعة العدو، وسرعان ما استقطب الرأي العام الذي كان متعطشاً لمثل هذه القيادة.

أثبت مسار الأحداث اللاحقة أن ظهور قيادة الإمام فتحت فصلاً جديداً في تاريخ إيران، بل تاريخ رجال الدين المجاهدين الشيعة، وعلى مستوى التحولات السياسيّة ــ الاجتماعيّة في إيران. لو عدنا إلى الوراء قرناً من الزمان لشاهدنا بوضوح المسار التكاملي لحركة رجال الدين المجاهدين ذات الهدف الواحد والأساليب المتعددة التي أملتها الظروف والأوضاع في كل فترة. كان هدفهم جميعاً تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وإقامة حكومة العدل الإلهي وتقصير أيدي الأجانب والمستعمرين. ركّز السيد جمال الدين أسد آبادي (الأفغاني) جهوده، للوصول إلى هذا الهدف، على نصيحة حكام البلدان الإسلامية وهدايتهم وتشجيعهم على التزام وحدة العالم الإسلامي، وسعى دون جدوى في أن ينصح ملوك إيران والدولة العثمانية ومصر، ويحضّهم على العودة لحصن الثقافة والحضارة الإسلامية المتين مقابل السيول الجارفة لثقافة الغرب وحضارته.

انفصَل رجال الدين في مطلع ثورة الدستور عن الملوك وتوزعوا طائفتين: طائفة كالبهبهاني والطباطبائي أرادوا تقييد سلطة الملوك المستبدين، وإقامة نظام ديمقراطي يُمنح فيه المجتهدون حق الفيتو للحؤول دون سَنّ وتطبيق قوانين تناقض الشرع الإسلامي، لكنهم تركوا الساحة لليبراليين والتغريبيين واعتزلوا. والطائفة الثانية كانت بقيادة المرحوم الشيخ فضل الله نوري الذي أقلقته سيادة

---

(1) **صحيفة النور**، ج١، ص٤٥.

الليبراليين فحاول تكريس سيادة الإسلام إلى أن ضحّى بنفسه في هذا السبيل.

ووجد المرحوم آية الله الكاشاني الحل في مماشاة الليبراليين ومساعدتهم من أجل تحقيق الحرية وتقصير أيادي الأجانب، على أمل أن يُوفّق لاحقاً عن طريق الإشراف والسعي إلى تأسيس حكومة ذات قوانين إسلامية، ولم يتفطن إلى أن الليبراليين لن يمنحوه وحركةَ (فدائيي الإسلام) الفرصةَ كي يبلغ أهدافه، إنما استخدموا رجال الدين كسلّم للوصول إلى قيادة الشعب والاستيلاء على السلطة.

وقد اختزن الإمام الخمينيّ تاريخ رجال الدين المجاهدين الحافل بالتجارب ونظر إليه بإمعان، فتولى القيادة بنفسه ولم يسمح للآخرين ومنهم الليبراليون بالمشاركة في القيادة واستثمار جهاد الشعب ونضاله.

وكان أسلوب الكفاح لدى الإمام بسيطاً جداً وبعيداً عن كل التعقيدات السياسيّة الدارجة. فقد أعلن منذ البداية أن هدفه ليس في الانتصار وتحقيق مطالبه ومطالب الشعب، إنما في أداء التكليف الشرعي. كان يقول: إننا إنما نقوم بتكليفنا الإلهي والشرعي، فإما أن ننتصر وإما أن نقتل، ونحن منتصرون في الحالين.

لم يرُقْ هذا الأسلوب أبداً للذين تعوّدوا على أساليب السياسة الميكافيللية واستخدام التكتيكات الغربية في كفاحهم الاجتماعي ومعادلاتهم السياسيّة، ولم يثرْ غضب رجال الحكومة ومعارضيه فحسب، بل أثار دهشة حتى أنصاره والمقرّبين منه. المهندس بازركان وأعوانه الليبراليون كانوا الأشد غضباً وحيرةً من أسلوب الإمام هذا[1].

لهذا السبب، وانطلاقاً من هذا الأسلوب، لم يشكّل الإمام حزباً أو تنظيماً

(١) راجع: مواقف حركة الحرية من الثورة الإسلامية، حوار المهندس بازركان مع حامد الْغَار، ص ١٢٤.

منسجماً له كوادره المنضبطة. ولم يكن له برنامجه المعد مسبقاً، إنما اعتمد على نبوغه وشعبيته وشعاراته ومعاييره الإسلامية الجلية وحسمه وقاطعيته؛ ليستخدم التكتيكات اللازمة من أجل تحقيق أهدافه والوصول إلى مجتمع إسلامي مثالي.

كان للإمام نبوغ فذٌ في التواصل مع شرائح الشعب المختلفة قلّما لوحظ عند غيره. فكان يطرح أعقد القضايا السياسيّة ــ الاجتماعيّة بكلام بسيط جداً وممكن الفهم من قبل جميع الناس حتى أشدّهم أمية؛ وكان ينفذ بكلامه هذا إلى أعماق قلوب الناس المؤمنين المتدينين.

ينبغي ملاحظة أن أسلوب قيادة الإمام وكفاحه في الثورة الإسلامية هو حصيلة تقليد تاريخي طويل بدأ منذ صدر الإسلام. فقد استوعب الإمام تعاليم القرآن وسنّة النبي ﷺ والأئمة الأطهار عليهم السلام، ودرس المسار التاريخي للتحولات السياسيّة ــ الاجتماعيّة في العالم الإسلامي وخصوصاً إيران، مضافاً إلى الواقع السياسيّ ــ الاجتماعي لزمانه، ليختار بعد ذلك أسلوبه في العمل والكفاح.

بدايةً، رفع الإمام الخمينيّ العقبات التي اعتورت طريق الكفاح ومنها مفهوم التقية. ثم جعل هدفه الأول الكفاح والهجمات الشديدة ضد بؤرة الفساد في المجتمع؛ أي نظام الحكم الملكي، وكان مشروع عدم الشرعية الخطوة الأولى في هذا الطريق. ثم أعلن هدفه النهائي وهو تأسيس حكومة إسلامية على الرغم من جميع الضغوط ومساعي الاستسلام والمصالحة، حيث أصرّ الإمام على موقفه بحسم وصمد حتى تحقيق النصر.

بالمستطاع تقسيم فترة قيادة الإمام الخمينيّ إلى أربع مراحل:

المرحلة الأولى: ظهور الإمام كقائد سياسي ــ ديني وإحرازه شعبية واسعة وسريعة. بدأت هذه المرحلة بإعلانه معارضةَ قانون اتحادات الولايات

والمحافظات، وبلغت ذروتها في خطابه الشهير يوم عاشوراء، ثم اعتقاله ونشوب انتفاضة ١٥ خرداد (٥ مايو)، وانتهت بنفيه وخيانة بعض رجال الدين مثل شريعتمداري. بادر الإمام الخمينيّ خلال هذه المرحلة من النضال إلى أربع خطوات أساسية:

١. حرّم التقية، فرفع عن طريق التحرك والعمل الإسلامي عثرةً، بقيت طوال سنوات مديدة العقبة الأهم في طريق الكفاح الشعبي المباشر والعنيف ضد الأنظمة الاستبدادية، والذريعة التي يتشبث بها المساومون.

٢. سحب عملية الكفاح إلى المركز الرئيس للأنشطة الدينية ـ أيْ الحوزة العلمية في قم ـ ليشطب إلى الأبد على نظرية فصل الدين عن السياسة التي بُذلت جهود إعلامية كبيرة لنشرها وتكريسها؛ بل لقد فرض الإمام حتى على الذين تجنّبوا سابقاً الخوض في العمل السياسيّ أن يتخذوا مواقفهم، فنسف بذلك التقليد القديم الذي ساد الحوزة العلمية في قم.

٣. ركّز حراب جهاده على بؤرة الفساد الرئيسية؛ أي الحكم الملكي وشخص الشاه، وأنهى بذلك الأسلوب المحافظ السابق في الكفاح. فقد كان معارضو النظام وخصوصاً الليبراليون وحتى بعض المتدينين يحاولون تحاشيَ الهجوم المباشر ضد الملكية والشاه، ويكتفون بمهاجمة الحاشية كرئيس الوزراء والوزراء فيُبقون البلاط مصوناً بريئاً من الجرائم والأخطاء.

لكن الإمام شكّك في شرعية الملكية وعزف عن أي شكل من أشكال المحافظة الدارجة في معالجة هذا الموضوع، وجعل المحور الرئيس للعمل الكفاحي مهاجمة السبب الرئيس لكافة المفاسد ألَا وهو الملكية ورجال البلاط والشاه نفسه، فمنح الآخرين الجرأة والشجاعة على ذلك: "الله وحده يعلم ما الذي ارتكبته الملكية في إيران من جرائم منذ بداية ظهورها؛ جرائم الملوك سوّدت تاريخنا كله. ألم يأمر الملوك بقتل الناس جماعياً وقطع الرؤوس دون أدنى تردُّد، كلمة ملك الملوك في رأي نبي الإسلام هي أبغض الكلمات عند

الله. مبادئ الإسلام تعارض الملكية، اهدموا قصور الاستبداد الشاهنشاهي في إيران، الملكية إحدى أخزى الرجعيات وأوضعها..."[1].

٤. هاجم مباشرةً كافة القوى الأجنبية الكبرى وعلى رأسها أميركا، رافضاً كل ألوان المحافظة السياسيّة التي شاعت في الماضي، وخصوصاً خلال فترة الثورة الدستورية وتأميم النفط، وبذلك اختار منهجاً في الكفاح السياسيّ جديداً تماماً. فخلال فترة الثورة الدستورية حاول الثائرون عبر الاعتصام في السفارة البريطانية أن يحظوا بدعم الدولة البريطانية "الفخيمة" كما كانت تُوصف، وكانت النتيجة سيادة الماسونية على مصير الشعب الإيراني باسم الدستور. وفي أوان تأميم النفط استغلّوا تعارض مصالح القوتين الكبريين على حد تعبير الدكتور مصدق، أيْ أنهم أمّموا النفط بمساعدة الإدارة الأميركية، ولم تمضِ أيام حتى دبّرت بريطانيا وأميركا انقلاباً معروفاً واستولتا لمدة ٢٥ عاماً لا على صناعة النفط الإيرانية فحسب، بل على كافة مقدّرات البلاد.

قد نظر الإمام بعمق في تجارب الماضي وقال سنة ١٩٦٤ م كلمته الشهيرة: "أميركا أسوأ من بريطانيا، وبريطانيا أسوأ من أميركا، والسوفييت أسوأ من كليهما، وبعضهم أقذر من بعض. لكن مشكلتنا اليوم مع هؤلاء الخبثاء، مع أميركا"[2]. بذلك أغلق جميع الطرق على التابعين للسياسات الخارجية فلم تعد أمامهم أية منافذ وآمال للمشاركة في الكفاح وسرقة ثمار جهاد الشعب.

بهذا الأسلوب استطاع الإمام عبر التفهّم الصحيح لآلام الناس ومعاناتهم، وبتوظيف منزلته المميزة (المرجعية التي تضفي على أقواله وآرائه شرعية دينية)، وعلى الرغم من مساعي النظام نقل مؤسّسة المرجعية العليا بعد رحيل آية الله البروجردي إلى خارج البلاد، استطاع تولّيَ هذا المقام عبر إحراز القبول العام والعمل كقائد ديني ــ سياسي جديد لإيران وخلال فترة يأس وقنوط شديدين،

---

(١) بريركرلر، بيريلانشه، **إيران، ثورة باسم الله**، ترجمة: قاسم صنعوي، ص ١٣.
(٢) **صحيفة النور**، ج١، ص ١٠٥.

وإعادة أنوار الأمل إلى قلوب المتعطشين للنضال. وقد وجد الناس فيه ضالتهم وقرأوا في كلامه وكتاباته آمالهم ومطامحهم.

المرحلة الثانية: مرحلة فتور طويل في قيادة الإمام الخمينيّ استمرت ١٥ سنة، وبدأت بنفيه إلى تركيا وانتهت بمغادرته النجف الأشرف. مع أن الإمام كان يصدر البيانات والفتاوى، ويلقي أحياناً الكلمات والمحاضرات خلال هذه الفترة حسب ما تقتضيه الظروف والأحداث التي تقع في إيران، مواصلاً بذلك معارضته وكفاحه لنظام الشاه، ومحافظاً على صلته المعنوية مع الشعب في سبيل توجيهه وإرشاده سياسياً، إلّا أن الإنجاز الرئيسي الأهم الذي حققه الإمام خلال هذه المدة هو إلقاؤه ــ كمنظّر للثورة ــ سلسلةً من الدروس الحوزوية عُرِفت باسم الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه، راسماً بذلك الهيكلية العامة لنظام الحكم بعد الثورة، وأوضح للذين لم يكن مفهوم الحكومة الإسلامية جلياً بالنسبة لهم نوع المجتمع والحكومة التي يعتزم إيجادها.

وكما ذكرنا في الفصل الأول، فإنَّ قيادة الثورة تتجلّى في ثلاثة أشكال: القائد كمنظِّر للثورة، وكآمر أو بطل ثوري، أو كمهندس ورئيس للحكومة الثوريّة.

وقد مارس الإمام خلال هذه المرحلة دوره كمنظِّر للثورة بنحو جيد. مع أن إيديولوجيا الثورة النابعة من الإسلام ومصادره الرئيسة كالقرآن والسنة والأحاديث لم تكن مما يرتاب فيه أحد، لكنْ حيث إنه قد مضى ١٤ قرناً على الحكومة الإسلامية الحقيقية التي انبثقت بشكل عملي ملموس، وخصوصاً في زمن غيبة الإمام المهدي ﷺ وبالنظر للتطورات الاجتماعيّة الهائلة التي وقعت طوال ١٤٠٠ سنة؛ لذا لم يكن من الواضح لدى الناس ماهية الحكومة الإسلامية التي ينبغي أن تقوم على أنقاض النظام الملكي، وكيف ستتعاطى مع شتى القضايا لا سيما الظواهر العصرية. لم يكن من الواضح ما هي طريقة انتخاب القائد، وبنية الحكومة، وتوزيع المسؤوليات. هل هي ضرب من الحكومة الثيوقراطية أم الديمقراطية الغربية أم الشمولية؟ في مثل هذه الظروف أطلق الإمام مبادئ

حكومة ولاية الفقيه محدداً للناس الإطار الرئيسي لنظام الحكم الإسلامي.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة حينما اشتعلت الشرارات الأولى للثورة في نوفمبر ١٩٧٧م في قم، فأشعلت النيران التي كانت خامدة تحت الرماد، وسرعان ما أحرقت كل كيان النظام الحاكم في إيران، فأنهت إلى الأبد نظام الحكم الشاهنشاهي الذي استمر ٢٥٠٠ عام.

في هذه المرحلة شخَّص الإمام الظروف بدقة واستثمر يقظة الشعب وتحرُّكه، ولم يرَ من الصحيح التريث والتردّد، فرفع راية قيادة الثورة، ولم يكن لأي لون من المصانعة والاستسلام، بل استوعب إرادة الشعب المضحّي وقدراته، فأعلن عن عزيمته الراسخة الحاسمة على مواصلة الكفاح الحقيقي حتى إسقاط نظام الشاه.

بتوجّه الإمام إلى فرنسا وتوفر فرص أكبر لتواصله مع أنصاره ومحبّيه، تحولت منطقة "نوفل لوشاتو" التي أقام فيها بباريس إلى مركز لقاء الإيرانيين بقائدهم، بل أضحت لفترة من الزمن عاصمة إيران الثانية، بل لنقُلْ: عاصمة إيران الحقيقية. وهناك انتقلت الثورة الإسلامية من طور الكلام إلى طور العمل واستأصلت نظام الشاه من جذوره.

معالم المنهج الذي اتخذه الإمام لقيادة الثورة وتحقيق الانتصار في هذه المرحلة هي:

١. الحيلولة دون تغلغل ونفوذ جميع الذين شعروا بفراستهم القوية أن انتصار الثورة بات وشيكاً؛ لذلك حاولوا الاقتراب إلى قائدها ورأسها: "ليس للإمام ناطق رسمي باسمه. لم نتحالف ونتآلف مع أحد، كل من يتكلم كلامنا فهو معنا ومع الشعب". وبذلك سدّ الإمام الطريق بوجه أي استغلال لموقعه ومكانته ولمكتسبات الثورة.

٢. تعامله الحاسم مع الأمور، وعدم مصانعته في طريق تحقيق أهداف

الثورة أحبط محاولات الكثير من الليبراليين والمعتدلين الرامية إلى أن يفرضوا عليه سياسة أكثر اعتدالاً، أو سياسة الخطوة بعد الخطوة، أو الخندق بعد الخندق على حد تعبير المهندس بازركان. وقد رفض الإمام بحسم كل هذه الأساليب، وأعلن دوماً أن نظام الشاه يجب أن يسقط وتقام على أنقاضه الجمهورية الإسلامية بأصوات الجماهير.

٣. استثمر الإمام الظرف المناسب الذي توفر له في باريس من حيث ارتباطه بوسائل الإعلام العالمية، وأوصل رسالة الثورة إلى أسماع الرأي العالمي بأقصى ما استطاع، حتى أنه كان يشارك في عدة لقاءات صحفية وتلفزيونية يومياً ويجيب عن مختلف أسئلة المراسلين. وبذلك استطاع منح أهداف الثورة مديات عالمية وفتح باب آخر للنضال ضد الشاه وأنصاره على المستوى الدولي.

وهكذا تمكّن الإمام من توجيه الحماس والهياج والإرادة الجماهيرية؛ بحيث يحقق أهداف الثورة خلال أقصر مدة ممكنة وبعيداً عن استخدام السلاح والعنف.

كلما تسارعت وتيرة الحركة الجماهيرية كلما ظهرت للعيان قدرات الإمام القيادية وتنوعها أكثر. وكانت ذروة هذه المرحلة حينما خرج الشاه من إيران وعاد الإمام منتصراً إلى أحضان الجماهير، فتصاعد خفقان قلب الثورة بنحو كبير، وحينما رفض الإمام في يوم الثلاثاء العاشر من فبراير ١٩٧٩م أوامرَ الحكومة العسكرية، كان قد أعلن بذلك عن انتصار الثورة ومرور الساعات الأخيرة من عمر نظام الشاه.

المرحلة الرابعة: وهي الأصعب والأدق في قيادة الثورة، وكان يجب على الإمام فيها أن يمارس دوره كزعيم اجتماعي وكرئيس للحكومة، فيأخذ سفينة الثورة وسط محيط صاخب إلى ساحل الأمان والسكون. في حين كانت السلطة السياسيّة للنظام الطاغوتي قد سقطت، وتحرّر ملايين البشر من أغلالها، ومن الممكن حدوث فوضى وخروج للمسيرة من سيطرة القيادة، كان يجب على

قائد الثورة ضبطُ الهياج والمشاعر العامة للناس بكل اقتدار، والحؤول دون نشوب الفوضى والهرج والمرج، والعملَ كمهندس حاذق قدير لتشييد صرح الحكومة الإسلامية الجديد ـــ الذي سبق أن أطلق هو فكرته وخارطته ـــ على أنقاض الحكومة المنهارة.

أية غفلة أو عدم دقة في هذه المرحلة كان يمكن أن تؤديَ إلى إساءة استغلال الحريات المعطاة، أو الارتخاء، والفتور في حالة الهياج والحماس الجماهيري الذي يعد المحرّك المركزي للثورة، أو سرقة مكتسبات الثورة وحرفها عن المسار الرئيسي المرسوم لها.

استخدم الإمام أسلوباً بسيطاً وواضحاً للنضال ضد نظام الشاه، واجتنب كل صنوف اللعب السياسيّ المتداول، فتوهّم كثير من المحلّلين أن رجال الدين والإمام ربما كان بوسعهم مكافحة النظام وإسقاطه، لكنهم سيعجزون عن إدارة المجتمع والحكم بعد ذلك، وسيتركون الأمور على الأرجح للخبراء والتكنوقراط، لكن الإمام بدّل بنبوغه وقدراته الفذة آمال الكثير من المستنيرين والتكنوقراط إلى يأس وأثبت مهارته وحذقه في مواصلة قيادة الحركة والنضال الجماهيري، واهتم من جهة بملاحقة ودحر فلول النظام السابق وأعداء الثورة الجدد، وشنّ حرباً ضروساً حاسمة ضد المؤامرات الداخلية والخارجية، لا سيما مؤامرات القوى الكبرى ضد الثورة، وتولّى من جهة أخرى القيادة السياسيّة لنظام الجمهورية الإسلامية الفتي. وقد استطاع بتدبّر ودقة كبيرة، وبتوظيف صحيح لظروف الشعب واستعداده، وبسرعة غير مسبوقة في ثورات العالم، أن يكرِّس ويُرسي في غضون عام واحد دعائم النظام الإسلامي عبر انتخابات متعدّدة منها الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية، وانتخابات مجلس الخبراء، ورئاسة الجمهورية، ومجلس الشورى الإسلامي، وتدوين الدستور والاستفتاء بشأنه، فبرهن بذلك على مواهبه وإمكاناته النادرة في البناء وإدارة مجتمع ما بعد الثورة.

وقد لا يكون من المناسب هنا الخوض في إشكالية: هل فكرة ماركس القائلة: إن "الأفراد والأبطال من صناعة التاريخ" هي الصائبة، أم أن الصواب هو قول كارلايل: "الأفراد والأبطال هم الذين يصنعون التاريخ"؟ لكن عند دراسة مسار الثورة الإسلامية وخصوصاً قيادة الإمام الخميني، سيكون أفضل ما يوصف به هو أنه صنيعة تاريخ الإسلام، وصانع تاريخ الثورة الإسلامية.

الفصل الثالث

ما بعْد انتصار الثورة

المقـــال الأول:

حكومـة سيـادة المعتدليـن

كان إسقاط النظام البغيض السابق، مهما كان السبب وبأي أسلوب وقوة وإمكانات، يعدّ أسهل بكثير من إدارة الأمور والمجتمع وبناء نظام مثالي بعد انتصار الثورة، وإسقاط النظام السابق. حيث إن تحرّر الفئات والطبقات الاجتماعيّة التي تم أسرها واستغلالها سنواتٍ طويلة، وغياب قوة مركزية منسجمة وناضجة، وظهور وتفاقم الخلافات والتناقضات الداخلية و... إلخ، يولِّد ذلك كله أزمات سياسية واجتماعيّة تفرض على المجتمع الثوري ولفترة طويلة نسبياً توتراتٍ واضطرابات شديدة، قد تأخذ المجتمع إلى مهاوٍ خطيرة جداً كالاشتباكات والحروب الداخلية.

وتؤدي أزمان ما بعد الثورة غالباً إلى تغييرات في البنى السياسيّة والاجتماعيّة قد تكون دائمة. حيث تغيُّر النزاعات الطبقية العلاقات الاقتصاديّة. و تغيّر الأنشطة السياسيّة السيادة السياسيّة، وتبدّل غالباً الأنظمة الملكية المستبدة وشبه

البيروقراطية إلى حكومات وطنية ــ شعبية تقوم على مؤسّسات ثورية جديدة.

ولن تعود الطبقات الثرية الراقية وصاحبة الأملاك بعد الثورة طبقاتٍ ممتازة فريدة في المجتمع السياسيّ، وستفقد دورها في السيطرة على الطبقات الدنيا من مزارعين وعمّال ومؤسّسات سياسية. وإنَّ الذين كانوا يحُولون بطريقة منظّمة دون دخول الشرائح الواعية للنظام السياسيّ والمشاركة فيه سوف يُستأصلون في غمرة الاضطرابات الثوريّة.

وعلى القادة السياسيّين الجدد مكابدة أزمات عدَّة في وقت واحد، منها الأنشطة التخريبية والداعية إلى التفرقة والمعادية للثورة داخل المجتمع، والتي تحُول دون نضج النظام الجديد وتماسكه. وسينتهز الأعداء الأجانب وجود هذه الزلازل والأزمات الداخلية ليشنّوا هجمات عسكرية، وعلى القيادة الجديدة مواجهة هذه المشكلات والأزمات، والمبادرة في الوقت ذاته إلى تأسيس أجهزة النظام الجديد، والعمل على تكريس الثورة وتثبيتها.

ويعود النجاح في مواجهة هذه المشكلات بدرجة كبيرة إلى مدى قدرة القادة الثوريين على تعبئة طبقات المجتمع الدنيا ــ التي كانت سابقاً مستبعدة عن السياسات الوطنية ــ لخدمة الثورة وحمايتها.

حيث إنّ الثورة تحرّر طاقات مكبوتة كثيرة جداً لدى شرائح المجتمع وترفع توقعاتهم للمشاركة في المؤسّسات السياسيّة؛ لذا ستكون الوظيفة والمشكلة الأولى أمام القادة الثوريين هي كيفية السيطرة على هذه الطاقات وتوجيهها والحؤول دون الفوضى والاضطراب.

وتشير الدراسات المختصة بالثورات المعروفة في العالم إلى أنها واجهت صعوبات متماثلة واستخدمت لمعالجتها أحياناً حلولاً متقاربة؛ من ذلك أن حركة التغيير في المؤسّسات السياسيّة كانت تدريجية في كل الثورات، فلم

تنتقل السلطة من الملكية إلى الراديكالية الثوريّة بصورة مفاجئة، إنما حصلت بعض الخلافات أدّت إلى قيام حكومة معتدلة أخفقت عادةً في بث التغييرات اللازمة، وتركت مكانها للحكومات الراديكالية.

وبالنظر إلى أن عمر الثورة الإسلامية لا يتعدّى العقدين من الزمن ستقتصر دراستنا في ما يرتبط بهذه الثورة على العقد الأول منها حتى رحيل الإمام الخميني.

الثـورة بعد الانتصـار

بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في ١١ شباط ١٩٧٩م، وعلى الرغم من القوة والانسجام الذي تمتَّع به الراديكاليون بقيادة الإمام الخميني، أخذ المعتدلون الليبراليون زمام السلطة والحكم كما حصل في فرنسا وروسيا. ويمكن تلخيص الأسباب التي أدّت إلى تكرار التاريخ نفسه في إيران بما يأتي:

١. لم يكن للمجتمع الإيراني وقيادة الثورة معرفة واسعة وكاملة بالقوى الثوريّة القادرة على إدارة البلاد، فقد كان المعروفون منهم هم الذين تولّوا مسؤولياتٍ حكوميّة في حكومة الدكتور مصدق وتركوا عن أنفسهم ذكرى في أذهان الشعب.

٢. لم يكن قائد الثورة ميّالاً لأن يتولّى رجال الدين مسؤوليّات حكوميّة مباشرة؛ ومن جهة ثانية لم يكن رجال الدين قد مرّوا بتجارب تفصح عن قدراتهم الإدارية.

٣. كان المهندس **بازرگان** وأنصاره في حركة "حرية إيران" الشخصيات الوطنية الليبرالية الوحيدة ذات الطابع والمنحى الديني، وكانوا مقبولين إلى حد كبير من قبل التيارات والفئات المختلفة.

٤. بناءً على أمر قائد الثورة بأن تكون الحكومة الأولى بعد انتصار الثورة

حكومةً موقتة، كانت مهام هذه الحكومة موقتة وعابرة وخاصة بفترة انتقالية.

وقبل الخوض في تطورات ما بعد الثورة، من الضروري تسليط بعض الضوء على سمات الليبرالية وخصائصها في إيران.

قامت أفكار الليبراليين الإيرانيين على أساس النظريات الليبرالية الغربية، ولا سيما في فرنسا. ولا مجال هنا لمناقشة درجة التطابق بين آراء الليبراليين الإيرانيين ومعايير الليبرالية الغربية؛ بيدَ أن إطلاق عنوان "الليبراليين" على الجماعات المعتدلة في الثورة الإيرانية كان أمراً مقبولاً لدى كافة التيارات التي أيّدتهم أو عارضتهم، وحتّى لدى الباحثين الغربيين والمحلّلين في الإدارة الأميركية.

وكان من الطبيعي، أن يخضع الليبراليون الإيرانيون لتأثير مجتمعهم وبيئتهم، فتكون لهم نظرياتهم وآراؤهم الخاصة المستوحاة من واقعهم الاجتماعي. ومن جهة أخرى، ينبغي ملاحظة أن الليبراليين الإيرانيين لم يكونوا جماعة منظمة متجانسة كالليبراليين الغربيين، إنما كانوا طيفاً يتكوّن من ليبراليين دينيين (حركة الحرية) وغير دينيين، وحتى جماعات اشتراكية ديمقراطية شكّلت نوعاً من التحالف الإستراتيجي في الجبهة الوطنية، ولم يكن بينهم ما يكفي من التفاهم أحياناً حول اختيار الأساليب والتكتيكات. فمثلاً، توصّل بعضهم إلى تفاهم مع الشاه وقَبِل التصدّي لمهام رئاسة الوزراء في عهده، كما فعل بختيار الذي وقف بوجه جماهير الشعب، وبعضهم من أمثال متين دفتري رفع راية معارضة الثورة بعد انتصارها مباشرة، وبعضهم كحركة الحرية تعاونوا لفترة مع الثوار وتولّوا مسؤوليات الحكم في الجمهورية الإسلامية.

في ضوء المواقف السياسيّة التي اتخذتها الجماعات الليبرالية من قضايا المجتمع الإيراني والثورة، يمكن القول: إن الليبرالية في إيران تتمتع بالخصائص الآتية:

١. تأثر الليبراليون الإيرانيون بالثقافة والحضارة الغربية بشدة، واقتبسوا الكثير من آرائهم وتصوراتهم من الثقافة الغربية؛ يقول المهندس **بازرگان** في هذا الصدد:

«الحياة التي نعيشها اليوم غربية كلها. طريقة تفكيرنا، ودراستنا، وكفاحنا، وثورتنا، ومعارضتنا للاستعمار والاستغلال، كلها من هدايا الغرب»[١].

٢. كانوا يعتقدون بأصالة الفرد والحريات الفردية ما لم تتعارض في ما بينها.

٣. لم يكونوا ينظرون للتطور العلمي بعين الاستحسان فحسب، بل حاولوا إثبات العديد من الظواهر الاجتماعيّة ــ الدينية (كمعرفة الخالق والمعاد مثلاً) بطرق علمية، وفي الكتب الدينية التي وضعها المهندس **بازرگان** دلالة كافية على أهمية التطور العلمي لديه.

٤. آمنوا بالكفاح ضمن الإطار القانوني؛ وحتى في عهد النظام الشاهنشاهي كانوا يرجعون إلى الدستور؛ ليتخذوا مواقف إصلاحية لا أكثر، ولم يؤمنوا إطلاقاً بالثورة وانتهاج أساليب ثورية، بل جنحوا إلى سياسة "خطوة خطوة" أو "الخندق بعد الخندق".

٥. اعتقدوا بالوطنية والقومية، ولم يكن الإسلام مهماً بالنسبة لمعظمهم، إلّا داخل الإطار الوطني والقومي، وعلى حد تعبير أحدهم: "نحن إيرانيون أولاً، ومن ثم مسلمون".

٦. الدين من وجهة نظر معظمهم جزء من شؤون الفرد الشخصية، فالدين منفصل عن السياسة. ولم تكن الجماعات الليبرالية ــ الدينية تعتقد بانفصال الدين عن السياسة؛ لكنها لم توافق على منح الأولوية للقضايا الدينية وتطبيق أحكام الإسلام في كافة المجالات السياسيّة والاجتماعيّة، وعلى حد تعبير

(١) **مواقف حركة الحرية من الثورة الإسلامية**، ص ٢٤.

المهندس **بازركان**: كانوا يجدون واجبهم في خدمة إيران من خلال الإسلام.[1]

٧. المنبت الطبقي لليبرالية في إيران هو الشرائح الاجتماعيّة المتعلّمة والمرفّهة في المدن، فلم يكن لهم نفوذ أو مكانةٌ بين قطاعات الشعب الفقيرة والقروية.

٨. لم يكن الليبراليون بعيدين عن قطاعات الشعب؛ بسبب وضعهم الطبقي والثقافي فحسب، بل كانوا عاجزين عن التواصل مع شرائح الشعب، ولم يجتمع الطرفان على لغة واحدة، ولم يكن الليبراليون يرَون للجماهير دوراً في السلطة. وكان همهم الوحيد أن تؤيد الجماهير مواقفهم وتتظاهر وتضحّي من أجل وصولهم إلى السلطة.

٩. لم يكن لليبراليين علاقات وثيقة مع رجال الدين، وحتى حين يقيمون معهم علاقات فقد كان هدفهم كسبَ دعم رجال الدين ومن ورائهم قطاعات الشعب الواسعة وصولاً إلى سدة الحكم، ولم يكونوا يؤمنون بإشراكهم في الحكم.

١٠. لم يكونوا يوافقون بطبيعة الحال على مبدأ "ولاية الفقيه"، فهم يرَون أنه يُفضي إلى دكتاتورية دينية.

١١. أولَوا أهمية كبيرة لمبدأ "التخصّص" (التكنوقراط) في اختيار المسؤولين والمدراء، وفضّلوه على مبدأ الالتزام والإيمان بالنظام.

١٢. اعتمدوا على البيروقراطية الإدارية، والالتزام بالمقرَّرات واحترام النظام الإداري، ولم يحسنوا الظن بالمؤسّسات الثوريّة النابعة من صميم الثورة، وكانوا غير مرتاحين لأنشطة مثل هذه المؤسّسات وتدخّلها في الشؤون الإدارية.

١٣. رجّحوا مبادئ التسامح والعفو وغض الطرف على مبدأ العقاب

---

(١) انظر: المهندس بازركان، **الثورة الإيرانية في خطوتين**، ص ١١١.

والقصاص؛ لذلك عارضوا إدانة رجال النظام السابق من قبل محاكم الثورة، واعتبروها قفزةً واضحة نحو الماركسية الدولية، وليست وليدة الوجه المشرق للنبي محمد ﷺ.[1]

١٤. بالنظر إلى منحاهم المعادي للشيوعية، واعتقادهم بعدم إمكانية العيش برخاء من دون الاعتماد على إحدى القوتين العظميين، طالبوا بدعم المعسكر الغربي والتقرّب إليه رغم اعتقادهم بمبدأ الحياد.

١٥. فهمهم لسياسة "لا شرقية ولا غربية" التي طُرحت في مظاهرات الجماهير ومطالبهم لم يتعدَّ سياسة الموازنة السلبية للدكتور مصدق، فقد اعتقدوا أن لهذا الشعار مفهوماً وطنياً دفاعياً تماماً، وقد تم تحريفه ليكتسب طابعاً مناهضاً للغرب[2].

١٦. معظمهم اعتبروا أنفسهم أتباعاً للدكتور مصدق، واتخذوه قائداً وطنياً لهم، فكانوا في الحقيقة مصدّقيين- وطنيين.

بعد انتصار الثورة الإسلامية وإسقاط نظام الشاه، توزَّع المجتمع الإيراني إلى التيارات والفئات السياسيّة التالية:

التيـــارات السياسيّة

١. الثوريون المتدينون والمؤمنون بالإيديولوجيا الإسلامية، أو الإسلاميون بقيادة رجال الدين وعلى رأسهم قائد الثورة الإمام الخميني، والذين سنسمّيهم

(١) **الثورة الإيرانية في خطوتين**، مهدي بازرگان، ص ١١٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

من الآن فصاعداً: قوى حزب الله[1].

٢. المعتدلون أو الليبراليون الوطنيون، وهم تيار يعارض نظام الشاه؛ لكنه يعارض الممارسات الحادة أيضاً، وقد عارض التعامل الثوري بعد انتصار الثورة، ويعتبر نفسه الأجدر لإدارة المجتمع.

٣. الجماعات اليسارية والميّالة لليسار المعارضة لنظام الشاه، والتي عارضت أيضاً تأسيس الجمهورية الإسلامية، وانضمت بعد انهيار النظام الملكي إلى صفوف معارضي الجمهورية الإسلامية، ومنهم منظمة مجاهدي الشعب، وفدائيو الشعب، و "پيكاري" (المناضلون) و... إلخ.

٤. الجماعات المؤيِّدة للنظام السابق والمنتفعة منه، والتي تعرّضت مصالحها للخطر بانتصار الثورة، فانخرطت في صفوف معارضيها، ومنهم الملكيون، وعناصر السافاك، والماسونيون ممن طالهم الإقصاء من الجيش والمؤسّسات الحكوميّة [2].

ورغم أن الثوريين المتدينين كان لهم دور أساسي في انتصار الثورة، بيدَ أن جهودهم الرئيسية انصبّت بعد انتصارها على السيطرة على الأوضاع والحيلولة دون انحراف المديرين والمسؤولين. وظلّت قيادة الثورة كما كانت في السابق تمارس دور التوجيه والإرشاد محافظةً على صلتها الدائمة بشرائح الشعب

---

(١) حيث إننا سنكثر الإشارة إلى هذه الجماعة نورد هنا خلاصة لخصائصهم:

أ ــ يؤمن حزب الله بالإسلام الفقهي وبمبدإ ولاية الفقيه، ويعتبر قيادة رجال الدين ضمانة لنجاح الثورة.

ب- يصر على حفظ المبادئ والمعايير الإيديولوجية ــ العقيدية أكثر من تفكيره بالانتصارات الآنية.

ج- يؤمن بالإسلام كمدرسة شاملة كاملة وعالمية وقادرة على تلبية متطلبات المجتمعات في كل زمان ومكان.

د- يعتمد على مبدإ الإيثار والاستشهاد في سبيل الهدف، مكتسباً بذلك قوة لا تجابه ولا تخشى من أية قوة مادية أخرى.

هـ- يتبرّأ من الشرق والغرب ويرى مكافحتهم من واجباته إلى حين القضاء على الاستكبار.

(٢) أطلق على هذه الجماعة اسم "الطاغوتيين" اقتباساً من التعابير القرآنية.

والمسؤولين الحكوميين والثوريين، وكانت لا تزال تمسك بزمام القوة والسيطرة. وكان المجلس الأعلى للثورة والحكومة منتخبين من قبل الإمام الخميني، ولم يكن لهما من دون تأييد الإمام أية صفة شرعية، بل وأي تأييد أو دعم شعبي.

وكان رجال الدين يشاركون وينشطون عادةً في المؤسّسات المنبثقة من الثورة ومنها: المجلس الثوري، ومحاكم الثورة، ولجان الثورة، والحرس الثوري، وجهاد البناء، وإمامة الجمعة والجماعة، والحزب الجمهوري الإسلامي و... إلخ. نشط الشباب والجماعات المتدينة المؤمنة في هذه المؤسّسات الثوريّة، وواصلوا تضحياتهم كتكليف شرعي وثوري لصيانة مكتسبات الثورة، ولا سيما الكفاح ضد أعداء الثورة وخدمة المحرومين والمستضعفين[1].

الطيف الثاني هو الليبراليون الذين سيطروا في ضوء خصائصهم على الحكومة والمؤسّسات الرسمية، وحاولوا تشكيل المجتمع بعد الثورة حسب طريقتهم وفهمهم. وسيطروا على شطر من المجلس الثوري، وهيئة الوزراء، والإذاعة والتلفزيون، ووسائل الإعلام. وكانت غالبية الصحف في أيدي الليبراليين. والفئتان الثالثة والرابعة مارستا أدواراً تخريبية وحاولتا عن طريق

---

(١) وهكذا شهدت الثورة الإسلامية في إيران أيضاً ــ كما في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة ــ ضرباً من الحكم المزدوج. من جهة كان الحكم الرسمي عن طريق المؤسسات الحكوميّة بيد المعتدلين الليبراليين الذين لم يحظوا بثقة الجماهير، ولا بالروح والقوة الكافية للسيطرة على الأوضاع، ولم يكن الطريق مفتوحاً للقوى الثوريّة كي تلج إلى مؤسساتهم ومنظومتهم بسبب ضوابطهم ومقرراتهم الخاصة. وبسبب تزايد الضغوط الاجتماعيّة والحاجة المتصاعدة لتأمين المطالب الثوريّة على الصعد السياسيّة، والأمنية، والاقتصاديّة، و ... إلخ ظهرت المؤسسات الثوريّة بموازاة المؤسسات الرسمية وبقيت إلى يومنا هذا في الغالب، بل وتمتعت بالصفة القانونية. فقد ظهرت محاكم الثورة بموازاة العدلية، وحرس الثورة بموازاة الجيش، ومؤسسة الإسكان بموازاة وزارة السكن، وجهاد البناء بموازاة الوزارات المسؤولة في القرى. تشكلت هذه المؤسسات تدريجياً، ورغم الجهود الحثيثة المبذولة إلى اليوم من أجل دمجها بعضها لكن هذه الجهود لم يكتب لها النجاح بسبب الطبيعة والثقافة المختلفة بينها. الفارق الرئيس بين ازدواجية الحكم في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة وبينها في الثورة الإيرانية يعود إلى صِلات طرفَي الحكم على المستويات العليا للثورة، ففي حين لم يكن في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة أية صلات بين طرفي الحكم، توفرت هذه الصلات في الثورة الإسلامية بفضل القيادة القوية، فكانت مساحة صلاحيات هذه الأطراف تحدد عن هذا الطريق.

البناء التنظيمي واستقطاب الكوادر وجمع الأسلحة، الحؤول دون قيام نظام الجمهورية الإسلامية وتطوره وإدارته بنحو سليم.

مراحل التطور التكاملي

يمكن تقسيم مسيرة التكامل بعد الثورة الإيرانية إلى أربع فترات:

الفترة الأولى: حكومة الليبراليين: وهي فترة الحكومة الرسمية لليبراليين حيث مارس الثوريون دور الأقلية، وقد بدأت بانتصار الثورة وتشكيل الحكومة الموقتة، وانتهت باحتلال السفارة الأميركية واستقالة المهندس **بازرگان**.

الفترة الثانية: الحكومة المشتركة: يمكن تسمية هذه الفترة بفترة الحكومة المشتركة والتي بدأت بتكليف المجلس الثوري بإدارة كافة شؤون البلاد بعد استقالة المهندس **بازرگان**، وانتهت باكتمال مهام المجلس الثوري وبدء رئاسة وزراء الشهيد رجائي. ورغم انحسار نفوذ الليبراليين في هذه الفترة، لكنهم شكّلوا مع ذلك حوالي نصف أعضاء المجلس الثوري، وتعزّز وضعهم بعد انتخاب بني صدر لرئاسة الجمهورية ورئاسة المجلس الثوري والقيادة العامة للقوات المسلّحة، فكانوا لا يزالون حتى ذلك الحين على درجة ملحوظة من القوة والنفوذ والمناصب الحكوميّة.

الفترة الثالثة: حكومة حزب الله: بدأت هذه الفترة بانتخاب الشهيد رجائي لرئاسة الوزراء، واستمرت حتى عزل بني صدر وتفجير مقر الحزب الجمهوري الإسلامي في ٢٨ حزيران ١٩٨١ م، ويمكن اعتبارها فترة الحكم الرسمي لقوى حزب الله وتراجع الليبراليين إلى موقف الأقلية؛ حيث كانت الأكثرية في المجلس التشريعي، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس القضاء الأعلى، وهيئة الوزراء من نصيب أتباع خط الإمام. ومع ذلك بقي الليبراليون في مناصب رئاسة الجمهورية، والقيادة العامة للقوات المسلّحة، وأقلية البرلمان، والإذاعة والتلفزيون، والبنك المركزي، وواصلوا معارضتهم للحكومة وخط الإمام.

الفترة الرابعة: الحكومة المطلقة لحزب الله: وتبدأ بعزل بني صدر عن رئاسة الجمهورية والإقصاء التام لليبراليين عن المسؤوليات الحكوميّة وتستمر إلى يومنا الحالي، وهي طبعاً فترة حكم النظام من قبل القوى الدينية والإقصاء الرسمي للقوى الليبرالية. وهكذا يلاحظ أن تحول الحكم في الثورة الإسلامية لم يكن فجائياً على غرار ما حصل في الثورتين الفرنسيّة والروسيّة، إنما حصل التحول من النظام الملكي إلى النظام الإسلامي الثوري بشكل تدريجي وعلى أربع مراحل. في هذا القسم من الدراسة (حكومة المعتدلين) سنكتفي بذكر القضايا المتعلقة بالفترتين الأوليين تاركين المعالجاتِ الخاصة بالفترتين التاليتين إلى المبحث اللاحق.

الفتـــرة الأولى: الحكومــة الموقتـــــة

بعد انتصار الثورة الإسلامية الذي تحقق بفضل المساهمة الواسعة لمعظم شرائح الشعب، تولّت زمام السلطة حكومة معتدلة لم تكن ثورية، ولا تؤمن بالتحركات والخطوات الثوريّة، ولا تمتلك في الأساس فهماً صحيحاً للثورة. وكانت شرائح الشعب الواسعة قد تحرّرت بعد سنين، بل قرون طويلة من أغلال الاستبداد والاستعمار، ووجدت نفسها مسلّطة على مصيرها ولم تكن على استعداد للتخلّي بسهولة عما اكتسبته وحققته، والعودة إلى زوايا بيوتها والسكون فيها، بينما كانت تصورات الحكومة الموقتة بخلاف هذا.

فمن وجهة نظر الحكومة الموقتة، كانت الثورة قد انتصرت وتحققت، وقام الجماهير ورجال الدين بدورهم وواجبهم ولم يبقَ على عاتقهم واجب آخر، ولا بدّ لهم الآن من إخلاء الساحة وإفساح المجال لدخول التكنوقراط ورجال السياسة؛ كي يعالجوا الأمور دون أي تشويش أو مضايقات، ويعيدوا المجتمع والبلد إلى وضعه الطبيعي بعد أن شلّته التظاهرات والإضرابات وسبّبت له الكثير من الخراب والإرباك. على الناس الآن العودة إلى أعمالهم ووظائفهم واستئناف حياتهم اليومية العادية، وعلى رجال الدين العودة إلى مساجدهم وحوزاتهم

العلمية واستئناف الدراسة وإرشاد الناس. يكتب مايكل فيشر في هذا الصدد:

«بالنسبة للوطنيين ولا سيما أعضاء الجبهة الوطنية، كانت الثورة قد أثمرت وتحققت بسقوط نظام الشاه، والباقي هو أن يُسمح للبرجوازيين والمتخصصين بأن يسيطروا على مقاليد المؤسّسات الحكوميّة؛ بينما بالنسبة للإمام الخميني لو تقرر مواصلة ذات السياسات والأساليب السابقة، لما اكتملت الثورة، فالثورة من وجهة نظره ليست مجرّد ثورة سياسية أو اقتصادية، إنما كانت ثورة معنوية أيضاً يتوجب عليها تغيير القيم والمعايير التي تسود الحكومة وتوجّه السلوك الاجتماعي»[1].

في مثل هذه الظروف، لم تكن الجماهير على استعداد لإخلاء الساحة، ولا بوسع رجال الدين بما لهم من تجارب عن ثورة الدستور ونهضة تأميم النفط أن يثقوا بشكلٍ كاملٍ بالوطنيين والمثقفين التغريبيين. لقد علّمهم التاريخ أنه بالرغم من تضحيات الشعب ونهوض رجال الدين بقيادة جميع الحركات الشعبية الجماهيرية السابقة، كان الليبراليون هم جناة ثمار، بل مبدّدي ثمار الكفاح الجماهيري، والذين قادوا الانتفاضات الشعبية بأساليبهم الخاصة إلى هاوية الانحراف.

من جانب آخر، كان التطلع الطبيعي للجماهير من حكومة ما بعد الثورة هو أن تنتقم لهم من الظلم والجور الذي لحقهم طوال ٢٥٠٠ سنة، بل وتزيل حالات الإجحاف بنفس سرعة انتصار الثورة، وتتغلب على حرمان الطبقات الفقيرة، فتكون حكومة فقراء ومستضعفين.

لكن الحكومة الموقتة لم تكن مؤمنة بالتعاطي الثوري الحاد، بل تعتقد بالعمل التدريجي عبر السبل والمؤسسات القانونية بغية معالجة الفقر والحرمان، وليس هذا فحسب، إنما لم تكن ترى لهذه المطالب الجماهيرية أولوية بين

---

(١) Michael Fisher, **Iran from Religions Dispute to Revolution**, Harvard University Press, p216,1980.

مسؤولياتها ووظائفها. ابتنى شعور الحكومة الموقتة على أنها يجب أن تهتم في إطار أمر قائد الثورة بتنفيذ الواجبات الخاصة الملقاة على عاتقها.

من جهة ثانية تطلع الناس بانتصار الثورة إلى اجتراح تغيير جذري في دوائر الدولة ومؤسّساتها، فلا تتحول تحولاً ثورياً من حيث العلاقات والضوابط وتتطهر من الفساد والشفاعات فحسب، بل ويجب استبعاد كافة المساهمين بنحوٍ أو بآخر في تعزيز واستمرار نظام الشاه، واستبدالهم بالكوادر الثوريّة الملتزمة. هذا في حين جنحت الحكومة إلى التسامح والعفو، وتمادت في هذا الاتجاه إلى درجة أن موظفي جهاز "السافاك" الرهيب تجرؤوا وتجمعوا أمام رئاسة الوزراء، مطالبين بحقوقهم بدل أن يهربوا ويتخفّوا من غضب الشعب وانتقامه.

وكان الليبراليون يثيرون اعتراض الشعب والقوى الثوريّة في تعيينهم بعض الأفراد في مناصب حكومية حساسة.

وقد اشتمل المرسوم الصادر عن الإمام الخميني بتعيين رئيس الوزراء مهدي **بازرگان** على المهمات والمسؤوليات التالية:

١. عدم ملاحظة العلاقات الحزبية والانتماءات الفئوية في انتخاب المسؤولين الحكوميين.

٢. إجراء استفتاء وتحكيم أصوات الشعب في تغيير النظام السياسيّ في البلد إلى "جمهورية إسلامية".

٣. تشكيل مجلس مؤسّسين للمصادقة على دستور النظام الجديد.

٤. إجراء انتخابات مجلس نواب الشعب.

النقطة الجديرة بالذكر هي أن الحكومة الموقتة لم تنجح حتى في تنفيذ المهمات الواضحة الواردة في أمر قائد الثورة، ولم تنتهج في ذلك الطريق

الصواب، إنما عملت منذ البداية بأسلوبها الخاص. وتدل نظرة سريعة لقائمة وزراء الحكومة الموقتة على حقيقة أن كافة أعضائها، دون استثناء، كانوا من الليبراليين والوطنيين الموالين لمصدق، فلم يُستوزر حتى شخص واحد من خارج الجبهة الوطنية أو حركة الحرية [1]. في حين كانت هناك فئات أخرى كافحت وناضلت ولديها عناصر كفوءة ومتخصصة ومدبّرة تولّى كثيرون منهم بعد ذلك إدارة شؤون البلد. وفي المقابل أبدى الثوريون ولا سيما قائد الثورة ورجال الدين، وخلافاً لدعايات الليبراليين، سعة صدر في تسليمهم المسؤوليات وتحمّل الآراء الأخرى من أجل أن تستطيع كافة شرائح الشعب المشاركة في السلطة السياسيّة الجديدة؛ وكان هذا من الأسباب الرئيسية التي أتاحت لليبراليين إحرازَ حتى منصب رئيس الجمهورية. والحال أنه من البديهيّ بالنظر لافتقارهم للقاعدة الجماهيرية أن لا يستطيعوا من دون تأييد قائد الثورة إحراز ما يناهز عشرة ملايين صوت لمرشحهم في أول انتخابات رئاسية.

أراد الليبراليون في ما يتصل بالاستفتاء على "الجمهورية الإسلامية" أن يتصرفوا بخلاف رأي قائد الثورة والشعب، رغم صراحة أمر الإمام في أن يكون الاستفتاء على "الجمهورية الإسلامية" وذكره في كل لقاءاته وبياناته وكلماته أن "الجمهورية الإسلامية" هي نظام البلاد المستقبلي، ورغم أن شعار الجماهير كان "حكومة إسلامية" و "جمهورية إسلامية". مع ذلك أصر الليبراليون، والحكومة الموقتة خصوصاً، على "الجمهورية الديمقراطية الإسلامية" لا لشيء سوى إرضاء الغربيين، وبقوا مصرّين على موقفهم هذا إلى أن أعلن قائد الثورة بصراحة وحسم: "إنني أقترع للجمهورية الإسلامية، لا كلمة أقل ولا كلمة أكثر"[2].

وبخصوص مجلس المؤسّسين ينبغي القول: إن قائد الثورة حين تفطّن إلى أن هذا المجلس لو انتخب على أساس الدستور القديم وبعدد كبير من

---

(١) راجع: كراسة حركة الحرية بعنوان "**شورى الثورة والحكومة الموقتة**"، ص ٣٥- ٣٦، وكذلك: **مواقف حركة الحرية من الثورة الإسلامية**، ص ٨٦- ٨٧.
(٢) **صحيفة النور**، ج٥، ص ١٨١.

الأعضاء [1]، فلن يتم إعداد الدستور في الوقت المناسب، بسبب النقاشات المطوّلة والزائدة التي ستجري فيه، بل ولن يختلف الدستور الذي سيضعه مثل هذا المجلس اختلافاً يذكر عن الدستور السابق بسبب عدم إلمام معظم أعضائه بالفقه الإسلامي؛ لذلك قرّر تغيير اسمه من مجلس "المؤسّسين" إلى مجلس "الخبراء"، وخفّض عدد أعضائه بهدف رفع كفاءته وسرعة أدائه في وضع دستور الجمهورية الإسلامية في إيران.

ولم يعارض الليبراليون هذا التغيير فحسب، بل قدّموا مسوّدة دستور منحوا فيه القسط الأوفر من القوة والصلاحيات لرئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب، ولم يركّزوا على سيطرة المرجعيات الدينية وإشرافها إلّا بمقدار لا يتجاوز ما جاء في المادة الثانية من الدستور القديم. وحينما علموا أن مجلس الخبراء استبعد الدستور الذي طرحته الحكومة الموقتة، وأعدّ دستوراً ذا شكل ومضامين جديدة يقوم على أساس مبدأ ولاية الفقيه، اعتراهم الانفعال إلى درجة أنهم أثاروا القضية في مجلس الوزراء وأمروا من عند أنفسهم بحلّ مجلس الخبراء؛ لكن قرارهم هذا بقي دون أي تأثير بفضل حزم الإمام وصلابته.

ويرجع الخلاف الآخر الذي وقع بين الليبراليين والثوريين، إلى أسلوب التعامل مع الجماعات المعادية للثورة. فمع سقوط نظام الشاه وتبدّد النظام السياسيّ الذي حكم على أساس السلطة المركزية، كان من البديهيّ بالنسبة للفئتين السياسيّتين الثالثة والرابعة (المعارضين لنظام الشاه والجمهورية الإسلامية، والمؤيدين للنظام البهلوي المنهار) أن تسعيا لتحقيق أهدافهما بمساعدة القوى الأجنبية مستغلةً فراغ السلطة. وقبل أن تستطيع الحكومة الجديدة إرساء النظام والاستقرار في البلاد، بدأت التحركات المعادية للثورة في كردستان أولاً، ثم حدثت في خوزستان، وتركمن صحرا، ولم يكن اختيار المناطق الحدودية والتركيز على التباينات اللغوية والمذهبية أمراً اعتباطياً غير مدروس.

---

(١) طبقاً للدستور السابق يجب أن يساويَ عدد نواب مجلس المؤسّسين مجموعَ مجلسي الشورى الوطني والأعيان؛ أي ٣٣٠ نائباً.

وإن حكومة الليبراليين الموقتة التي لا توافق بطبيعتها الحلول الحاسمة العنيفة، والتي لم تتمتع على حد تعبير مهدي **بازرگان** نفسه بـ "عدالة علي ولا حسم الخميني"؛ وكما جنحت في التعامل مع النظام الشاهنشاهي إلى الأساليب الوسطية السلمية، اتخذت هذه المرة أيضاً منهجية استسلامية مرنة حيال القوى المعادية للثــورة، وحاولت ــ كمــا قــدَّرت ــ وعن طريق منحهم الامتيازاتِ دفعَهم نحو اجتناب الإخلال والتخريب، وتصوروا أن المداهنة والمصالحة ستقودهم إلى الاستسلام والطاعة. وحينما قرّر رئيس هيئة أركان الجيش اللواء قرني التعامل بحسم مع أعداء الثورة، لامته الحكومة الموقتة، واعترضت عليه وفرضت عليه الاستقالة. وقد بلغ الضعف والاستسلام الذي أبدته الحكومة الموقتة بخصوص قضايا كردستان، ولا سيما أحداث منطقة "پاوه" درجة فرضت على قائد الثورة التدخل وإصدار أوامر مباشرة للجيش بتعبئة القوات بقيادة الشهيد مصطفى شمران وإنقاذ القوات المحاصرة في پاوه.

مواجهة الحكومة الموقتة للمؤسسات الثوريّة: استوعبت قيادة الثورة في الوقت المناسب وبشكل صحيح مطالب الناس واحتياجاتهم المشروعة، وهم من حقّقوا بتضحياتهم ودمائهم النصر لهذه الثورة، وأدركت أن الحكومة الموقتة والنظام الإداري الموروث عن النظام السابق غير قادرين على تأمين مطالب الجماهير وتوقعاتهم، فبادرت إلى تشكيل مؤسسات ثورية إلى جانب مؤسّسات الحكومة الرسمية بدأت مزاولة أعمالها بطرائق ثورية، فكان تأسيس محاكم الثورة لمعاقبة الخونة، ومؤسّسة المستضعفين لإنفاق الأموال المصادرة لخدمة المستضعفين، ومؤسّسة الإسكان لبناء مساكن لمن لا مساكن لهم، والحرس الثوري ولجان الثورة الإسلامية لتوفير الأمن للشعب ومجابهة أعداء الثورة، وجهاد البناء لخدمة القرويين والمناطق المحرومة. وكانت هذه من أبرز المؤسّسات التي تشكّلت ونشطت تدريجياً في ضوء متطلبات المجتمع، واستقطبت القوى الثوريّة المتطوعة التي ساهمت فيها لمجرّد شعورها بالواجب الشرعي والثوري.

أما الحكومة الموقتة والليبراليون، فبدل أن يرحبوا بهذه الخطوات الثوريّة التي تعالج الكثير من نقاط ضعف المنظومة الحكوميّة الرسمية، وتحمل عن الحكومة الموقتة كثيراً من الأعباء والضغوط، راحوا يعارضون نشاطاتها ويعرقلونها ويثيرون قضايا من قبيل: تعدد مراكز القوة والقرار، ويصفون قرارات محاكم الثورة بأنها انتقامية لا تأبه للرأفة والتسامح الإسلامي، ويؤكّدون اعتقادهم أن التحركاتِ الجماهيرية التلقائية غير قادرة على الإبداع والبناء، معلنين بذلك معارضتهم وتبرّمهم، ومحجمين عن توفير الإمكانات المادية الكافية التي تحتاجها تلك المؤسّسات الثوريّة.

وقد صدرت أولى همسات الاعتراض عن الحكومة الموقتة في قضية إعدام أربعة من كبار القادة العسكريين في زمن الشاه ورئيس جهاز السافاك. وحينما أثيرت قضية إعدام "هويدا" اضطربوا وتخبَّطوا إلى درجة أنهم استطاعوا إرجاء تنفيذ العدالة الإسلامية والثوريّة في حق رئيس وزراء الشاه الذي حكم مدة ١٣ عاماً (هويدا) بضعة أيام، وعدّوا ذلك انتصاراً كبيراً لهم. وكانوا يرون في أعضاء جهاد البناء أنهم جماعات شبابية "كشفية" تمارس أعمالاً خيرية لكنها قليلة الأهمية؛ لذلك لم يخصّصوا لهم الميزانية الكافية. يقول رئيس الحكومة الموقتة **مهدي بازرگان** في هذا الصدد عبر نداء متلفز بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٨ م: "لجان الإمام والجماعات المتطرفة خطر كبير يواجه الحكومة والثورة". وقال بعد أيام: "ينبغي أن نواجه اللجان أولاً ونقيّد أنشطتها"[١].

السياسة الخارجية للحكومة الموقتة: موطن الاختلاف الأهم والأكثر صخباً بين الليبراليين الحاكمين والثوريين بزعامة قائد الثورة، هو أهداف وأساليب السياسة الخارجية لنظام الجمهورية الإسلامية، والتي أدّت بالتالي إلى سقوط الحكومة الموقتة، في ما يأتي إشارات عاجلة إلى أبرز الأساليب التي اتبعتها الحكومة الموقتة في سياستها الخارجية:

---

(١) **مواقف حركة الحرية من الثورة الإسلامية**، ص ٢٤- ٢٥.

أ. التعامل مع أميركا: لم يكن الليبراليون وحدهم من يؤيّد أميركا، بل ماثلهم في ذلك حتى مجاهدو خلق، ومنظمة فدائيي الشعب. وكان قادة حركة الحرية يعتقدون أن الشاه لم يكن أكثر من دمية لا إرادة لها في يد أميركا، ومن غير المتصوّر أن لا تكون سياسة اللبررة التي اتبعها الشاه بضغوط مباشرة من أميركا. كان هؤلاء يعتقدون، وقد أعلنوا ذلك قبل الثورة أن المجابهة المتزامنة للاستبداد والاستعمار ليست أسلوباً صالحاً، وأن علينا عدم معارضة الإمبريالية الأميركية خصوصاً وأنها تعمل كسدٍّ قوي بوجه المدّ الشيوعي الملحد.

وهكذا، رغم الضربات التي وجّهتها أميركا للشعب الإيراني وأدّت بعدها إلى انقلاب ١٩ تموز ١٩٥٣م وسقوط الدكتور مصدق، دعا الليبراليّون إلى الحفاظ على العلاقة مع الغرب وأميركا، وأقاموا فعلاً مثل هذه العلاقات على الصعد العسكرية والاستخبارية[١].

ومن ذلك أن الحكومة الموقتة حسب ما كتبه وليام سوليفان آخر سفير أمريكي في إيران، عارضت تعليق أعمال الهيئة الاستشارية العسكرية وخروج كافة أعضائها من إيران، واعتبرت مواصلة التعاون معها ضرورياً للحفاظ على كفاءة القوات المسلّحة الإيرانية والقوة الجوية خصوصاً[٢].

ب. تصدير الثورة: ارتكازاً إلى الأساليب والمقررات المشرّعة والمقبولة دولياً، اعتبرت الحكومة الموقتة التشديد على تصدير الثورة ودعم حركات التحرّر مخالفاً لمبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان"، وذهبت إلى أن الأفضل بدل التأكيد على تصدير الثورة بناء مجتمع نموذجي يلهم الشعوب الأخرى ويكون قدوةً لها. وقد أعلن الدكتور يزدي وزير خارجية الحكومة الموقتة علناً: "نحن لا ننوي تصدير ثورتنا"[٣]. وهذا على الضد تماماً مما أعلنه

---

(١) راجع: **وثائق وكر التجسّس، منشورات الطلبة الجامعيين أتباع خط الإمام**، ج٩ و ١٠، ص ٩١-٩٣.

(٢) **مهمة في طهران**، ص ١٨٩.

(٣) للمزيد راجع: **مبادئ السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية**، منوچهر محمدي.

قائد الثورة في قوله الشهير: "سنصدّر ثورتنا إلى كلٍّ العالم". وفي هذا الخصوص وقع صِدَام شديد بين الشهيد محمد منتظري الذي نشط بقوة في هذا المجال وأطلق المؤتمر الأول لحركات التحرّر، وبين الحكومة الموقتة.

ج. **سياسة لا شرقية ولا غربية:** لم تتجاوز تصورات الليبراليين العامة بشأن سياسة "لا شرقية ولا غربية" فكرة التوازن السلبي، إذ لم يفهموا من هذا المبدأ الثوري مكافحة الاستكبار العالمي ومهاجمته. والحقيقة أنهم اعتبروا مبدأ "لا شرقية ولا غربية" هو نفسه مبدأ "التوازن السلبي" الذي انتهجه الدكتور مصدق ليس إلّا. والحال أن سياسة لا شرقية ولا غربية ترفض أساساً مبدأ التوازن سواء كان إيجابياً أو سلبياً، وترفض كافة القوى الكبرى الشرقية والغربية كمنظومة واحدة للاستكبار العالمي، وترى مكافحتهم من أهدافها السياسيّة الرئيسة[١].

وكان التعارض بين الليبراليين والحكومة الموقتة من جهة، وقائد الثورة والجماهير الثائرة من جهة ثانية، يتفاقم باستمرار وقد بلغ ذروته عند سفر الشاه إلى أميركا، والموقف الهادئ والمستسلم للحكومة الموقتة منذ ذلك الحين، ومن ثم لقاء رئيس وزراء الحكومة الموقتة ببريجنسكي مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، والذي أدّى إلى اقتحام السفارة الأميركية في طهران، التي عرفت لاحقاً باسم "وكر التجسّس"[٢]. ولأن هذه الخطوة حظيت بتأييد واسع من قبل الجماهير ورجال الدين وقائد الثورة، ولم تكن تتلاءم مع المعايير الليبرالية، لم تجد الحكومة الموقتة أمامها من سبيل سوى الاستقالة، وهكذا انتهى عمر الحكومة الموقتة الذي لم يستمرَّ أكثر من تسعة أشهر. ومع أن مهدي **بازرگان** حاول في كتاباته القول: بأن استقالته لم تكن على صلة باقتحام السفارة الأميركية، ولكن قلّما يصدّق أحدٌ أن الحكومة الموقتة كانت ستستقيل يوم ٥ نوفمبر ١٩٧٩ م لو لم تقع تلك الحادثة في يوم ٤ نوفمبر.

---

(١) راجع: **صحيفة النور**، ج ١٢، ص ٢٨٤- ٢٨٥.

(٢) للمزيد راجع: **مبادئ السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية**، منوچهري.

لم تكن الحكومة الموقتة ذات الطبيعة الليبرالية لتتصرف بشكلٍ أفضل من هذا، ولم يكن يُتوقع منها أن تتعامل بأسلوب ثوري مع قضايا البِلاد؛ بيدَ أن مشكلة الليبراليين الكبرى هي أنهم لم يتوفّروا على فهم سليم للثورات السياسيّة الاجتماعيّة، وربما لم تكن لهم معلومات كافية حول تاريخ الثورات الكبرى في العالم؛ لذلك وقعوا في سوء فهم وأصيبوا بالدهشة من أحداث تقع طبيعياً في أية ثورة.

بعد عام من انتصار الثورة يشتكي **بازرگان** من أننا في بداية الثورة كانت لنا وحدة ولم تكن لنا عقيدة، أما الآن فلنا عقيدة وليس لنا وحدة. ويقول في موضع آخر:

«المذهب السياسي أو غيره لا يمكنه أساساً الانسجام مع الوحدة، كما أن النزعة الاحتكارية بذاتها على الضد من الوحدة وعين الأنانية والدكتاتورية، ويمكنها أن تنسجم مع نمط واحد فقط من الوحدة هي الوحدة التي أعلن عنها الشاه بتأسيسه حزب "رستا خيز"»[١].

ولا يخفى أن هذا الموقف أيضاً منسجم عن تصوراته المغلوطة بشأن سياق تطورات الثورة الإسلامية. فقد كان يرى أنّ سبب الثورة هو تحالف الفئات والمجموعات المختلفة التي أسقطت الشاه باتحادها وتنسيقها، والحال أن الواقع وحقائق التاريخ لا تعاضد هذا الرأي؛ لأن التنظيمات اليسارية واليمينية البعيدة عن المنهجية الإسلامية، والتي لا تتمتع بقاعدة شعبية لم تجد مناصاً من الانخراط ضمن كتل الشعب الواسعة التي تحرّكت بقيادة رجال الدين وعلى رأسهم الإمام الخميني، واصطدام أية فئة بتيار التحرّك الجماهيري كان سيسجّل لها مصيراً كمصير شاهبور بختيار.

توجه الدكتور سنجابي والمهندس مهدي **بازرگان** إلى باريس لتعديل آراء

---

(١) راجع: **مواقف حركة الحرية من الثورة الإسلامية**، ص ٩٠.

قائد الثورة ومطالبه، لكنهم لم يفلحوا إطلاقاً في ضعضعة مواقف الإمام الحاسمة حتى قيد أنملة؛ لذلك وجدوا أن السبيل الوحيد الذي تبقّى أمامهم هو اتباع هذه القيادة وإطاعتها، لأنهم في غير هذه الحالة سيتلاشون وينتهون. وكلما حاولت وسائل الإعلام الغربية تثبيت قضية تحالف التيارات السياسيّة المختلفة، كان الإمام يعلن بصراحة: "نحن لم نتحالف مع أحد، كل من يقول ما نقوله فهو معنا، وإلّا فهو ليس معنا"[1].

أضف إلى ذلك، أن جميع الفئات والتنظيمات غير الدينية اتفقت على إسقاط الشاه، وكان هذا هو مطلب جميع الشعب، ومن أجل أن تستطيع بعد إسقاط النظام العملَ في الفرصة المناسبة لتولّي السلطة وإقامة نظامها المنشود، فقد تكتمت على نواياها الحقيقية والتحقت بالجماهير من دون أن تطرح شعاراتها الخاصة. وفي ضوء هذا، لم تنتصر الثورة نتيجة تحالف الفئات والتنظيمات المختلفة، وخلافاً لرأي **بازرگان**، كان لمعظم الناس، سواء قبل الثورة أو بعدها، وحدة وعقيدة.

المشكلة الثانية لدى **بازرگان** والليبراليين هي أن رجال الدين وقادة الثورة استخدموهم كسلّم للصعود والتقدّم، وهذا ما قاله **بازرگان** رداً على قول المرحوم بهشتي وآية الله خامنئي حيث قالا: "لم نكن نعرف شخصاً آخر في تلك الظروف". كان هذا شيئاً بديهياً ومفهوماً، ولو سألوهم حتى في ذلك الحين: لماذا اخترتمونا؟ لكان هذا هو الجواب. ولا شك أنه لو كان هناك أشخاص أفضل وأنسب وأشهر في تلك الظروف، لما فكّروا في **بازرگان** وجماعته.

كانت الليبرالية في مسار الثورة الإيرانية كالمعتدلين الذين حكموا بعد الثورتين الفرنسيّة والروسيّة. ولم يكن يُتَوَقَّع منها أكثر من ذلك. بيدَ أنَّ الليبرالية في النموذج الإيراني لم تضمحلَّ بعد سقوط الحكومة الموقتة، إنما حاولت الحفاظ على موقعها في السلطة بطرق أخرى وبحيل وأفراد مختلفين، وهذا ما

---

(١) **صحيفة النور**، ج ١٢، ص ١٦٥.

سنعالجه في المرحلة الثانية.

وقد كان لاحتلال السفارة الأميركية من قبل الطلبة الجامعيين التابعين لخط الإمام أصداء واسعة على المستوى الداخلي والعالمي. وكان الترحيب الجماهيري بخطوة الطلبة هذه واسعاً وعظيماً إلى درجة غير مسبوقة بعد انتصار الثورة الإسلامية. فجأةً هبّت الجماهير بأعداد كبيرة لتتظاهر أمام السفارة الأميركية متحرِّرة من العُقَد والأغلال التي سببتها لهم الحركة السلحفاتية المحافظة للحكومة الموقتة، فغيّروا بذلك وعبر انفجار مفاجئ، المسار اليومي العادي الذي استمر تسعة أشهر؛ لذلك عُدّت خطوة الشعب هذه ثورةً ثانيةً، وعلى حد تعبير القائد: ثورةً أكبر من الثورة الأولى.

داخلياً، أنهى اقتحامُ وكر التجسّس عمر السلطة المطلقة لليبراليين والمعتدلين. وكان التحرك الذي بدأ في زمانهم على وشك أن يوقف حركة الثورة ويُقصي الجماهير عن الساحة ويهدر كل جهودهم وجهادهم، وكاد مسار الثورة ينحرف عن أهدافه الرئيسية المعلنة على غرار ما حصل في ثورة الدستور ونهضة تأميم النفط وعن طريق إقامة نظام ليبرالي يميل إلى المعسكر الغربي، وإذا بهذه الخطوة تأتي فجأة لتعيد عجلات الثورة إلى سكّتها الطبيعية وتمنحها السرعة الأولى التي كانت عليها.

من جهة أخرى، كشفت وثائق "وكر التجسّس" عن حقيقة الكثير من الليبراليين الذين حكموا شعباً لم يكن يعرفهم ويعرف حقيقة أمرهم حتى ذلك الحين، فاتضح للناس أنه لو توفّرت لليبرالية ظروف مناسبة في السلطة بعد الثورة لما أتيح تنحيتهم عنها بسهولة، ولمُنيت ثورة الجماهير الأصيلة تارةً أخرى بالفشل والمراوحة. من ناحية أخرى، أصيبت الإمبريالية الأميركية في هذا الحدث باليأس والقنوط بعدما عقدت كل آمالها على التيار الليبرالي وطمحت إلى استعادة مصالحها السابقة بنحو ما عن طريق الليبراليين وتوليّهم السلطة.

أعداء الثورة الداخليون، ومنهم التنظيمات اليسارية والميّالة إلى اليسار اعترتها

حالة انفعال إزاء حدث السفارة؛ لأنّه نزع منهم السلاح الوحيد لديهم، ألَا وهو وصم الثورة والثوريين بوصمة التغريب والأمركة. لم يكن بوسعهم تصور أن بمقدور الفئات الثوريّة المتدينة القيام بمثل هذه الخطوة الخطيرة، خصوصاً في ظروف كان فيها المجتمع بعد الثورة بأمسّ الحاجة إلى التهدئة وعدم الاصطدام بالقوى الكبرى من أجل تثبيت النظام الجديد وتعزيز أركانه؛ لذلك اجتنبوا لعدة أيام أي تصريح، ولمّا وجدوا أن صورتهم لدى الرأي العام تكاد تنهار اضطروا إلى إعلان دعمهم لخطوة الطلبة.

وأدى إفشاء أسرار السفارة الأميركية إلى تبديد جهود الحكومة الأميركية ومنظمة ألـ C.I.A على مدى ثلاثين عاماً في التغلغل إلى أعماق المجتمع الإيراني واستخدام القوى المناسبة في الوقت المناسب، وبذلك تمت حماية الشعب والبلد من أخطار عملاء الأجنبي ومندسّيه لسنوات غير قليلة.

من جهة ثانية، تم الكشف عن الكثير من الأسرار والعلاقات بالمنظمات التجسّسية الأخرى وأساليبها في العمل، ما أدّى إلى إرباك مجمل النظام الاستخباراتي والتجسّسي لأميركا في المنطقة.

وأسفر سقوط الحكومة الموقتة وإذاعة أسرار وكر التجسّس إلى إقصاء سريع للقوى غير الثوريّة والمعادية للثورة، التي تغلغلت إلى أجهزة الحكومة بنحو من الأنحاء أو كانت باقية فيها منذ السابق، وفي المقابل مهّد الطريق لسيادة العناصر الملتزمة والمتدينة.

من جانب آخر، وفّر اقتحام السفارة الأميركية أرضية مناسبة لاتحاد القوى الملتزمة وخط حزب الله، وانسجامها، كي تقف بكل قدراتها في كفاح أوسع حيال خطر أكبر، وأعاد إلى الأذهان صورة أميركا ــ التي كادت تُنْسى ــ كأخطر عدو تواجهه الثورة.

بعد احتلال وكر التجسّس، وقفت الثورة الإسلامية في إيران على أرضية

صراع مباشر مع الولايات المتحدة، واستطاعت بصمودها وإحباطها لكل المؤامرات والأحاييل الأميركيّة أن تسبّب فضيحة كبرى للساسة الأميركيين، ولا سيما حكومة كارتر. الحكومة التي لم تكن قد استفاقت بعد من ضربة فقدان الشاه المفاجئة المهلكة، ولم تكن قد أعدّت الإجابة عن السؤال: من هو المسؤول عن فقدان أميركا لإيران؟ تلقت على حين غرة ضربة أخرى أشد فتكاً من الضربة الأولى، وبقيت عاجزة عن الرد بضربة مماثلة رغم كل قدراتها المادية والعسكرية.

تسبّب هذا الواقع في فضيحة عالمية كبرى لقوة أميركا الأسطورية، وأثبت لأول مرة أن بوسع قوة صغيرة مدعومة بإرادة الشعب أن تواجه وتصمد أمام قوة عظمى مثل أميركا، بل بمستطاعها أن تفرض عليها العجز والهزيمة والاستسلام. من جهة أخرى، دلَّ سائرَ الشعوب المستضعفة على السبيل الحقيقي لمقارعة القوى الكبرى، وأثبت لها أن بالإمكان الانتصار على الاستكبار العالمي عن طريق الاتحاد والمقاومة والغلبة على الخوف.

يكتب مك فرغوسون، وهولبروك اللذان كان لهما مناصب حسّاسة في حكومتي جانسون وكارتر:

«الواقع أن أزمة الرهائن، أوصلت أميركا ــ الدائخة بفعل الثورة الإيرانية ــ إلى درجة الغليان كما لو كانت قِدر ماء. المروحيات المحترقة في الصحراء مثّلت رمزاً لعجز أميركا في تحقيق هدف صغير جداً هو تحرير مواطنيها من قبضة شعب من الدرجة الثالثة»[١].

انقسم الليبراليون حيال احتلال وكر التجسّس إلى فئتين: كان مهدي **بازرگان** من معارضي هذه الخطوة بل وأدانها بشدة، وقال:

«الحكومة الموقتة من زاوية مسؤولياتها الإدارية والسياسيّة في البلاد وحماية حقوق

---

(١) C.P. Ioannides, opct, p 139.

الأجانب لم يكن بوسعها طبقاً لالتزاماتها الدولية أن لا تعارض هذه الخطوة[1].

ويقول في موضع آخر:

«كان هذا الفعل مخالفةً قبيحةً جداً قام بها هؤلاء الطلبة، والكل يعارضونه، فهو ضد الثورة، والإسلام، والإمام، وضدٌ كل شيء. وإنَّ بعض الأسرار التي يكشفها الطلبة سابقاً وحالياً ومستقبلاً، هو كذب» [2].

وقال بعد سنة على تلك الحادثة:

«وقعت حادثة الرهائن وتبعاتها. لا شأن لي باحتجاز الرهائن ذاته، لكن تبعاته وأخطاره التي أعقبته، والعزلة السياسيّة لإيران في كل العالم تقريباً، حتى بين البلدان المسلمة، والحصار الاقتصادي، وحادثة طبس التي لا يستطيع الإنسان لحد الآن تفسير كيف حمى الله فيها البلاد والإمام والأمة، وبعدها تلك المؤامرة الفاشلة والأمور الأخرى»[3].

وقال الدكتور يزدي وزير خارجية الحكومة الموقتة في اليوم الذي تلا الواقعة عبر حوار صحفي أجري معه:

حكومة الجمهورية الإسلامية من واجبها حماية أموال الأجانب المقيمين فيها وأرواحهم... إننا كحكومة نعرب عن أسفنا لوقوع مثل هذه الحادثة»[4].

لكن جماعة أخرى من الليبراليين كانوا لا يزالون يتوّلون مواقع في السلطة بعد أن انسحبوا من مساحات التعاون مع الحكومة الموقتة وراحوا يوجّهون لها الانتقاد بين حين وآخر، ويتصرّفون بطريقة معقّدة من أجل لعب دور ممثلي الأمة والناطقين باسمها، وكذلك من أجل عدم الوقوف ضد إعصار الجماهير

(١) **بازرگان، الثورة الإيرانية في خطوتين**، ص ٩٤.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩.
(٣) **بازرگان، الثورة الإيرانية في خطوتين**، ص ٩٨.
(٤) **ذخائر الإمبريالية**، ص ٧٧.

الهادر.

في البداية، أيّد هؤلاء العملية ضمنياً، بل شاركوا في المظاهرات التي أقيمت أمام وكر التجسّس وألقَوا الكلمات فيها. ومن بين هؤلاء يمكن الإشارة خصوصاً إلى بني صدر وقطب زاده اللذين حلُما برئاسة الجمهورية. والباقون نظير مدني أحجموا عن إبداء آرائهم بنحو صريح، لكنهم لم يوافقوا على الخطوة الطلابية في قرارة نفوسهم.

قدّم بني صدر فكرته حول "العوالم الثلاثة" مؤكّداً على ضرورة التمتع بدعم أوروبا واليابان، ولم يكن بوسعه معارضة القيم التي تسود النظام الدولي؛ لذلك اتخذ مواقف مختلفة. من جهة، تعاطى مع المراسلين الأجانب من موقف المقصِّر، وقال:

«إنني أتفهّم تماماً قضية حبس الإنسان. لكن هذه القضية قضية حبس أشخاص والقلق عليهم، بينما قضية الشاه قضية شعبنا ومستقبله وقضية الإنسانية المعذّبة».

ويقول في مناسبة أخرى:

نحن الآن أمام أمر واقع، ولا نستطيع إخلاء السفارة الأميركية بالقوة» [١].

ويقول في داخل البلاد بلهجة خاصة لخداع العامّة من الناس:

«الحق هو أن احتلال السفارة الأميركية ليس فعل جماعة صغيرة لأجل جماعة صغيرة وبهدف معين. إنما هو فعل يمثل اعتراض شعب». [٢]

ولكن لم يمضِ وقت طويل حتى عاد هؤلاء النفر وعارضوا عملية الطلبة وأدانوها. ومن ذلكَ أن بني صدر أذاع في آبان ١٣٦٠(نوفمبر ١٩٨١م)؛ أي بعد

(١) **ذخائر الإمبريالية**، ص ٨٢

(٢) صحيفة الثورة الإسلامية، افتتاحية العدد ١٥ آبان ١٣٥٨.

سنتين من حادث احتلال وكر التجسّس ما في قرارة نفسه، وانتقد فعل الطلبة قائلاً:

«لا يمكنني أبداً أن أعتبر الاعتداء على سفارة أجنبية عملاً شجاعاً، ولا احتجاز الرهائن الذي حال دون وصول رسالة الثورة الإيرانية إلى العالم. الواقع أن احتجاز الرهائن حرّف صورة الثورة الإيرانية، فقد ثرنا تحت عناوين الحقوق، وحفظ حقوق الإنسان، والحرية؛ مضافاً إلى أن احتجاز الرهائن تسبّب في أن لا تتفهم أميركا ثورةً إنسانية جميلةً جداً، وأدى إلى اضطراب ثورة شعب فقير».[1]

النقطة المهمة الأخرى هي أن الليبراليين في الحكم حاول كل منهم، ولأجل استقطاب قلوب الشعب ورضا أميركا، معالجة قضية الرهائن بأساليب توفيقية دنيوية.

في البداية، قرّر بني صدر الذي كان وزيراً للخارجية التوجّه إلى مجلس الأمن الدولي، وإثارة الموضوع هناك وقبول الحل المتخذ من قبل المجلس، بيدَ أن قائد الثورة بوعيه الصحيح لمواقف أعضاء المجلس واحتمال إدانة إيران فيه، حال دون هذه الخطوة فما كان من بني صدر، إلا أن استقال عقب ذلك من وزارة الخارجية دون ذكر السبب.

وقام صادق قطب زاده الذي تولى موقع وزارة الخارجية بعد بني صدر بمبادرة سرية لحل أزمة الرهائن، فاتصل برجال البيت الأبيض عن طريق شخص فرنسي يُدعى كريستيان بورجيه، وأرجنتيني اسمه فيلالون، من دون أن يطرح أي شيء من ذلك على أي من أعضاء مجلس الثورة أو قائدها.

وفي زيارته لأوروبا، التقى سراً بهاملتون جوردن مدير البيت الأبيض، ساعياً إلى إحراز رضا القوى الثوريّة الداخلية والطلبة الجامعيين السائرين على خط

---

(١) **ذخائر الإمبريالية**، ص ٩٠.

الإمام من ناحية، والساسة في الحكومة الأميركية من ناحية أخرى، وإطلاق سراح الرهائن في إطار مشروع لا تتسع له هذه الصفحات[1].

ومن الشخصيات الليبرالية الأخرى التي أقامت اتصالات سرية مع الأميركيين صادق طباطبائي؛ حيث التقى وارن كريستوفر مساعد وزير الخارجية الأميركي وحاول إيجاد حل للمشكلة. وقد ترشّح الأشخاص الثلاثة المذكورون جميعاً لرئاسة الجمهورية وتنافسوا، متفائلين بأن يستطيعوا عن هذا الطريق إحراز الشعبية اللازمة وأصوات الجماهير مضافاً إلى دعم المجتمع الدولي[2]. ويكتب **بازرگان** دفاعاً عن خطوات هؤلاء:

«رجال الحكومة في إيران (يقصد التيار الليبرالي) أيضاً، ممن اهتموا بماء وجه الثورة والبلاد في المجتمع الدولي أكثر، وأقلقتهم ردود الفعل الاقتصاديّة، والعسكرية، والسياسيّة الخطيرة التي لا يمكن للبلاد أن تطيقها، بادروا إلى مساعٍ واتفاقات مبدئية»[3].

الفترة الثانية: الحكومة المشتركة (الليبراليون وحزب الله)

انقضت فترة حكومة مجلس الثورة التي لم تستغرق أكثر من ثمانية أشهر في شؤون مهمة نظير طريقة معالجة أزمة الرهائن، وإقامة الاستفتاء، والمصادقة على دستور الجمهورية الإسلامية، وانتخابات رئاسة الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامي.

---

(١) للمزيد راجع: **الأزمة**، هاملتون جوردن، ترجمة: محمود مشرقي.

(٢) صدرت العديد من الكتب من رجال هذا التيار حول قضية الرهائن، وترجم معظمها إلى الفارسية. ومن ذلك كتاب مذكرات جيمي كارتر بعنوان "**العارفين بالعهد**"، وكتاب زبيغنيو بريجنسكي بعنوان "**السلطة والمبادئ**". واستعرض بيير سالينجر في كتاب "**احتجاز الرهائن في إيران ومفاوضات طهران السرية**" ترجمة: ثقة الإسلامي، استعرض بالتفصيل الأنشطة الخفية لليبراليين من أجل تحرير الرهائن.

(٣) **الثورة الإيرانية في خطوتين**، ص ٩٨.

من جهة ثانية، انطلقت في هذه الفترة تنافسات حادة بين قوى حزب الله (المتدينين) والليبراليين؛ لإحراز المواقع والمسؤوليات الحسّاسة في البلاد كرئاسة الجمهورية وعضوية مجلس الشورى الإسلامي.

في ما يتصل بانتخابات رئاسة الجمهورية، بالنظر لانسحاب "جلال الدين الفارسي" مرشّح الحزب الجمهوري الإسلامي من الانتخابات وعدم الموافقة على ترشيح الدكتور "آيت" من قبل هذا الحزب، ثم انسحابه بقيت ساحة التنافس الانتخابي مفتوحة للمرشّحين الليبراليين دون منافس. وبالنظر للتخطيط الدقيق والمسبق لبني صدر، والتكتيكات التي استخدمها كتأميم البنوك، والإلغاء الصوري لفوائدها، والدعاية والإعلام الواسع، والتصوّر الذي تكوّن في أذهان الشعب عن كونه مدعوماً من قبل قائد الثورة، فقد استطاع إحراز الأغلبية الساحقة من الأصوات، وتم انتخابه كأول رئيس جمهورية لإيران الإسلامية، وبهذا بقي الليبراليون على رأس السلطة والنظام السياسيّ من خلال رئاسة الجمهورية.

لكن قوى حزب الله (المتدينين) أيضاً، وبالنظر للقاعدة الواسعة التي يتمتع بها رجال الدين بين الشعب، فحسب توصية قائد الثورة، ركّزوا كل طاقاتهم على الفوز بالمقاعد البرلمانية، ورغم التنافس الشديد الذي أطلقه ضدهم الليبراليون واليساريون، استطاعوا الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان. وهكذا توزّعت مراكز القوة والسلطة الرئيسية بين هاتين الفئتين، وبدأ تنافس وصراع شديد بين رئيس الجمهورية والبرلمان لتشكيل حكومة قريبة من هذا الطرف أو ذاك. أصرّ مجلس الشورى في ضوء توجيهات قائد الثورة على اختيار رئيس وزراء ملتزم ومتدين. وقد قال الإمام الخميني في هذا الصدد:

«منذ البداية، وبحسب الضرورة التي وجدتها، اخترت الحكومة الموقتة وأخطأنا في ذلك. كان ينبغي منذ البداية اختيار حكومة حاسمة وشابة تستطيع إدارة البدل، وليس حكومة عاجزة؛ لكننا لم نكن في حينها نمتلك شخصاً نعرفه وننتخبه.. تم الانتخاب وكان خطأً... والآن حيث يراد تشكيل الحكومة من خلال

مجلس الشورى، علينا أن نعلن لمجلس الشورى أنه لا بدّ من انتخاب حكومة متدينة إسلامية وحاسمة مائة بالمائة، فلا يوافقون على وزير يكون كهؤلاء الوزراء الموجودين الآن. ينبغي النظر في جميع الوزراء واحداً واحداً. الوزير يجب أن يكون متديناً، ثورياً مائة بالمائة، وعقائدياً وحاسماً. إذا كانت حكومتنا كالحكومة السابقة ولها نفس ذلك الوضع وتلك الأفكار فيجب أن نقيم مأتماً لهذه الثورة.. المجلس يجب أن يكون حاسماً [1].

استناداً لهذه الدعامة، اتخذ المجلس موقفه القاطع ولم يوافق على رئيس الوزراء الذي اقترحه بني صدر رغم أنه كان من الحزب الجمهوري الإسلامي. وبعد فترة من السعي والبحث والتداول وتعيين هيئة مشتركة، تم الاتفاق على الشهيد محمد علي رجائي فتم انتخابه كثاني رئيس وزراء للجمهورية الإسلامية وبدأ مزاولة عمله.

ومع ذلك، تواصل النزاع بين تياري الليبراليين والمتدينين، وبدا للعيان أكثر بين بني صدر والشهيد رجائي عند انتخاب وزراء الحكومة. فمن ناحية ذهب بني صدر مستنداً إلى ١١ مليون من أصوات الشعب إلى أن من واجب رئيس الوزراء التناغمَ مع برامج رئيس الجمهورية، ومن جهة أخرى كانت الحكومة بإشراف رئيس الوزراء مسؤولةً وملتزمة أمام البرلمان، ولم يكن لرئيس الجمهورية أية مسؤولية في هذا الجانب. واستمرت هذه المشكلة لفترة من الزمن خصوصاً بشأن انتخاب وزراء التجارة، والاقتصاد والمالية، والخارجية، حتى أن حكومة الشهيد رجائي بقيت من دون وزير خارجية إلى أن عُزل بني صدر من رئاسة الجمهورية.

ومن الأحداث المهمة التي وقعت خلال فترة حكومة شورى الثورة، يمكن الإشارة إلى الاعتداء الأميركي على صحراء "طبس" الإيرانية، والمحاولة الانقلابية الفاشلة، وإقصاء القوى اليسارية عن الجامعات وبدء "الثورة الثقافية".

---

(١) **صحيفة النور**، ج١٢، ص ٢٥٣-٢٥٤.

أ. حادثة طبس: حينما يئست أميركا من حل أزمة الرهائن بالطرق السلمية والتفاوض السياسيّ، قررت تنفيذ عملية إنقاذ لهم تكون في الواقع غطاءً لإسقاط نظام الجمهورية الإسلامية، فشنّت وفقاً لخطة دقيقة وبتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٨٠م عدوانها على الأرض الإيرانية بثمانية مروحيات وثلاث طائرات ٢١٣٠؛ لكنها خسرت في الخطوات الأولى للعملية مروحياتها وإحدى طائراتها وتسعة من جنودها، فتكبّدت بذلك فضيحة كبرى أُضيفت إلى هزائمها السابقة أمام الثورة الإسلامية في إيران.

ولا مراء أن هزيمة أميركا في هذه العملية كان معجزة؛ إذ كان المدد الغيبي في ظلام الليل هو الذي أنقذ الشعب الإيراني، بينما غطّت كل القوى الثوريّة المتدينة في نوم عميق، وعطّلت الرمال المتحركة أعقد الأنظمة التكنولوجية فأعادت إلى الأذهان المسلمة قصة "أصحاب الفيل".

والشيء الوحيد الذي يمكن ذكره في هذا الخصوص هو الخطوة الخيانية التي قام بها بني صدر كرئيس للجمهورية، وقائد عام للقوات المسلّحة حينما أمر بقصف المروحيات العاطلة في الصحراء وإتلاف الوثائق السرية المهمة المتبقية فيها، كي يحرم شعب إيران من معلومات ومعطيات على جانب كبير من الأهمية[1].

ب- **انقلاب نوژه (نوجه):** الذي كان مؤامرة تهدف إلى إسقاط النظام الإسلامي أراد تنفيذها عدد من ضباط الجيش التابعين للنظام السابق وبمساعدة التيار الليبرالي وبدعم من الأجانب في هذه الفترة الصاخبة من عمر الثورة الإسلامية؛ إلّا أن القوى المتدينة استطاعت بيقظتها اكتشاف المؤامرة الانقلابية وإحباطها في الوقت المناسب. ومع أن أسرار هذا الانقلاب لم يتم الكشف عنها كلها حتى الآن، ولكن بمقدار ما تدل عليه اعترافات بعض رجال الانقلاب ومنهم النقيب ركني، فقد كانت المؤامرة تستهدف الثورة وقائدها، وليس بني

(١) للمزيد حول حادثة طبس راجع: المصادر المذكورة حول احتلال وكر التجسّس.

صدر، بل لقد صدرت توصيةً بالإبقاء عليه.

ج ـــ الثورة الثقافية: تحوّلت الجامعات الإيرانية قبل انتصار الثورة، لا سيما جامعة طهران إلى ساحة مفتوحة للقوى اليسارية وذات الميول اليسارية مثل "بيكاريها" (المناضلون)، و "فدائيي الشعب" و "ومجاهدي الشعب" التي جعلت منها قطباً لأنشطتها السياسيّة ـــ العسكرية، واستخدمت إمكانيات الدولة في ممارسات معادية للدولة. ولم يحلْ هذا دون النشاط الطبيعي للجامعات فحسب، بل حال أيضاً دون تنقيتها من العناصر التابعة للنظام السابق. عموماً، يتسنّى القول: إن الجامعات كانت حتى ذلك الحين خارج سيطرة الدولة؛ لذلك انطلقت حركة طلابية ثورية في تبريز أولاً أعقبتها حركة في طهران في مايو ١٩٨٠م، انضمت إليها القوى الشعبية وطهّرت الجامعة من هذه التنظيمات والجماعات، وعطّلتها من أجل تنفيذ الثورة الثقافية. ثم اختار الإمام الخميني لجنة سمّيت "لجنة الثورة الثقافية" للإشراف على عمل الجامعات والنهوض بالتغييرات اللازمة لأسلمتها، وتم تفويض إدارة الجامعات للقوى المتدينة عن طريق تشكيل مؤسسة ثورية بعنوان "الجهاد الجامعي".

المقـــال الثانـــي:

حكومـة الراديكالييـن

ينتهي التعارض بين الراديكاليين الجانحين إلى التغييرات الجذرية والمعتدلين الميالين للتعاطي المرن والإصلاحات التدريجية، ينتهي عادةً بإقصاء المعتدلين عن السلطة وحلول الراديكاليين محلَّهم. وبالطبع، فإن هذه النقلة من اليمين إلى اليسار لا تحصل بشكل مفاجئ، إنما تتم على مراحل كما لاحظنا في الثورات الثلاث. ويتجلى هذا التعارض في سجالات مثيرة، وأحداث مدهشة، وصدامات شوارع، ودعايات وممارسات إعلامية، وأعمال شغب واضطرابات واشتباكات متنوّعة تنتهي بانتصار الراديكاليين في ضوء ما للمعتدلين من طباع ومنحىً.

وتدخل الثورة بعد انهيار المعتدلين طوراً جديداً، فتشتد التناقضات الاجتماعيّة، وتتميز الاصطفافات أكثر، ويفصح أعداء الثورة عن أنشطتهم أكثر من ذي قبل، وتلجأ السلطة مضطرة إلى أعمال قمعية. وحقيقة الأمر أن الراديكاليين سينتصرون لأسباب معاكسة للأسباب التي أفضت إلى هزيمة المعتدلين.

فقد سيطر الراديكاليون على المؤسّسات والأجهزة بنحو تام بعد إقصاء معارضيهم الناشطين المؤثرين الذين هم من المعتدلين غالباً، وعادةً ما يحصل هذا في غمرة اشتباكات واضطرابات معينة. والانضباط، والتفكير الموحّد، وتمركُز القرار الدال على سيادة الراديكاليين المنتصرين، نعوت تنضج وتتكامل داخل الفئات الثوريّة التي تشكّل الحكومة غير الرسمية، وتبقى موجودة فيها حتى بعد أن تتحول الحكومة غير الرسمية إلى حكومة رسمية.

ولا يكون انتقال الراديكاليين من جبهة معارضي الحكومة المعتدلة إلى الجبهة الحاكمة عادة بشكل فجائي ودفعةً واحدةً. وبتعبير آخر: قضية السلطة المزدوجة ليست قضية صراع بين حكومة وجبهة داخلية وخارجية معارضة، إنما هي قضية صراع بين حكومتين داخل بلد واحد في ما يشبه الحرب الداخلية غير المعلنة.

تكتسب تنظيمات الثوار الراديكاليين التي لم تكن في عهد النظام السابق أكثر من مجموعات ضغط، في اضطرابات المراحل الأولى للثورة السلطات الحكوميّة بنحو تدريجي، فهي لم تكن بعد الثورة تابعةً للحكومة الموقتة التي تعدّ الوريثة القانونية للنظام السابق.

ويبدو انهيار المعتدلين غالباً على شكل عملية دقيقة تمثل نموذجاً متكاملاً لمهارة القادة الثوريين والتطابق التام للتنظيمات الثوريّة مع أساليبها. ولا تكون هذه النقلة نهضةً عامة كبيرة، فالكتل الشعبية الواسعة ذات التركيبة غير الواضحة التي تجعل عملية التقرير الدقيق لأحداث مثل احتلال سجن الباستيل، أو ثورة فبراير في بتروغراد، أو أحداث ١ شباط في طهران، أمراً متعذر الفهم على المؤرخين والمحللين، فهذه الكتل لم يكن لها عملياً دور في تصفية الجيروند، وانقلاب أكتوبر، وانهيار حكومة بازركان إثر احتلال السفارة الأميركية.

في فرنسا، قبض الثوار على مقاليد السلطة عبر خطوتين: الأولى سقوط الحكم الملكي في أغسطس ١٧٩٢ بفضل التعاون المنظّم والتدابير الماهرة

للمنظمات غير الرسمية. نوادي اليعاقبة وغير اليعاقبة، والقوى شبه النظامية المحلية التي تدفقت من كل أنحاء فرنسا على باريس لتحتفل بذكرى سقوط الباستيل، والمنظمات الموقتة التي تشكّلت منها الكتل الثوريّة في باريس، هم الثوريون الذين التحموا بعد عشرة أشهر لينهضوا بالمهمة الأسهل؛ أي "إرعاب التحالف" وبالتالي فرض الاستسلام على الجيروند. وكان دانتون، ومارا، وربَّما روبسبير، وبعض القادة الأقل شهرة، ولكن المهرة جداً في الفترة الثانية، كانوا مدراء نظموا وقادوا هاتين الخطوتين.

وانقلاب أكتوبر كان قد خُطِّط له بطريقة جد دقيقة وحاذقة، وقد سجّل التاريخ دور تروتسكي فيه بكل وضوح. ولا نجد ضرورة للخوض في تفاصيل هذا الإعداد والتخطيط، بل نكتفي بنقل عبارة تروتسكي للتعرف على حقيقة هذا الانقلاب أكثر:

"لفت عمّال المطابع عن طريق جمعيتهم المهنية نظر اللجنة الثوريّة ــ العسكرية في بتروغراد والتي كانت تقود انقلاب أكتوبر إلى زيادة الكراسات والبروشورات الرجعية. فاتُّخذ قرار بأن تُستدعى جمعية عمّال المطابع إلى اللجنة عند أية حالة مريبة. وكانت هذه الرقابة الشكل الأكثر تأثيراً للإشراف على الصحافة المعادية للثورة"(١).

ولم يكن هذا تمرّداً ساذجاً تدور أحداثه حول محور إضراب عام، إنما كان مجرّد سلسلة مترابطة من عمليات الاستيلاء على المراكز العسكرية، والبوليسيّة، والصحفية، والبريدية، والتلغراف، والبنوك، والوزارات.

وكذلك أدَّت التطورات في الثورة الإيرانية إلى انهيار حكومة **بازرگان**، وعزل بني صدر عن رئاسة الجمهورية؛ الأمر الذي يمكن ملاحظته في **تحرّك** الطلبة الجامعيين السائرين على خط الإمام، والجهود المنظّمة للقوى المتدينة للفوز

(١) كرين برينتون، **تشريح أربع ثورات**.

بأكثرية مقاعد البرلمان.

تقدَّم أنه يمكن تقسيم عهد الحكم الراديكالي في إيران إلى فترتين: الفترة الأولى من رئاسة وزراء الشهيد رجائي حتى عزل بني صدر عن رئاسة الجمهورية في بداية صيف ١٩٨١م، والفترة الثانية فترة السيادة المطلقة للمتدينين من بعد عزل بني صدر وإلى اليوم.

الفترة الأولى: حكومة المتدينين غير المطلقة

بتشكيل حكومة رجائي في صيف ١٩٨٠م خرجت القوى الثوريّة والمتديّنة (قوى حزب الله) من موقف الضعف وتولّت رأس السلطة. وكانت هذه القوى تسيطر في هذه الفترة على الأكثرية في مجلس الشورى الإسلامي، وأعضاء مجلس القضاء الأعلى، ومجلس الوزراء، أي الأركان الثلاثة الرئيسية للسلطات الثلاث. أما الليبراليون، فكانوا في موقف ضعيف على الرغم من رئاسة الجمهورية التي كانت لبني صدر، وكانوا يتصرفون كأقلية معارضة؛ إذ لم يكن لهم من المواقع الحكوميّة آنذاك سوى: أقلية في مجلس الشورى الإسلامي، إدارة البنك المركزي، رئاسة الإذاعة والتلفزيون، والأهم من ذلك كلّه رئاسة الجمهورية والقيادة العامة للقوات المسلّحة في تلك الغضون حينما يئس المعتدلون من إحراز أكثرية المقاعد في البرلمان والحكومة، ركَزوا خططهم على العمل ضد الحكومة وإخضاعها. بدايةً توصّلت جميع القوى المعارضة من ليبرالية، ومحافظة، ويسارية، ولا سيما منظمة "مجاهدي الشعب" إلى تفاهم تكتيكي فيما بينها، وتجمعوا تحت مظلة رئيس الجمهورية (المنتخب من قبل الشعب)، وفي مكتب التنسيق بين الشعب ورئيس الجمهورية راحوا يمارسون أعمال الإخلال والمعارضة. والجدير بالذكر أن منظمة مجاهدي الشعب (المنافقين) التي وقفت زمن الحكومة الموقتة ضد الليبراليين وعارضتهم، تفاهمت وتحالفت معهم في تلك الفترة حينما وجدتهم يجابهون الثورة والقوى المتدينة.

ووظّف الليبراليون مناخ الحرية الذي ساد المجتمع والإمكانات الإعلامية

التي توفرت لهم لا سيما صحيفتي "ميزان"، و "الثورة الإسلامية"، ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون، فخلقوا بذلك أجواء اضطراب وتوتر. انطلق هذا السياق بخطاب بني صدر في ذكرى مذبحة ١٧ شهريور (٨ سبتمبر) سنة ١٩٨٠ م، الذي ألقاه في ساحة الشهداء بطهران، واستمر حتى عزله في الأول من تير ١٣٦٠ (٢٢ حزيران ١٩٨١م).

قامت تصورات الليبراليين على أساس أن حكومة رجائي لن تستطيع إدارة البلاد، وإذا تعرّضت للضغط، فسوف تسقط بسهولة، خصوصاً وأن ريغان أعلن صراحةً أن مجيء حكومة معتدلة في إيران ضروري لحل النزاعات بين أميركا وإيران.

في تلك الأثناء اندلعت الحرب العراقية ــ الإيرانية بالاعتداء المفاجيء والمخطط له مسبقاً من قبل نظام صدام حسين في ٣١ شهريور ١٣٥٩ (٢٢ سبتمبر ١٩٨٠م)، فاتحةً ساحة جديدة للتنافس والصراع بين القوى المتعارضة داخل البلد. فمن جهة كان بني صدر بوصفه القائد العام للقوات المسلحة على رأس القوات المسلحة الإيرانية، وحاول اعتماداً على القوات المقاتلة المتدرّبة في الجيش وأسلوب الحرب الكلاسيكية أن يعيد إحياء الجيش والاستيلاء على قدراته، وتوفير الظروف للاستفادة منه وتعزيز مواقعه داخلياً. ومن جهة أخرى، اعتقدت القوى المتديّنة بتعبئة القوى الشعبية والاستفادة من كل طاقات الكتل الثوريّة، وحاولت إخراج الحرب من شكلها الكلاسيكي الوطني إلى شكل الحرب الشعبية ـ العقيدية. منذ بدء الحرب إلى عزل بني صدر كان هذا الخلاف العامل الرئيس في خلخلة وضع القواب المسلّحة، وسبباً في هزائم متلاحقة وفقدان أراضٍ واسعة من البلد الإسلامي. كلا الجانبين كان يلقي اللوم على الجانب الآخر، وقد أسفر هذا الوضع عن خسائر جسيمة تحمّلها البلد.

الحديث حول أسباب نشوب الحرب ومسار تطوراتها خارج طبعاً عن إطار هذا الكتاب، إنما نشير فقط إلى أن حكومة محمد علي رجائي التي تولت لتوّها

مسؤوليات السلطة التنفيذية، واجهت فجأة مشكلاتٍ هائلة تمثلت في الخسائر الفادحة التي نجمت عن العدوان الصدامي، وتشرّد أكثر من مليونين من مواطني المحافظات الغربية، وتأمين المستلزمات المالية والتسليحية والتموينية للقوات المسلحة، من دون أن يكون لها دور فعّال في إدارة شؤون الحرب.

من الأمور الأخرى التي وقعت على عاتق حكومة رجائي قضية الرهائن الأميركيين. بعد أن لم تصل ألاعيب الليبراليين السياسيّة إلى نتيجة؛ وانتفت بموت الشاه قضية استعادته لمحاكمته في إيران، أوكل قائد الثورة حل القضية وشروطها لمجلس الشورى الإسلامي الذي كان على وشك التشكيل. وحدّد المجلس أربعة شروط لإطلاق الرهائن هي: إطلاق ممتلكات إيران وأموالها المجمّدة، وإعادة أموال الشعب المسروقة من قبل الشاه وعائلته، ورفع الحظر الاقتصادي، وتعهّد أميركا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لإيران، وكلّفت الحكومة بإجراء المفاوضات اللازمة بوساطة جزائرية لحل الموضوع وإنهائه. وقد همّشت الحرب العدوانية العراقية ضد إيران قضية الرهائن، واكتسب الحل الفوري لهذه القضية أهمية أكبر من أجل تركيز كافة القوى على مواجهة القوات المعتدية.

من جهة أخرى، ومع اقتراب انتخابات رئاسة الجمهورية في أميركا، وهزيمة كارتر وفوز ريغان، توّفرت للجانبين آخر فرصة لحل القضية بطريقة مناسبة قبل انتقال السلطة لرئيس الجمهورية الأميركي الجديد. وكانت الأهداف السياسيّة من احتلال السفارة قد تحققت بشكل كامل، واعترفت أميركا بهزيمتها من قبل دولة صغيرة في هذه القضية، وانعكس ذلك داخل أميركا على شكل سقوط حكومة كارتر والحزب الديمقراطي. فلم يكن احتجاز الرهائن لأكثر من هذه المدة وفي ظروف الحرب أمراً يعبّر عن مصلحة البلد طبعاً.

والملفت للنظر أن الليبراليين ـــ الذين عارضوا احتلال السفارة الأميركية منذ البداية، واعتبروه مضراً للثورة، وحاولوا حل الموضوع بالحيل السياسيّة

والمحادثات السرية من دون علم القائد والشعب ــ أوجدوا مناخاً متوتراً حينما تم تكليف الحكومة بحل الموضوع، وأطلقوا هنا وهناك اتهامات بـ "الخيانة والمهادنة"، بل إن بني صدر وجّه تهمة الإجرام، وامتنع رئيس البنك المركزي عن أي تعاون مع الحكومة في مجال تزويدها بالمعلومات اللازمة.

مع ذلك انتهت هذه القضية في اليوم الأخير من ولاية كارتر ووجوده في البيت الأبيض وتحديداً في لحظة انتقال الرئاسة الأميركية إلى ريغان عن طريق توقيع بيان الجزائر بين الحكومتين الإيرانية والأميركية، وغادر الرهائن مطار مهر آباد في طهران بعد ٤٤٤ يوماً من الاحتجاز.

استمر الصراع بين تياري المتدينين والليبراليين، ولم يتخذ قائد الثورة مواقف مباشرة لصالح أحد الجانبين، إنما اكتفى بالتوجيه والإرشاد. وكان كل جانب يطرح قراءاته الخاصة لكلمات القائد وتصريحاته، فتنشر لخطاب واحد من خطاباته أو نداء واحد من نداءاته عناوين متباينة وربما متناقضة في الصحف التي يديرها الجانبان. بيدَ أن حقيقة الأمر تدل على أن معظم نصائح القائد ومواعظه كانت موجهة لليبراليين؛ إذ كان يلومهم ويؤنبهم أحياناً بلغة الكنايات غير المباشرة.

وكانت تتحوّل صفحات الجرائد في كل يوم إلى سوح للصراع والشجار بين الطرفين، ما يؤثر سلباً على أعصاب ومعنويات الجماهير الثوريّة المكافحة ويهدر طاقاتها، في وقت ينبغي تركيزها بنحو كامل على قضية الحرب التي تعد بحقٍّ قضية البلاد الأولى.

ويمكن القول: إن ذروة تصعيد الليبراليين كانت في خطاب بني صدر في ساحة (آزادي) يوم عاشوراء، ودعمه للقوى اليسارية وغير الدينية ــ التي عبّرت عن حقيقتها بتصفيقها ــ والأهم من ذلك خطابه يوم ١٤ إسفند ١٣٥٩ (٥ مارس ١٩٨١م) في ذكرى وفاة الدكتور مصدق، والذي أدّى إلى اشتباكات عنيفة بين القوى المتديّنة وميليشيات منظمة مجاهدي الشعب التي انضمت رسمياً للتيار

الليبرالي.

في مثل هذه الظروف حيث كاد زمام الأمور يفلت من أيدي الجميع ويعم الهرج والمرج والفوضى، أتمّ قائد الثورة الحجة الأخيرة، ودفع الليبراليين إلى موقع يضطرون فيه لعصيان أوامر القيادة واتخاذ موقف معارض.

في يوم ٢١ إسفند (١٢ مارس ١٩٨١م) عُقد اجتماع بحضور الإمام لمعالجة الخلافات بين المسؤولين المتخاصمين، وأصدر القائد في الليلة ذاتها بياناً من عشر مواد قدّم فيه توجيهاته بخصوص قضايا البلاد. ومن ذلك ما جاء في المادة السادسة:

لمتابعة الشكاوى الخاصة بقضايا الحرب وغيرها من الأمور المختلف عليها بين مسؤولي الجمهورية الإسلامية، سيتم تعيين هيئة تتشكّل من ممثل لرئيس الجمهورية، وممثل من الجانب الآخر (بهشتي، رفسنجاني، رجائي)، وممثلين لي يسعون للبت في الشكاوى، وسيكون رأي أكثرية الهيئة المذكورة هو المعتبر والنافذ، وإذا عارض أحد المسؤولين ينبغي تسميته للشعب ومؤاخذته.

تشكّلت هذه الهيئة من آية الله مهدوي كني ممثلاً للإمام الخميني، وآية الله يزدي ممثلاً للسلطات الثلاث التنفيذية، والقضائية، والتشريعية، وآية الله إشراقي ممثلاً لرئيس الجمهورية، وواصلت أعمالها إلى حين عزل بني صدر. في ذلك الوقت طُلب من طرفيَ النزاع عدم إجراء لقاءات إعلامية أو إلقاء خطابات إلى حين تهدئة الأوضاع وزوال التوتر.

في تلك الغضون أثارت حركة الحرية فكرة أن البلاد وصلت إلى طريق مسدود، فطالبت خلافاً للدستور باستفتاء عام لحل المجلس، وأرادت بذلك تكرار التاريخ. وتذكّر مطالبتهم هذه بما قام به مصدّق في الأيام الأخيرة من حكومته، فمع أنه كان يتمتع بغالبية الأصوات في مجلس الشورى الوطني الذي حصل منه على صلاحية سن القوانين؛ لكنه وجد البرلمان حجر عثرة في طريقه،

وحلّه بعد إجراء استفتاء مزيَّف، فمهد الأرضية لعودة الدكتاتورية.

والنقطة اللافتة هي أن الليبراليين رغم شعارات الحرية والديمقراطية، فإنهم لو وجدوها غير ملائمة لأهدافهم ونواياهم فلن يتريثوا أبداً في سحبها والتراجع عنها إلى طريق البرلمان الذي تشكّل بأصوات الناس وتواجد فيه نواب الشعب وثقاته كان ينبغي أن يُحل بالاستفتاء باقتراح من المهندس مهدي **بازرگان**. اتخذت هيئة التحكيم موقفها ضد هذا الاقتراح وحاسبتهم عليه، بل وهاجمهم الإمام أيضاً وقال:

«أنتم الذين وصلتم إلى طريق مسدود، وأما الشعب فإنه لا يصل إلى طريق مسدود»[1].

لم يعد بني صدر في ظروف تسمح له بالصمت والإقلاع عن سلاحه الوحيد؛ أي إثارة الأجواء والتوتر داخل البلاد؛ لذلك ألقى خطباً وأجرى مقابلات أرغمت هيئة التحكيم على اعتباره المقصّر والطرف المذنب.

كانت الأرضية قد أعدّت تماماً، كل الذين صوّتوا لبني صدر (نتيجة عدم معرفتهم به أو بسبب الاضطرار؛ أي دفع الفاسد من المرشحين الليبراليين بالفاسد منهم) خرجوا إلى الشارع في تظاهرات وسحبوا أصواتهم وتبرؤوا منه.

وفي تلك الأثناء عادت الجبهة الوطنية إلى الواجهة بهجومها على القوانين الإسلامية (قانون القصاص)، وتهجّمت على الحكومة مباشرة داعية إلى تظاهرات تخرج يوم ٢٥ خرداد (١٥ حزيران) في ساحة فردوسي، الأمر الذي استدعى موقفاً حاسماً وفورياً من قبل قائد الثورة أعلن فيه ارتداد هذه الجبهة وكشف الوجه الحقيقي لزعيم الوطنيين والليبراليين (الدكتور مصدق) ما أطلق طوفاناً عارماً بين جماهير الشعب؛ بحيث فضّل الوطنيون وأنصارهم في يوم المظاهرات الفرار على الاستمرار.

---

(١) **صحيفة النور**، ج٤، ص ٢٤٣.

عند ذلك، وجد قائد الثورة الظروف مهيأة لموقف حاسم لاحتواء الليبراليين، فعزل بني صدر عن القيادة العامة للقوات المسلحة. وأعقب ذلك قرار مجلس الشورى الإسلامي بأغلبية الأصوات القاضي بعدم الكفاءة السياسيّة لبني صدر، الأمر الذي أيّده قائد الثورة، فتمّ بموجبه حسب الدستور عزل بني صدر عن رئاسة الجمهورية، وانتهت بذلك مشاركة الليبراليين في أجهزة الحكم.

الفترة الثانية: حكومة المتدينين المطلقة

بعزل بني صدر عن رئاسة الجمهورية فقدَ الليبراليون آخر خنادقهم التنفيذية، وانتهت مشاركتهم في الحكم بنحو كامل. وقد أدّى هذا إلى إحباط جميع آمال أعداء الثورة الداخليين والقوى الاستكبارية في الاستيلاء على السلطة بالطرق السياسيّة. وقد كانت منظمة مجاهدي الشعب الأكثر دهشة بين كل هؤلاء؛ إذ هالها أن يكون من الممكن بهذه البساطة عزل رئيس جمهورية انتُخب بنحو ١١ مليون صوت دون أن يثير هذا الأمر أيّ اعتراض وردود أفعال، بل ويؤدّي إلى فرحة وابتهاج لدى نفس أولئك الذين انتخبوه.

الخطأ الأساس لليبراليين وبني صدر ومجاهدي الشعب هو ظنهم أن بني صدر يتمتع فعلاً بمنزلة جماهيرية خاصة ومستقلة عن قائد الثورة، وبوسعه اعتماداً على هذا الرصيد الشعبي الهائل الوقوف بوجه رجال الدين وحتى بوجه قائد الثورة. وكما استطاع الدكتور مصدق إقصاء آية الله كاشاني وعزله عن الساحة، سيستطيعون هم إعادة الكرّة وعزل رجال الدين وقائد الثورة، ولم يتفطنوا إلى أن رجال الدين كانوا يقظين في حينها، وأن الإمام الخميني يختلف اختلافاً أساسياً عن المرحوم كاشاني.

بناءً على هذا الخطأ في الحسابات، دعمت منظمة مجاهدي الشعب بني صدر بطريقة تكتيكية من أجل توجيه ضربة للثورة والإمساك بزمام السلطة، والواقع أن هؤلاء المجاهدين اليساريين الانتقائيين حلّوا في ذلك الحين محل الليبراليين في ممارستهم دور إثارة الأزمات والقلاقل.

تميّزت منظمة مجاهدي الشعب بإيديولوجيا انتقائية وتكتيكات وأساليب منافقة، وخططت قبل انتصار الثورة لاستلام السلطة؛ لذلك بادرت بعد انتصارها وبما وجدته من فرصة مؤاتية نتيجة انهماك القوى الثوريّة بشؤون البلاد اليومية وصعوباتها، بادرت إلى استقطاب الأعضاء وتقوية تنظيماتها وجمع السلاح. وشدّدت على المحفّزات العاطفية لدى جيل الشباب في المدارس، فكسبت عدداً كبيراً نسبياً إلى تنظيماتها السياسيّة ــ العسكرية السرية. من جهة أخرى، استغلوا الظروف المتوترة بعيد انتصار الثورة وبثوا عناصرهم في أكثر المواقع خطراً وحساسية.

حين شعروا بعد عزل بني صدر بتعذر التقدّم وكسب السلطة بالطرق السياسيّة، أعلنوا الحرب المسلّحة بذريعة خاوية، وبدأوا عملياتهم الإرهابية، ووجّهوا أول ضرباتهم القاصمة بتفجير المكتب المركزي للحزب الجمهوري الإسلامي، حيث قتلوا في هذه العملية ٧٢ من أبرز مسؤولي البلاد وأرفعهم مستوى؛ ومنهم الدكتور بهشتي رئيس ديوان القضاء العالي. وبعد شهرين فجّروا مكتب رئاسة الوزراء وقتلوا فيه رئيس الجمهورية محمد علي رجائي ورئيس الوزراء محمد جواد باهنر.

تسبّبت العمليات الإرهابية لهذه المنظمة في خسائر كبرى تحمّلها نظام الجمهورية الإسلامية الفتيّ. الحكومة الثوريّة التي استطاعت بعد نحو سنتين ونصف من السجال مع القوى الليبرالية والمعادية للثورة أن تكتشف عدداً من الطاقات المهمة والملتزمة بالدين والإيديولوجيا الثوريّة وتستفيد منها، إذا بها تخسر فجأة قرابة ٢٠٠ من الساسة والقادة البارزين المؤثرين، ما شكّل ضربة شديدة لجسد النظام كان الصبر عليها واحتمالها أصعب بكثير من اعتداء العراق على التراب الإيراني.

وقد تصوّر المخططون لهذه العمليات أن غياب هذه الشخصيات سوف يُسقط النظام الثوري ويمهّد الأرضية لاستيلائهم على السلطة. والواقع أن

مثل هذه الخسارة لو حصلت في أي بلد مستقر، لما تمكّن نظامه من النجاة بسهولة.

والعناصر التي استطاعت إحباط آمال أعداء الثورة مرة أخرى وحماية مكتسبات الثورة هي أولاً يقظة قائد الثورة وسرعة تصرّفه؛ حيث أمسك بزمام الأمور في الوقت المناسب، وملأ فراغ الساحة المستشهدين، ما أدّى إلى رفع معنويات الجماهير والمسؤولين. وثانياً التواجد الواسع والسخي للجماهير في الساحة، ما سلب المعارضين إمكانية أيّ عمل أو مناورة. وبغض النظر عن الخسائر، حقق عزل بني صدر انتصاراتٍ مهمّة للثورة أمّنت مستقبل الثورة الإسلامية لسنوات طويلة:

١. كان بوسع الليبراليين ولفترات طويلة اعتماداً على بعض الطباع الجانحة للراحة والعافية لدى بعض شرائح المجتمع أن يتواجدوا في الساحة ويتسببوا في انحراف الثورة تدريجياً، غير أن أحداث السنة الأولى من الثورة كشفت حقيقتهم لكافة أبناء الشعب، واضطروا للاعتراف بهزيمتهم السياسيّة النهائية. خصوصاً وأنهم بأساليبهم وأدائهم خسروا كل الإمكانيات الإعلامية وفرص تضليل العوام. ولجأ فريق منهم إلى أحضان أعداء الثورة، وبدأوا التخطيط لمؤامرات ضد نظام الجمهورية الإسلامية انتهت بإعدام واحد منهم وفرار شخصين، فقد تم إعدام "قطب زاده" أحد مرشّحي رئاسة الجمهورية في الدورة الأولى، بينما فرَّ بني صدر ومدني خارج البلاد.

٢. من جهة أخرى، حينما يئست المجموعات المعادية للثورة من العمل السياسيّ، فتحت جبهة العمل المسلح في وجه الشعب، وسرعان ما فقدت معدّاتها وتنظيمها فارتفع بذلك خطر آخر كبير كان متمثلاً بها، وخصوصاً الجماعات الانتقائية التي ربما استطاعت نسف الثورة وإسقاطها.

٣. وتحرَّرت بعض القوى الثوريّة التي تأثرت بدعايات الليبراليين وإشاعات المنافقين، وهجمت عليهم اللوابس والشبهات، من حالة الشك والريبة إثر

انكشاف حقيقة تلك المجموعات، وعادت لتلتحق بسائر الثوار ودافعت عن الثورة بكل إخلاص.

٤. القوة الغربية العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة الأميركية أو "الشيطان الأكبر" على حد تعبير قائد الثورة، فقدت هي الأخرى آمالها بالليبراليين وأعداء الثورة الداخليين، الذين مثّلوا بالنسبة لها القاعدة الأهم لاستعادة مواقعها ومصالحها السابقة في إيران.

٥. ومن أبرز وأهم مكتسبات هذه الفترة شروع الهزائم المتلاحقة للقوات العراقية المعتدية، والانتصارات التي حققها جنود إيران. من الخسائر الكبرى لعهد رئاسة بني صدر وقيادته العامة للقوات المسلحة بثّ الفرقة والاختلاف بين القوات المقاتلة لا سيما بين الجيش وحرس الثورة، فقد استغل موقعه وصلاحياته، وفسح المجال للفيف من الضباط والقادة العسكريين ذوي الميول الليبرالية، ورغم عدم خبرته في الشؤون العسكرية حاول كسب الشعبية اللازمة بينهم، خصوصاً عن طريق التحامل على مشاريع وأعمال وحدات التثقيف والتعبئة (عقيدتي - سياسي) في الجيش ومسؤوليها الخاضعين لإشراف وإدارة رجال الدين والولي الفقيه، وتشديده المفرِط على التخصص والخبرة، رامياً من وراء كل هذا إلى تكريس خطه السياسيّ. من ناحية أخرى، اعتمد على أسلوب الأشكانيين في الحرب للتغطية على ضعف قيادة القوات المسلحة، وعزا معظم الهزائم إلى تدخلات هذا وذاك من "غير المطلعين" و "غير الخبراء". خلال تلك الفترة ونتيجة تفشي هذا المناخ تكبدت القوات الإيرانية هزائم متتابعة في الحرب، وغالباً ما أخفقت في هجماتها على العدو.

بعزل بني صدر ــ الذي كان أبرز أسباب النفاق والفرقة ــ عن قيادة القوات المسلّحة، انخرطت القوات المسلحة من جيش، وحرس، وتعبئة تحت قيادة الإمام الخميني واتّحدَت إلى حدٍّ فاق كل توقع، وارتفعت معنوياتها بشكل ملحوظ جداً بعدما هبطت بفعل القلاقل والفتن التي اختلقها بني صدر وأعوانه.

في العمليات التي نفّذت بعد أيام قليلة من عزل بني صدر، ومنها عمليات "خميني روح الله، قائد كل القوات" وعمليات "ثامن الأئمة"، حقّق الجنود الإيرانيون انتصاراتٍ لافتة. وبمواصلة هذه العمليات تحقَّقت انتصارات أكثر دهشة وإثارة في عمليات "الفتح المبين" و "بيت المقدس" و ...، ولم يمضِ عام حتى كان الشعب الإيراني المسلم يحتفل بتحرير خرمشهر، ثم تغلغلت القوات الإيرانية إلى التراب العراقي.

هذه الانتصارات التي تحقَّقت لجنود الإسلام بعد تلك الفترة كانت ثمرةَ الانسجام والاتحاد الذي وفَّرته الثورة الثالثة. قلّما يرتاب أحد من الأصدقاء أو الأعداء اليوم في أن سقوط صدّام وحزب البعث العراقي كان حتمياً لولا تدخل القوى الكبرى.

٦. ومن الانتصارات المذهلة للقوى المتدينة خلال الفترة الثانية اكتشاف التنظيمات السرية والعناصر المندسّة للحزب الشيوعي الإيراني (توده) وتفكيك خلاياه. ولقد كان لهذا النجاح أبعاد واسعة، منها: أن الدولة استطاعت كشف تنظيماتهم السرية، وكذلك إلقاء القبض على كافة أعضاء اللجنة المركزية.

رغم الماضي الطويل للكفاح السياسيّ للشيوعيين الإيرانيين، إلّا أنهم اعترفوا بأعمالهم التخريبية ومنها التجسّس لصالح الاتحاد السوفياتي. وقد كانت اعترافات إحسان طبري منظّر الحزب المعروف، وتوبته عن أعماله ومنهجه السابق حالة نادرة وغير مسبوقة في تاريخ الشيوعية الدولية. من جانب آخر، تم الكشف عن الكثير من أسرار حزب توده وأجهزة التجسّس لصالح المعسكر الشرقي، وأعقب ذلك طرد ثمانية عشر من الدبلوماسيين السوفييت من إيران. أضف إلى ذلك أنّ هذا الانتصار أدّى إلى نزع السلاح الوحيد الذي استخدمه الليبراليون في إعلامهم، و "أثبت عملياً أن حكومة الجمهورية الإسلامية وفيّة تماماً لسياسة لا شرقية ولا غربية، ففي حين تخوض صراعاً حقيقياً مع القوة الغربية العظمى، لا تتردد في استئصال جذور فساد القوة الشرقية العظمى ونفوذها".

واكتشاف مؤامرة الانقلاب الأميركي الذي دبّره قطب زاده بدعم من شريعتمداري كان أيضاً من الانتصارات المهمّة لقوى حزب الله في الثورة الثالثة. وتركّزت أهمية اكتشاف شبكة الانقلاب لا في ارتفاع خطر إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية، بل في كشف حقيقة وجه علمائي انتهازي مثل شريعتمداري. كان شريعتمداري منذ نحو ٤٠ عاماً مدّاحاً للشاه، وحينما طُرد من تبريز على يد علمائها وتوجّه إلى قم استطاع إخفاء حقيقته والتقدّم حتى أحرز موقع المرجعية. بعد وفاة المرحوم البروجردي أطلقت الأجهزة الشاهنشاهية إعلاماً مكثفاً لتكريسه كمرجع أعلى، وعند وفاة المرجع السيد محسن الحكيم سنة ١٩٧٠م، بادر الشاه وهيئته الحاكمة وصولاً لطموحهم القديم في السيطرة على المرجعية إلى طرحه مجدداً كمرجع وحيد للشيعة وفرضه على عالم التشيع؛ لذلك بعث له الشاه برقية تعزية تحت عنوان السيد شريعتمداري فقط، ورغم منع بقية المراجع أجابه شريعتمداري جواباً مخجلاً وأثنى عليه؛ لكن الكفاح الدؤوب لقائد الثورة ضد النظام الحاكم واستعداد الأذهان المتعطشة، وترحيب الشعب بمنهج الكفاح الذي اتخذه الإمام الخميني كانت عواملَ مؤثرة ساعدت على إحباط هذه المؤامرة، فاستطاعت الجماهير معرفة قائدها الحقيقي والالتفاف حوله.

منذ ذلك الحين وحتى انتصار الثورة الإسلامية مارس شريعتمداري دوراً رادعاً حيال كفاح الشعب الإيراني المسلم. وكان يتماشى ظاهرياً مع الجماهير ويتصل سراً بالسافاك والحكومة مقدّماً للشاه ونظامه خدمات كبيرة؛ لذلك وجد الليبراليون لا سيما الليبراليون المتدينون أنّ شريعتمداري يناسب أهدافهم ومنهجهم فعملوا على تعزيز موقعه ومواقفه.

ومع تصاعد نضال الشعب المسلم واصل شريعتمداري دوره الاستسلامي الرادع، وامتنع حتى النهاية عن مهاجمة الشاه خلافاً لإرادة الشعب وقائد الثورة، بل ودعم الدستور القديم. ويمكن ملاحظة علاقاته مع أميركا بوضوح في مطاوي وثائق السفارة الأميركية.

وبعد الثورة، عمل شريعتمداري بتأسيسه "حزب جمهوري خلق مسلمان" (حزب الشعب المسلم الجمهوري) على عرقلة مسار القوى المتدينة، وأعلن معارضته للثورة الإسلامية في قضايا آذربيجان وقم، كما عارض دستور الجمهورية الإسلامية وخصوصاً مبدأ ولاية الفقيه.

ورغم كل هذا، أبدى قائد الثورة الكثير من الحلم وسعة الصدر إزاء انحرافات شريعتمداري؛ ولكن حيث إنّ شريعتمداري كان شخصاً انتهازياً دنيوياً، لذلك لم يقعد ساكناً وواصل تآمره وعناده ضد الجمهورية الإسلامية إلى أن جرى عزل بني صدر، ثم وقعت فاجعة السابع من تير (٢٨ تموز ١٩٨١م) وأُعفي الليبراليون والعناصر التابعة وغير المخلصة من المسؤوليات السياسيّة.

لأجل تنفيذ مؤامرة إسقاط النظام كان قطب زاده المغامر والمثير للجدل فرداً مناسباً من بين الليبراليين، وتصوّر بما له من علاقات واتصالات مع الأجانب أن بوسعه الاستيلاءِ على السلطة عن طريق إنهاء قائد الثورة، وسيدعم شريعتمداري هذه الممارسات كمرجع تقليد وقائد مستقبلي للبلاد. لحسن الحظ وبفضل المعلومات التي زوّد الناس بها حكومتهم سرعان ما كُشفت شبكتُهم وتم إحباط المؤامرة، وحوكمَ العناصر الرئيسيون في الانقلاب من قبل محاكم الثورة ونالوا جزاءهم.

ومع أن شريعتمداري أفلت هذه المرة أيضاً من قبضة العدالة، وكان ذلك بفضل رأفة قائد الثورة وعطفه، بيدَ أن فضيحته أصبحت بذلك مضاعفة، وانكشف وجهه الحقيقي باعترافاته في التلفزيون؛ بحيث تجلى للجميع أن بقاءه حياً في ظروف العزلة والوحدة أشدُّ وطأة عليه من الإعدام. وهكذا دفع الله تارةً أخرى بلاءً كبيراً عن الثورة الإسلامية في إيران.

وبعد مضي ثمانية أعوام على بدء الفترة الثانية من سيطرة المتديّنين كانت النجاحات التي حققتها قوى الثورة الأُصيلة متعددة وكثيرة. كان ما ذكرناه حتى الآن هو النجاحات السياسيّة والعسكرية المهمة الملحوظة. وبغضّ النظر عن

هذه الانتصارات، استطاع المجتمع الثوري الإيراني بقمع أعداء الثورة، وفضح الليبراليين، والسيطرة على أجواء التوتر، استطاع تعميم الهدوء والاستقرار في البلاد وهو الشرط اللازم لإعادة البناء والإبداع والابتكار على شتى المستويات الاقتصاديّة، والعلمية، والثقافية التي حققت فيها الثورة إنجازات لافتة رغم كل ما اعتورها من صعوبات ومشاكل.

ونادراً ما نجد اليوم بين أصدقاء الثورة أو أعدائها من لا يُذعن لاستقرار الثورة ورصانتها. حتى القوى العظمى تدري اليوم أن الاشتباك المباشر مع الثورة الإسلامية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لا يؤدّي إلى إسقاطها وزوالها، بل سيعمل بالتأكيد على تقويتها وترسيخ دعائمها.

وهنا ينبغي الإلماح إلى حقيقة أنه بعد إقصاء الليبراليين عن مسرح الحكم وقمع أعداء الثورة، سرعان ما وقعت اختلافات وانشقاقات داخل تيار المتدينين، وتجلى هذا الاختلاف تدريجياً في مختلف المؤسّسات الحكوميّة والسياسيّة. ظهر هذا الاختلاف أولاً في منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية. فقد تشكّلت هذه المنظمة سنة ١٩٨٠م من مجموعة من التنظيمات الثوريّة الصغيرة التي نشطت ضد نظام الشاه قبل انتصار الثورة، وواكبت الحزب الجمهوري الإسلامي ــ الذي تشكّل بقيادة رجال الدين الثوريين في السنة نفسها ــ في معارضته الليبراليين وأعداء الثورة، وكان لها مساهمتها الفاعلة في حكومات رجائي، وباهنر، ومير حسين موسوي. وإثر الخلاف الذي نشب انفصل عدد ملحوظ من قادة المنظمة وكوادرها العليا عنها، ولم تمضِ مدة طويلة حتى تلاشت المنظمة تماماً. وأعقب ذلك بروز خلافات أساسية داخل اللجنة المركزية للحزب الجمهوري الإسلامي أيضاً إلى أن تمّ حله وإلغاؤه وإيقاف نشاطه، بيدَ أن الاختلافات استمرت تفصح عن آثارها وتجلياتها في المؤسّسات والأجهزة شبه السياسيّة التي بدأت تظهر فيها تكتلات معينة، وكل تيار سياسي لا يستطيع التفوق في مؤسّسة من المؤسّسات ينشقّ ويعلن انفصاله، والنموذج الواضح لذلك حدث عند ترشيح نوّاب البرلمان في دورته الثالثة، حيث انشق عدد من رجال الدين عن منظمة

جمعية رجال الدين المجاهدين (جامعة روحانيت مبارز) وشكّلوا مجمع رجال الدينَ المجاهدين (مجمع روحانيون مبارز).

غالبية الخلافات بين الطرفين كانت حول القضايا الاقتصاديّة ومستوى إسهام القطاع الخاص في الأنشطة التجارية والاستثمارات، ودرجة مشاركة الدولة في الشؤون الاقتصاديّة. ومع أن تصورات التيارين في قضايا السياسة الخارجية والحرب كانت متقاربة جداً؛ لكن تركت، الخلافات بينهما بصماتها على آرائهم ومواقفهم السياسيّة. وكانت الأحداث والوقائع المختلفة والقرارات والمواقف من المحطات التي يبرهن فيها كل تيار على صحة مواقفه ويرفض مواقف التيار المقابل. على أن النقطة اللافتة هي أنّ كلا التيارين كان مطيعاً لقائد الثورة، ويؤكّد على إطاعة الولي الفقيه في تصريحاته وأقواله على الأقل. وعلى خلاف سائر الثورات لم تفضِ الخلافات بين القوى المتديّنة إلى زعزعة النظام، إذ يلاحَظ بعد الإقصاء الكَامل لليبرالية ضربٌ من التواصل والاستمرار في حركة التقدّم السياسيّ ــ الاجتماعي لإيران ما بعد الثورة.